واحة الذاكرة

الذاكرة التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية

كارلوس مارتين بيريستاين
إلويسا غونثاليث هيدالغو

ملخص

Universidad del País Vasco
Euskal Herriko Unibertsitatea
hegoa
INSTITUTO DE ESTUDIOS SOBRE DESARROLLO Y COOPERACIÓN INTERNACIONAL
NAZIOARTEKO LANKIDETZA ETA GARAPENARI BURUZKO IKASKETA-INSTITUTUA

واحة الذاكرة

الذاكرة التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية

كارلوس مارتين بيريستاين
إلويسا غونثاليث هيدالغو

ملخص

النسخة العربية من هذا المنشور جزء من منحة مالية قدمتها مديرية حقوق الإنسان ومساعدة الضحايا لجمعية هيغوا "التنسيق الدولي لمتابعة توصيات لجنة الحقيقة الكولومبية. دعم الضحايا وانتهاكات حقوق الإنسان في كولومبيا المنفية والصحراء الغربية"

حظيت الطبعة الأصلية لهذا الكتاب بتمويل من قبل مؤسسة أوسكال فوندوا والوكالة الباسكية للتعاون الإنمائي، والتي أصبح يطلق عليها حاليا اسم الوكالة الباسكية للتعاون والتضامن:

من تحرير معهد هيغوا:

www.hegoa.ehu.es
hegoa@ehu.eus

جامعة بلاد الباسك EHU

المقر المركزي في
EHU • Edificio Zubiria Etxea
Avenida Lehendakari Aguirre, 81 • 48015 Bilbao
Tel.: (34) 946 017 091

EHU • Centro Carlos Santamaría
Plaza Elhuyar, 2 • 20018 Donostia-San Sebastián
Tel.: (34) 943 017 464

EHU • Biblioteca Koldo Mitxelena
Nieves Cano, 33 • 01006 Vitoria-Gasteiz
Tel.: (34) 945 014 287

..ونحن سجينات، ومُجبرات على الصمت، كنّا نستعمل خيطا من ملحفنا لكتابة أسمائنا وتحديد هويتنا والتواصل مع بعضنا البعض..

لوحة شهادة. ألونسو خيل.

قلم حبر جاف على ورق. 25 × 19 سم.

العيون. الصحراء الغربية. 2012

الترجمة إلى اللغة العربية: د. بشير المحجوب الراجع

الطباعة: مطبعة: Printhaus, S.L.

تصميم وتَخطِيط: Marra, S.L.

رقم الإيداع القانوني:

الرقم الدولي المعياري للطبعة الأصلية (ISBN): 978-84-89916-72-2

الرقم الدولي المعياري للطبعة الحالية (ISBN): 978-84-19425-43-0

نسب المصنف - غير تجاري - ممنوع الاشتقاق 4.0 إسبانيا. هذا المستند مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي. يجوز نسخ هذا العمل وتوزيعه وعرضه للجمهور بحرية، شريطة ذكر اسم المؤلف وعدم استخدامه لأغراض تجارية. لا يجوز تعديل هذا العمل أو تحويله أو الاشتقاق منه. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، تفضل بزيارة https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0

الشكر والإهداء:

أُعِدَّ هذا تقرير بفضل تعاون المنظمات والأفراد الصحراويين الذين ساهموا في انجاز هذا البحث، من خلال تواصلهم ودعمهم الفعلي وشهداتهم:

- جمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين (أفابريديسا AFAPREDESA).

- الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (أسفيديأش.(ASVDH

- تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية (كوديسا CODESA).

الشكر الخالص لكل الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على استعدادهم وثقتهم في مشاركة قصصهم ومعاناتهم، وقدرتهم على الصمود في مواجهة الرعب، وآمالهم.

نهدي هذا التقرير لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية؛ إلى أولئك الذين شاركوا بشهاداتهم وشجاعتهم في سرد قصصهم في بيئة يسودها الاضطهاد والخوف والإهمال؛ إلى كل أولئك الذين لم نتمكن من الوصول إليهم من خلال هذه الدراسة، ولكن تجاربهم تنعكس أيضًا في هذه الصفحات؛ إلى أولئك الذين لم يعودوا بيننا، والذين لقوا حتفهم تحت القصف أو في السجون السرية، والذين دفنوا في مقابر جماعية، وإلى المختفين الذين علمنا أسماءهم وقصصهم من أفراد أسرهم والشهود العيان، والذين لم يكن لديهم حتى أسماء والذين هم جزء من هذه العملية وهو المعنى لهذه الذاكرة المشتركة.

الفريق القانوني: غابرييلا سيتريوني وألكسندر فالنسيا.
فريق الدعم: ايكير زيريون ، وماريا لويز بييوسو، ومايتاني أرنوسو، ومحمد أحمد لعبيد، وكونسيبسيون أونينديا، وسيرخيو بوائين، وإلينا بويان، والطالب بويا ميارة.

فِهرِس

المجلد الأول

افتتاحية 11

التمهيد 12

منهجية البحث 16

البحث في انتهاكات حقوق الإنسان ودراسة تجربة الضحايا في الصحراء الغربية

عدد ونوع الشهادات

انتهاكات حقوق الإنسان

تحديد الضحايا ثم الوصول إليهم والمقابلات

فترة البحث

التمثيلية، وتصنيف الانتهاكات

دراسات الحالة

مراجعة المصادر الثانوية

الشهادات والمصادر الأولية

تكوين فِرق البحث

الدعم من قبل المنظمات المحلية

أمور أُخذت بعين الاعتبار خلال هذا البحث

المقدمة 22

عملية الانتقال والسلام في الصحراء الغربية

ولاية التحقق من وضع حقوق الإنسان

لا عدالة ولا مصالحة

التعتيم على وجود مواطنين في اللجوء

الأراضي والموارد الطبيعية

فهم التاريخ السابق

شدة العنف وحدته

عدم القطع مع الماضي: استمرارية وجود المنتهكين

ليس هناك انتقال بدون تغيير

لا وجود لعملية سلام: لا من الأعلى إلى الأسفل ولا العكس

البعد الجنساني

الوجوه العديدة للضحايا

تجربة مجموعات مختلفة من السكان الصحراويين

دور منظمات حقوق الإنسان والضحايا

الفصل الأول. التسلسل الزمني 31

الفصل الثاني. تأثير الإرهاب 32
استخدام الرعب في انتهاكات حقوق الإنسان

الفصل الثالث .الغارات الجوية ضد السكان المدنيين 34
هجمات عشوائية ضد السكان المدنيين
حالة قصف أم دريكة
قصف الكلتة وأمكالا تفاريتي

الفصل الرابع. النهب والتهجير القسري إلى الصحراء القاحلة 36

الفصل الخامس .المقابر الجماعية في لمسيد 37
مشهد الإبادة

الفصل السادس. حالات الاختفاء القسري في الصحراء الغربية 39

الفصل السابع. التعذيب كممارسة مُمَنهجة. حالات الاختفاء القسري
للمعتقلين تعسفياً من 1975 إلى 1993 41

الفصل الثامن. أسير الحرب "الوحيد" 42

الفصل التاسع .مجموعة 26: من الاختفاء المؤقت إلى الاعتقال التعسفي 43

الفصل العاشر. سجناء الحرب 44

الفصل الحادي عشر .قضية 87 46

الفصل الثاني عشر. محاكم عسكرية ضد المدنيين 47

الفصل الثالث عشر .التعذيب في حالات الاعتقال التعسفي 48

الفصل الرابع عشر. انتفاضة 2005 50

الفصل الخامس عشر. إقصاء الهوية الصحراوية 52
حالة أمينتو حيدر

الفصل السادس عشر. مخيم أكديم إزيك 53
من الأمل إلى القمع

الفصل السابع عشر. طريقة ارتكاب الجرائم 54
أشكال العنف ضد السكان المدنيين الصحراويين

المجلد الثاني

الفصل الأول. عواقب انتهاكات حقوق الإنسان 61
العواقب النفسية الاجتماعية

التأثير النفسي الاجتماعي لانتهاكات حقوق الإنسان
محرومون من الحق في الهوية
التأثيرات عبر الأجيال والصدمة النفسية المتكررة
الحزن على الاختفاء القسري
إعادة الدمج الاجتماعي
التأثيرات الصحية

الفصل الثاني. العواقب العائلية 65
شعب،مقسم إلى قسمين
الفقر والتهميش: العواقب على التنمية

الفصل الثالث .عواقب انتهاكات حقوق الإنسان على النساء 67
الانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء
النساء كأمهات وآباء
عواقب الانتهاكات على صحة النساء والأمومة والصحة الجنسية والإنجابية

الفصل الرابع. العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب 69

الفصل الخامس .الطفولة المضطهدة 71
النشأة في سياق يسوده الرعب
أطفال وفتيات معتقلين بين المختفين
الاعتقالات التعسفية والتعذيب
الأجيال الجديدة في الصحراء الغربية

الفصل السادس. مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان 75
التكيف، والمقاومة، والتحوّل
العقل كأساس للمقاومة
المقاومة في مراكز الاعتقال السرية
تحمل المنفى في مخيمات اللاجئين
الدفاع عن حقوق الإنسان
الذاكرة الجماعية

الفصل السابع. المطالبة بتقصي الحقيقة وإحقاق العدالة وجبر الضرر في الصحراء الغربية 80
احتياجات جبر الضرر والمطالبة به
الحق في جبر الضرر والمعايير الدولية
الشمولية والتسلسل الهرمي والمشاركة

ردود الدولة المغربية على انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية: إنكار الحقيقة
لجنة التحكيم وهيئة الإنصاف والمصالحة
النضال من أجل الحقيقة
تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة والقائمة منشورة على الإنترنت
توضيحات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول أسباب وظروف الوفاة في حالة المواطنين الصحراويين
استخراج الرفات والحق في الحداد
الاعتراف بالضرر: المسؤولية واحترام الكرامة
الحاجة إلى العدالة
إقصاء المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان
تعويض الخسائر في الأراضي والحق في العودة
جبر الضرر الاقتصادي والتعويض المادي
تعويض الضحايا الصحراويين
العناية الصحية: برامج إعادة التأهيل
اجراء استفتاء كوسيلة لجبر الضرر
الذاكرة الجماعية كأداة للوقاية

خاتمة. حقوق الإنسان وجدول تحويل الصراع في الصحراء الغربية 91
1. دور المجتمع الدولي
2. التَحَقّق من وضع الحقوق المدنية والسياسية
3. الرصد المستقل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الصحراويين
4. تحفيز إجراءات تساهم في تحسين التعايش في الصحراء الغربية
5. تطوير الزيارات المتبادلة وبناء الجسور بين السكان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف
6. إنشاء آليات محددة لتحقيق العدالة الانتقالية في الصحراء الغربية
7. تطوير برامج للعناية بالضحايا من قبل منظمات مستقلة
8. تسهيل عمل الفاعلين الدوليين :وسائل الإعلام، ووكالات التعاون أو منظمات المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان
9. نزع الطابع العسكري للحياة اليومية
10. تطبيق القانون الدولي

قائمة المراجع 97
ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذي أجريت معهم مقابلات هذا البحث 104

المجلد الأول

افتتاحية

حقوق الشعب الصحراوي

لقد تابعتُ لسنوات طويلة مسيرةَ الشعب الصحراوي، ونضالاته وآماله، وحاجته إلى نيل حقه في تقرير المصير والسيادة. ولقد انضممنا إلى الحملات المطالبة بحقوقه، واحترام حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير.

يسرني أنّ صديقًا لي، الدكتور كارلوس م. بيريستاين، قد تولى مهمة التحقيق في الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الصحراوي، الذي يُكتم صوته ويُهمّش حاليًا من قِبَل حكومات حليفة للمغرب، كالولايات المتحدة وفرنسا، التي تسعى إلى تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الشعب الصحراوي، وتُحافظ على صمت مُتواطئ تجاه المختفين والاعتقالات التعسفية والاضطهاد، وتمنع التوصل إلى حل عادل للنزاع.

لا يُمكن الحديث عن المصالحة دون الحق في معرفة الحقيقة والعدالة، ودون إعادة سيادة القانون، وتجاوز منفى السكان المهمّشين الذين يعيشون في للجوء، والذين يُشكّلون أكثر من نصف السكان الصحراويين. تصبح المصالحة مستحيلة في ظل الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة.

لقد علّمتنا تجربتنا في الأرجنتين وأمريكا اللاتينية أن الطريق الصحيح يكمُن في بناء مساحات للمشاركة الاجتماعية وتعزيز سيادة القانون التي تنتهكها الحكومات. فالمشاركة الاجتماعية أمرٌ أساسي لا مفر منه. ينبغي للشعوب أن تطالب بالامتثال للاتفاقيات والعهود والبروتوكولات الدولية التي وقّعتها الحكومات وصادقت عليها، والتي يجب أن تتبناها بالكامل.

لقد كان العنف الذي مورس ضد النساء الصحراويات هائلاً، حيث راحت ضحية حالات اختفاء وتعذيب وقتل وسجن واغتصاب. تولّت العديد من النساء بشجاعة مهمة دعم مجتمعاتهن وحماية أسرهن من خلال الانخراط في المقاومة السلمية اللاعنفية. وضحّت بعضهن بحياتهن من أجل أن يبقى شعبهن على قيد الحياة. قوّتهنّ مماثلة لقوة نساء أمريكا اللاتينية اللواتي خضن المقاومة اللاعنفية ضد الديكتاتوريات العسكرية. لكن الحق في معرفة الحقيقة والعدالة ليس للضحايا المباشرين فحسب، بل للمجتمع ككل، الذي يطالب بجبر الضرر وعدم تكرار الظلم أبدًا.

يجب على الأمم المتحدة ضمان تمتع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) بولاية فعّالة لمراقبة احترام حقوق الإنسان، وتحمل مسؤوليتها بإرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى المنطقة لرصد وضع الشعب الصحراوي. ومن الضرورة الملحة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والتحقق بشأن وضع الحقوق المدنية والسياسية، والتحقيق في وضع الأطفال والنساء، والعنف الجنسي وقصف المدنيين، والتعذيب، والممارسات البغيضة ضد الشعب الصحراوي. كما يعدّ في بالغ الأهمية أيضًا تطوير برامج تبادل بين سكان الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف، لبناء جسور توحد هذا الشعب المقسّم. ويمكن للمنظمات المستقلة، من خلال وكالات التعاون الدولي الإغاثة الإنسانية، أن تساعد في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ومن الخطوات المهمة في إنفاذ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب أن يتفاعل المجتمع الدولي ويتحمل مسؤوليته في البحث عن سبل لحل نزاع أدى إلى سنوات طويلة من المعاناة والموت والدمار لشعب يقاوم آملًا في نيل حقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والسيادة.

ينبغي ألا ننسى المثل القديم القائل: "أحلك ساعة الليل سواداً هي التي تسبق الفجر". إنه فجر الحياة والأمل.

أدولفو بيريز إسكيبيل
الحائز على جائزة نوبل للسلام

بوينس آيرس، 20 نوفمبر 2012

التمهيد

يتكون التقرير الذي تجده بين يديك من مئات القصص المشتركة. إنه جزء من الذاكرة التاريخية لشعب بدوي ذي ثقافة شفوية، صودرت أراضيه من قبل احتلال عسكري دام 37 عامًا. هذه هي أرض تاريخهم، وهي جزء من دفاعهم عن حقوقهم. هذه أصوات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الذين لم يُصغ إليهم من قبل. تُعتبر نزاع الصحراء من أكثر النزاعات المنسية في العالم. أهملها الاهتمام الدولي، وتطور مفاوضات غير متكافئة لا نهاية لها، والتعب والإحباط، وثقل الأمر الواقع الذي يسحق حياة الناس.

ظلت القصة التي تُروى في هذه الصفحات راسخة في قلوب وتجارب العديد من الضحايا الصحراويين على مر هذه السنوات. كان ذلك غالبًا بسبب استحالة وصف الرعب الذي عاشوه بالكلمات. وفي أحيان أخرى، لأنها تُعتبر جزءًا من الرحلة التي شاركها الكثيرون. إنها ليست قصة المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، ولا قصة انسحاب إسبانيا، ولا قصة المصالح الدولية المشاركة، على الرغم من أنها ناجمة عن كل هذه الأسباب. إنها قصة شعب عانى من عواقب العنف وتداعيات الاضطهاد السياسي كلما طالب سلميًا بتقرير المصير أو تحدى السلطة القائمة.

إنها أيضًا قصة أُخفيت، ولم تُكشف حقيقتها. في كل مرة أجرينا فيها مقابلة مع أحد الضحايا، كان علينا التغلب على عجزنا المتمثل في التساؤل عما إذا كان هذا سيجدي نفعًا، وما إذا كان هناك من سيصغي، وما إذا كان سيتم فعل أي شيء حيال كل هذا الألم والمعاناة، وكذلك حيال كل هذه الحياة التي يتمنى الناس عيشها. يتناول هذا التقرير حقيقةً لا تخضع للمصالح السياسية، بل إنها مذكرات تُحلل الوقائع، والآثار، والمسؤوليات، والعواقب على حياة الناس. إنّه يُقدم بُعدًا لظلم العنف، ومنطق أولئك الذين يُطالبون بحقوقهم، التي تُنتهك مرة أخرى في هذه العملية. لقد أصبحت حياة العديد من الصحراويين هدفًا للعنف بسبب الاستقطاب الاجتماعي، وفرض استراتيجيات مختلفة لمكافحة التمرد على الصراع السياسي، أو محاولات تطبيقها.

لإعداد هذا التقرير، أُجريت مقابلات مع 261 ضحية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القصف، والنهب، والاختفاء المؤقت للسجناء السياسيين الذي استمر لسنوات - وهي حالة فريدة من نوعها في التجارب الدولية الحديثة - والاختفاء القسري الذي لا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين. تشترك جميع الانتهاكات تقريبًا في شيء واحد: كونها حدثت نتيجة للمطالبة بحق تقرير المصير. ساد لسنوات عديدة منطق معروف لمكافحة التمرد يتمثل في إخراج السمكة من الماء. ثم جرّم مطالب الصحراويين في وقت لاحق، بعد توقيع وقف إطلاق النار عام 1991، كجزء من المنطق نفسه. وقد ارتكب الانتهاكات التي يتم تحليلها هنا أفرادٌ من القوات المسلحة وقوات الأمن المغربية؛ وكانت الغالبية العظمى منها ضد السكان المدنيين. استمرت دورات العنف ذات البعد الجماعي، مطالةً العديد من الأفراد والأسر الذين أصبحوا ضحايا، وذلك وفقًا لمنهجية عمل مُخطط لها وبتدخل مُنسق من مختلف أجهزة الأمن. وهكذا، أصبحت الصحراء منطقة إقصاء لشعبها.

يتألف التقرير من مجلدين. يتضمن المجلد الأول مقدمةً تعطي لمحةً عامة عن الصراع من منظور حقوق الإنسان، ووصفًا للمنهجية المُستخدمة في هذا البحث. ويُحلل كيف شكّل الخوف والعزلة العلاقات مع السلطات، والمناخ الاجتماعي، والقدرة على المطالبة بالحقوق. ثم يُحلل سلسلةً من حالات العنف الرمزية ضد الناس من عامي 1975 و1976 حتى الوقت الحاضر. ويُخصص أحد الفصول لقصف أم دريكة ومواقع أخرى، وهي جريمة حرب قُصف فيها السكان المدنيون في فبراير 1976، والتي شكلت عمليًا بدايةً لمخيم اللاجئين في الصحراء الجزائرية الذي لا يزال قائما حتى يومنا هذا. ثم هناك حالات اختفاء قسري لأسرى الحرب، واستخدام التعذيب في مراكز سرية، واعتقالات تعسفية. كانت الحالة الجماعية الوحيدة للاعتقالات التعسفية آنذاك، وأحدثها حالة اختفاء قسري جماعي، وقعت عام 1987، عندما كانت بعثة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تستعد للوصول إلى العيون، وكانت مجموعة من الأشخاص تستعد لمظاهرة سلمية.

في العقد الماضي، أُدرجت انتفاضة عام 2005، وعملية التعبئة الصحراوية من خلال مظاهرات الشوارع لمعارضة خطة الحكم الذاتي المغربية، والتي أعقبتها حملة قمع قاسية، الآ أنها سلّطت الضوء على الصراع من جانب سكان

الصحراء الغربية، وهو أمر لم يكن معروفًا حتى ذلك الحين، على الرغم من وجود بعثة الأمم المتحدة، المينورسو، في الإقليم منذ عام 1991. لاحقًا، تُناقش قضية أمينتو حيدر، وطردها، وإضرابها عن الطعام، وعودتها عام 2009، كمثال رمزي يجسد إقصاء السكان الصحراويين عن هويتهم، والإصرار الذي يدفع نحو التغيير الاجتماعي من خلال استراتيجية اللاعنف.

يتضمن الفصل قبل الأخير حالة مخيم أكديم إزيك، الذي مثّل فرصةً لشريحةٍ كبيرةٍ من الصحراويين للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأثبت قدرتهم على التنظيم وتقرير المصير في سياقٍ هشّ. وقد قمعت السلطات المغربية هذه المظاهرة شكل عنيف في الوقت الذي كان يجري فيه التوصل إلى حلٍّ تفاوضي. وقد ولّد ذلك ردّ فعلٍ عنيفٍ وصفته منظمات حقوق الإنسان بـ"الغضب الشديد"، لا سيما بين الشباب الصحراوي، وأثار ضغطًا هائلًا، أسفر عن مئات الاعتقالات. وأخيرًا، يُستخلص استنتاجٌ من تحليل أساليب عمل انتهاكات حقوق الإنسان والآليات التي مكّنت من حدوثها. ويُعدّ تفكيك آليات العنف هذه مسألةً محوريةً ضمن استراتيجيةٍ وقائيةٍ يجب أخذها في الاعتبار في سياق النزاع.

يصف المجلد الثاني عواقب انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الصحراويون. ولا يُمكن اعتبار هذا الأثر مقياسًا إحصائيًا للمعاناة.

وصف الضحايا الألمَ والمعاناة، وعواقب الوصم والمضايقة، والأثر النفسي الذي يتّسم بالصدمة والمعاناة الجماعية. كما يتناول التقرير الآثار العائلية. تأثرت جميع العائلات الصحراوية تقريبًا بالعنف. وكثيرًا ما كان وجود أقارب لأحد أعضاء جبهة البوليساريو أو وجود أقارب في مخيمات تندوف سببًا للاستجواب أو الاضطهاد أو التعذيب. وظلت العائلات منقسمة منذ عام 1976، مع معاناة وضغوط إضافية ناجمة عن الانفصال القسري.

يتناول التقرير العواقب والآثار على النساء من خلال شهاداتهن وقصصهن التي نادرًا ما تُروى. اختفت العديد من النساء لسنوات، بينما استطاعت أخريات البقاء على قيد الحياة والمقاومة في مخيمات اللاجئين. اضطرت هؤلاء النساء إلى مواجهة العواقب على أسرهن، وتأثير الاختفاء القسري لأحبائهن، وتعليمهن، وبقاء أسرهن في ظل ظروف من عدم الاستقرار والسيطرة. كان لانتهاكات حقوق الإنسان تأثير عميق على صحتهن وحياتهن الجنسية وأمومتهن، كما شكلت اعتداءً على كرامتهن. يُحلل الفصل الثاني العنف الجنسي ضد المرأة، وكذلك ضد الرجل، باعتباره شكلاً من أشكال التعذيب.

يُحلل التقرير لاحقًا عواقب الانتهاكات على الأطفال على مدى ثلاثة أجيال. لطالما اعتُبر الصراع في الصحراء الغربية مشكلةً للبالغين، لكن العديد من الأطفال كانوا ضحايا للقصف، ومات الكثيرون في الملاجئ بسبب مرض الحصبة أو سوء التغذية. بينما احتُجز آخرون واختفوا لسنوات، أو حتى إلى يومنا هذا. بين الأجيال التي نشأت في الصحراء الغربية، استمرت عواقب انتهاكات حقوق الإنسان على طفولتها، لا سيما عندما يشارك الأطفال أو الشباب في المظاهرات، ويتعرضوا للاعتقال وسوء المعاملة والتعذيب، أو يحتجزوا أثناء فرارهم إلى الصحراء أو محاولتهم عبور الجدار للوصول إلى مخيمات اللاجئين. كانت عواقب انتهاكات حقوق الإنسان على تعليمهم وتهميشهم جليةً للغاية، على الرغم من أنهم ظلوا جزءًا من ذلك التاريخ الخفي من العواقب على الطفولة. لا بد من النظر في نهج يراعي حقوق الطفل.

ولا يظل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مكتوفي الأيدي. في إطار هذه التجربة الفردية والجماعية، نتناول الطرق التي واجه بها الضحايا والناجون عواقب انتهاكات حقوق الإنسان والعنف نفسه. فبينما عانوا من ظروف لاإنسانية ومات المئات منهم في مراكز اعتقال سرية، تمكن كثيرون آخرون أيضًا من البقاء على قيد الحياة من خلال التنظيم، بدافع من الروح النضالية أو الدين، أو من خلال المسرح ورواية القصص والإبداع الذي ازدهر بين الشقوق، مؤكدًا نبض الحياة وسط الرعب. إضرابات السجناء عن الطعام، والتعبئة الاجتماعية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وبناء ذاكرة جماعية، هي بعض الآليات التي ساعدتهم على المقاومة. وهذه المقاومة مثالٌ للجميع.

وأخيرًا، تُعالج مطالب بتقصي الحقائق وإحقاق العدالة وجبر الضرر في سياق الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين. حتى الآن، كان يُنظر إلى وضع اللاجئين كقضية سياسية أو قضية مساعدات إنسانية، أكثر منها قضية حقوق إنسان.

وقد غاب نزاع الصحراء عن نقاشٍ شامل حول آليات ما يُسمى بالعدالة الانتقالية، أي كيف يُمكن أن تُصبح الحقيقة والعدالة والجبر عناصرَ محوريةً في إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وتعزيز المشاركة السياسية، وأشكال تنظيم المجتمع الصحراوي. ويُتناول في هذا السياق المعايير الدولية المتعلقة بهذه المسألة، بالإضافة إلى ردود المغرب، التي ركزت في المقام الأول على تقديم تعويضاتٍ للضحايا الصحراويين المقيمين في الصحراء الغربية، بينما استُبعد العديد من الضحايا الآخرين. وتُدرس الآليات المؤسسية المُطبقة، مثل هيئة الإنصاف والمصالحة، بناءً على استجابتها لحالاتٍ مُحددة، لا بناءً على الخطاب الرسمي. يُحلل التقرير تصورات الضحايا وتوقعاتهم، بالإضافة إلى الإمكانيات والتحديات في الصحراء الغربية في مجالات كشف الحقيقة، والاعتراف، والبحث عن المفقودين، واستخراج الجثث، والعدالة، والرعاية الصحية، وإعادة الممتلكات والتعويض عنها. كما يُحلل تقييم الضحايا لحق تقرير المصير في إطار تدابير التعويض والوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا يزالون يعانون منها. وأخيرًا، يُقدم التقرير بعض الاستنتاجات التي تُسهم في وضع أجندة لتحويل النزاع، والقضايا التي ينبغي تناولها في المفاوضات ومنتديات حقوق الإنسان المتعلقة بقضية الصحراء الغربية.

تتضمن ملاحق هذا التقرير نتائج تحليل كمي للشهادات، والإطار القانوني الدولي الذي ينبغي تحليل هذه الانتهاكات ضمنه، وملخصًا لكل حالة من الحالات التي تم تحليلها. تُمثل هذه الحالات وسيلة للاعتراف والذاكرة للضحايا الذين تحلوا بالشجاعة لمشاركة تجاربهم، حتى في ظل الرعب والاضطهاد. أسماؤهم وشهاداتهم هو ما يساهم به الضحايا في هذه العملية حتى يصغى لهذه التجربة الجماعية على الرغم من الخطر الذي تشكله على سلامتهم. نأمل أن تحترم السلطات المغربية هذا الحق. هذه ليست شهادة ضد أحد. إنها شهادة يجب الإصغاء إليها وأخذها في الاعتبار في البحث عن حلول سياسية للصراع، وحكم الإقليم، واحترام حقوق الإنسان في المغرب العربي كله. وهي أيضًا جزء من ذاكرة جماعية أوسع لا تزال بحاجة إلى البحث والكتابة والنشر حتى تتمكن من تغيير الحياة اليومية. إن الصراع في الصحراء الغربية هو دعوة لإيقاظ الوعي العالمي لحقوق الإنسان. يجب على أطراف الصراع أخذ هذه القضايا في الاعتبار ومعالجتها كما طالب بها ضحايا هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تسيء إلى الشعور المشترك بالإنسانية. تكمن قيمة هذا العمل في قوة وصدق شهادات الضحايا. ونحن ممتنون لهم لجعلهم ذلك ممكنًا.

منهجية البحث

بحثُ انتهاكات حقوق الإنسان وتجربة الضحايا في الصحراء الغربية

تستند دراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا الصحراويون منذ عام 1975 إلى حد يومنا هذا إلى منهجية البحث التي طورتها مشاريع الذاكرة التاريخية ولجان الحقيقة حول العالم.

حُلّلت إجابات 261 ضحية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، سواءً كانوا ضحايا مباشرين نجوا من الأحداث أو أقارب ضحايا مختفين.

عدد ونوع الشهادات

51% من الضحايا كانوا رجالًا و49% نساء، بمتوسط عمر 51 عامًا، أصغرهم في سن 19 عامًا وأكبرهم 91 عامًا. وفيما يتعلق بمستوى التعرض للعنف، كان 19.5% منهم أقارب أشخاص مختفين، بينما كان 79.5% منهم ضحايا مباشرين للقصف أو فض المظاهرات، أو أشخاصًا ناجين من الاعتقال أو الاختفاء القسري المؤقت. تجدر الإشارة إلى أن 23.3% من الضحايا المباشرين أفادوا بأن لديهم أيضًا أفرادًا من أسرهم ضحايا للعنف. اثنان من كل عشرة ضحايا لديهم أكثر من حالة واحدة للاختفاء القسري في أسرهم.

تعيش غالبية الضحايا غير المباشرين أو أفراد أسرهم الذين تمت مقابلتهم في المخيمات (64%)، وغالبيتهم من النساء (60% مقابل 40% من الرجال الذين أفادوا بأنهم من أفراد أسرهم). في المقابل، يعيش 36% من أفراد الأسر المبلغين عن الانتهاكات في أراضي الصحراء الغربية. تُعد هذه البيانات مهمة لأن الضحايا في المخيمات لم يتلقوا أي اعتراف بالانتهاكات التي تعرضوا لها، ولم يحصلوا حتى على المعلومات أو الإجراءات التي قد تساعدهم في عملية البحث عن ذويهم. في الوقت نفسه، فإن نسبة الضحايا المباشرين الذين يعيشون في أراضي الصحراء الغربية (57.3%) أعلى من نسبة الضحايا في المخيمات (42.7%)، وهناك نسبة أعلى من الرجال (53.1%) مقارنة بالنساء (46.7%).

يشير معظم من تمت مقابلتهم إلى حالات اغتصاب وقعت بين 1975 و1979 (61%)، و11% في ثمانينيات القرن الماضي، و4% بين 1990 و1999، و24% بعد عام 2000. ومن المهم ملاحظة أن معظم المختفين الذين احتُجزوا في مراكز اعتقال سرية منذ سبعينيات القرن الماضي أُطلق سراحهم في عام 1991، وأن أعدادًا كبيرة من حالات الاختفاء استمرت في العامين التاليين، حتى عام 1993. وفي عام 1996، أُطلق سراح مجموعة من أسرى الحرب الصحراويين الذين كانوا محتجزين، ووقعت العديد من الاعتقالات التعسفية، وخاصة خلال فترات الانتفاضة الصحراوية، مثل عامي 2005 و2010. وأشار واحد من كل أربعة ضحايا تمت مقابلتهم إلى حالات اغتصاب ارتُكبت بعد عام 1993.

الانتهاكات حقوق الإنسان

أفاد 93% من المشاركين بتعرضهم لانتهاكات لحقهم في الحياة، شملت في المقام الأول الاختفاء القسري والمؤقت والقصف والتعذيب. وأفاد 59.5% بأنهم ضحايا للاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري. ومن بين هؤلاء، كان 70% ضحايا مباشرين تعرضوا للاحتجاز التعسفي أو الاختفاء المؤقت وأُفرج عنهم لاحقًا، بينما كان 30% ضحايا غير مباشرين أو أقارب لأشخاص اختفوا حتى الآن. علاوة على ذلك، أفاد 54.2% من إجمالي عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بتعرضهم للتعذيب الجسدي، و47 3%.بتعرضهم للتهجير القسري، و45.8% بتعرضهم للتعذيب النفسي. وأفاد ثلث المشاركين (33.6%) بتعرضهم لتدمير ممتلكاتهم، و28.6% بتعرضهم للمراقبة والترصد، و24.8% كانوا ضحايا للقصف، أي واحد من كل أربعة أشخاص تمت مقابلتهم. وفي الوقت نفسه، أفاد 23% بتعرضهم للعنف الجنسي في سياق الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء المؤقت في مراكز الاعتقال السرية. تلقى واحد من كل خمسة أشخاص (21.4%) تهديدات، وتعرضت نسبة مماثلة (19.5%) لاعتداء جسدي، لا سيما الضرب أثناء المظاهرات أو أثناء الفرار. تُبرز هذه البيانات خطورة انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين ووجود حالات انتهاكات متعددة لكل ضحية من الضحايا الذين تمت مقابلتهم.

أبلغ كل شخص عن تعرضه لما بين نوع واحد (1) و11 نوعًا من الانتهاكات، بمتوسط 4.6 حالة انتهاك للشخص الواحد، مما يُظهر الصدمات المتعددة التي عانى منها الضحايا. أبلغ سكان الصحراء الغربية عن عدد أكبر من الانتهاكات التراكمية مقارنةً بالسكان الذين فروا إلى المخيمات (م = 5.02 مقابل م = 4.11)، كما أن عدد حالات الانتهاك أعلى أيضًا بين الضحايا المباشرين مقارنةً بأفراد أسرهم (م = 5 مقابل م = 3.5). في المخيمات، عانى الضحايا من المزيد من القصف والنهب والتهجير القسري. كما تعرّض الضحايا المباشرون في الصحراء الغربية أحيانًا لاعتقالات متعددة، بالإضافة إلى الاعتداء الجسدي والتعذيب والتهديدات والمداهمات.

وكانت التفجيرات وتدمير الممتلكات والتهجير القسري (العامل 1) هي أنواع من الانتهاكات التي أبلغ عنها السكان المقيمون في المخيمات والنساء بشكل أكبر. أما التعذيب والتهديد والمراقبة (العامل 2) فهي أنواع القمع الأكثر شيوعًا بين الرجال والسكان المقيمين في أراضي الصحراء الغربية الذين عانوا من العنف بشكل مباشر مقارنة بالضحايا غير المباشرين أو أفراد أسرهم. يتم الاستشهاد بعمليات التفتيش والمصادرة (العامل 4) بشكل أكثر تكرارًا بين سكان الصحراء الغربية مقارنة بالمقيمين في المخيمات، لأنها تمثل أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعًا من تلك التي تحدث حاليًا. تُظهر هذه البيانات نمط انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في أراضي الصحراء الغربية، مقارنة بالضحايا في المخيمات. من جانبهم، يشير السكان المقيمون في المخيمات بشكل أكبر إلى التهجير القسري والقصف وتدمير الممتلكات، والتي كانت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تعرضوا لها قبل أو أثناء "انطلاقتهم" إلى ديار المنفى. لم تُظهر الانتهاكات المتبقية اختلافات كبيرة بين المجموعتين.

انتهاكات حقوق الإنسان: هيكل العوامل				
القصف	التعذيب والمراقبة والتهديدات	الاختفاء القسري وانتهاك الحق في الحياة	المصادرات والمداهمات	الإعدامات
قصف	المراقبة والترصد	انتهاك الحق في الحياة	المصادرة	الإعدامات خارج نطاق القضاء
تدمير الممتلكات	التهديدات	الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي	المداهمة	الإعدام الجماعي خارج نطاق القضاء (مجزرة(

النزوح القسري	التعذيب الجسدي	عمليات الدهس الجسدي		
	التعذيب النفسي			
	العنف الجنسي			
56.3%	59.0%	94.3%	10.0%	3.8%

اختيار الضحايا، والوصول إليهم، والمقابلات

كان الهدف هو الحصول على عينة تمثيلية نوعية لمختلف أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الصحراويون منذ أواخر عام 1975 إلى يومنا هذا. اعتمدنا على اتصالات الضحايا بضحايا آخرين، أو بمنظمات الدعم. استغرقت المقابلات ما بين ساعة وأربع ساعات مع كل ضحية، وأُجريت بشكل منهجي باتباع دليل شبه منظم للمقابلات. وتم التواصل مع الضحايا واستشارتهم من خلال منظمات حقوق الإنسان الصحراوية، ومن خلال اتصالات من معهد هيغوا التابع لجامعة إقليم الباسك. وأُجريت المقابلات في أقرب مكان ممكن من مكان إقامة الضحايا، كجزء من عملية البحث لفهم السياق الذي يعيشون فيه أو الذي تحدث فيه انتهاكات حقوق الإنسان. كانت المقابلات طواعيةً، حيث وافق الأشخاص المشاركون على إجرائها بعد شرح غرض المشروع لهم. وطلب عدد قليل منهم السرية خوفًا من الكشف عن هويتهم.

فترة البحث

حُددت بداية التاريخ الذي يغطيه البحث بناء على تاريخ بدء مرحلة الاحتلال المغربي والغزو الموريتاني في نوفمبر 1975، والذي مثّل مرحلةً فارقةً في حياة الشعب الصحراوي. فقد شهد بداية النزوح والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين، بالإضافة إلى البداية الرسمية للأعمال العدائية بين النظام المغربي وجبهة البوليساريو. أما التاريخ النهائي للدراسة، فهو مخيم أكديم إزيك عام 2010 وبعض الانتهاكات اللاحقة التي وقعت في سياق الاعتقالات التي نُفذت في تلك القضية.

التمثيل، تصنيف الانتهاكات

جُمعت 261 شهادة من الضحايا، متجاوزةً بذلك بكثير التوقعات والمعايير الأولية لهذا النوع من الدراسات. وقد بذل فريق البحث جهدًا هائلًا نظرًا للصعوبات الكبيرة التي واجهها إجراء دراسة من هذا النوع على شعب مقسم إلى منطقتين لهما خصائص جغرافية واجتماعية وسياسية وأمنية مختلفة تمامًا. من جهة، في سياق التفكك في مخيمات اللاجئين بتندوف؛ ومن جهة أخرى، في سياق الاضطهاد والسيطرة العسكرية في أراضي الصحراء الغربية. أُجري البحث عن الشهادات بطريقة مُستهدفة، ساعيًا إلى الحصول على عينة دنيا من الشهادات المتعلقة بفترات أو حوادث عنف مُختلفة. حُددت هذه الفترات في البداية من خلال استشارة التحقيقات السابقة والشهود الرئيسيين لتحديد نطاق البحث وإمكانياته بشكل أفضل.

دراسات الحالة

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على مر الزمن، إلا أنها توزعت أيضًا حسب فترات أو حِقب العنف. لذلك، وُضعت منهجية خاصة بجزء من التقرير تُمثل اتجاهات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في فترة مُحددة. تتسم هذه الانتهاكات في الصحراء الغربية بطبيعة جماعية، وهو ما يتضح في مجموعة هذه الحالات وتوزيعها

الزمني. في كل حالة، أُجريت مقابلات مع مجموعة كبيرة من الضحايا لتجنب تحيزات التحقيقات التي تُركز على عدد قليل من الشهادات أو آراء الأفراد. ركز البحث على المعلومات المُتفق عليها، أو المعلومات التي تُظهر أعلى درجة من الاتساق. كما تم التركيز على توثيق الحالات التي لم تُبحث إلا قليلاً، ولكنها بالغة الأهمية نظرًا لخطورتها أو لوضع الضحايا. على سبيل المثال، في قضية قصف أم دريكة، هناك 42 شهادة من الضحايا الرئيسيين وشهود العيان على وقوع ذلك القصف.

مراجعة المصادر الثانوية

استُخدمت مجموعة متنوعة من المصادر الثانوية، بما في ذلك وثائق وتقارير صادرة عن مؤسسات حكومية دولية مختلفة (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، وغيرها)، ومؤسسات غير حكومية (منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية)؛ وجمعيات حقوق الإنسان، الصحراوية (تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربيةCODESA ، والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل الدولة المغربية ASVDH، وجمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين AFAPREDESA)، والجمعيات التي تتخذ من الدولة الإسبانية مقرا لها؛ ودولة المغرب (تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول هيئة الإنصاف والمصالحة IER لعام 2010، بالإضافة إلى تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة نفسها الصادر عام 2006)؛ والأوساط الأكاديمية.

الشهادات والمصادر الأولية

في سياقات مثل سياق الصحراء الغربية، حيث تتفتت المصادر الثانوية، ويتسم الوصول إليها بالتعقيد، والعزلة، وانعدام الأمن، لم تُعدّ إلى حد الساعة أي تقارير شاملة أو مطولة حول تطور انتهاكات حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، يُعدّ الوصول المباشر إلى المصادر الأولية وتجارب الضحايا أمرًا بالغ الأهمية. لذا، يكتسب جمع الشهادات قيمة كبيرة لأنه يتيح الوصول إلى الضحايا واستعادة جزء من تجاربهم، كما يُهيئ سياقًا للحوار والبحث التشاركي تُصبح فيه هذه الذكريات العنصر المحوري. وبينما قدّم العديد من الضحايا معلومات عما حدث للمنظمات الدولية، أو الصحراوية، أو لهيئة الإنصاف والمصالحة نفسها، التي أنشأتها الدولة المغربية، لا سيما في حالات أقارب المختفين وسكان الصحراء الغربية، غير أنّ شهادات الضحايا التي حصل عليها الفريق المشرف عن هذا التقرير لم يفصح بها لعقود طويلة مضت.

تم الحصول على الشهادات من خلال مقابلات أُجريت على مدار عام من العمل الميداني. وقد قُسّمت المقابلة إلى ثلاثة أجزاء للأغراض التالية:

1) تحديد وقوع الأحداث وخصائصها، ونوع الانتهاك الذي تعرّض له الضحية.

2) استكشاف عواقب الأحداث، وتأثيرها على حياة الضحية، شخصيًا وعائليًا، وما إذا كان للأحداث تأثير جماعي.

3) تحليل ردود فعل الدولة المغربية ومطالب الضحايا المتعلقة بالوقاية، ومعرفة الحقيقة، والعدالة، والجبر.

كما سعى هيكل المقابلات إلى تقليل بعض المخاطر التي سبق تحليلها في حالة الصحراء الغربية: وجود شهادات عامة جدًا، ومنهجية محدودة، واستنادًا إلى رواية الضحية الحرة؛ وثانيًا، تجنب أي تسييس للوضع، مما يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان.

نُقل محتوى المقابلات الـ261 من الشفوي إلى المكتوب، فتُرجم عند الضرورة من الحسانية أو الفرنسية إلى الإسبانية، ثم رُمّز كميًا باستخدام إحصاءات PASW ونوعيًا باستخدام Atlas ti.

تكوين فرق المقابلات

قبل إجراء المقابلات، تلقّى الفريق المسؤول عن إجراء المقابلات تكويناً حول توثيق الحالات والشهادات، بما في ذلك جلسات عملية حول أخذ الشهادات، والمشاركة في مناقشات الحالات، والإشراف على الشهادات. تُرجمت جميع المواد المُنتَجة إلى اللغة العربية لدعم عملية المقابلات، وحتى تصبح بمثابة مواد عمل في مجال حقوق الإنسان.

دعم من المنظمات المحلية

قبل إجراء المقابلات، تم التواصل مع المنظمات المحلية: وجمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين AFAPREDESA، والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ASVDH، وتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربيةCODESA ، لتقييم جدوى المهمة. وتم التخطيط لاحقًا لزيارات إلى المنطقة. ورغم أن البحث أُجري من قِبل فريق مستقل، إلا أنه كان من الضروري بناء علاقات ثقة وتنسيق مع المنظمات الصحراوية لضمان أداء عمل احترافي وموثوق. علاوة على ذلك، هدفت هذه العملية إلى دعم القدرات المحلية، وتحسين عملها في مجال حقوق الإنسان قدر الإمكان، لا سيما في توثيق الحالات والتعامل مع الضحايا.

الجوانب التي أُخذت بعين الاعتبار خلال البحث

خلال التحقيق، برزت عدة جوانب أثرت على وسيرورة البحث. نُحلل بعضها أدناه:

• اختلافات أو تناقضات في المعلومات، على سبيل المثال، بين مصادر مختلفة (جمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين (AFAPREDESA)، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وتقرير هيئة الإنصاف والمصالحة) فيما يتعلق بعدد المفقودين.

• اللغة والأسماء. نشأت صعوبات بسبب الاختلاف الكبير في تهجئة أسماء الضحايا باختلاف اللغة المستخدمة (إسبانية، فرنسية، أو حسانية). استُعين بمترجمين في 75% على الأقل من المقابلات، ولتجنب فقدان معلومات مهمة أثناء عملية الترجمة، نُقلت تسجيلات المقابلات إلى المكتوب.

• المعلومات الأولية ونوع الشهادة. هناك معلومات قليلة حول مختلف حالات انتهاكات حقوق الإنسان. كانت الأبحاث السابقة حول الصحراء الغربية قيّمة للغاية، ولكن بالمقارنة مع ما حدث في البلدان التي شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو على مستوى التوثيق والبحث في النزاعات المسلحة الأخرى، فقد كانت الأبحاث حول الصحراء الغربية نادرة ومجزأة. تفتقر المنظمات المحلية عمومًا إلى قواعد بيانات حول الضحايا بسبب القمع ونقص الفرص والتغطية الإعلامية اللازمة للقيام بعملها، بالإضافة إلى الاعتقالات والعنف المرتكب ضد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. أما في مخيمات اللاجئين، فكانت قضية حقوق الإنسان أقل أهمية سياسية. مع محدودية الموارد ودعم المنظمات المحلية، قامت هذه المنظمات بعمل هائل على مر السنين، وينبغي أن تحصل على ضمانات قانونية ودعم سياسي ومالي للقيام بعملها.

• الجوانب الثقافية ذات الصلة: مكّن التراث الشفهي الغني والذاكرة الهائلة للعديد من الضحايا الناجين فيما يتعلق بالتفاصيل، وخاصة أسماء الضحايا، من إنقاذ هذه المعلومات من النسيان. ومع ذلك، هناك نقص كبير في المواد المكتوبة، وخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أو حتى بقدرة الضحايا على الصمود في مثل هذه الظروف القاسية.

• أدى ذلك إلى بذل جهود بحثية أكبر للوصول إلى أرقام موثوقة بناءً على الأدلة التجريبية المجمعة، على الرغم من الحاجة إلى بحوث أكثر تعمقًا ومعدات وموارد وظروف أكثر ملاءمة لإجراء تحقيق أكثر شمولاً، على غرار ما أجرته بعض لجان الحقيقة في مختلف دول العالم.

• تم التأكيد على الفروق بين الجنسين في البحث، على سبيل المثال، من خلال تكييف نوع المقابلة، قدر الإمكان، مع مراعاة وضع الشخص الذي تتم مقابلته (ذكر/أنثى) أو نوع الشهادات المجمعة (خاصة في حالات العنف الجنسي)، وإضفاء نظرة تقاطعية على التقرير، وتخصيص فصول محددة مدرجة في البحث.

صعوبات البحث	
بالنسبة لفرق الدعم الخارجية	بالنسبة للجمعيات الصحراوية
• عدم القدرة على الوصول إلى الضحايا بسبب القيود المفروضة على الحركة. • مناخ الرقابة على أنشطة البحث. • الرقابة الشخصية الصريحة ومراقبة تنقلات الباحثين. • عدم وجود معلومات رسمية عن الحالات وردود الفعل الرافضة. • التوتر المناخي، والتشتت، والظروف الهشة في مخيمات اللاجئين. • اختطاف عمال الإغاثة وفرض قيود على التنقل بسبب المشاكل الأمنية في المخيمات في عام 2011.	• صعوبات في الحصول على التمويل. • حظر أنشطتهم بأمر حكومي وعدم الامتثال للأحكام القضائية الصادرة في صالح المنظمات. • الحد من دعم المنظمات: التكوين، والزيارات، والدعم. • صعوبات في مقابلة الضحايا والعمل معهم. • الخوف من الانتقام المحتمل. • ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن. • استمرار حالة انتهاكات حقوق الإنسان. • كثرة القادة والحاجة إلى تقوية المنظمات.

• الحالة النفسية للضحايا. لقد تأثرت الحالة النفسية للشعب الصحراوي ككل بسبب الصراع الذي ظل متوقفا لعقود من الزمن. وكان لكل ذلك تأثير هائل وضغط كبير على السكان بشكل عام وعلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بشكل خاص. ومع ذلك، لم يتم أخذ العديد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بعين الاعتبار، وغالباً ما يتم التخلي عنهم، سواء في الصحراء الغربية أو في المخيمات. لقد أتاح البحث فرصة لاستعادة الذكريات المحطمة والبحث بشكل أعمق في تجارب العنف التي عانى منها الضحايا الصحراويون. وكما ساهم البحث في وضع إطار معنوي يسمح لنا بتحويل هذا الألم إلى شيء مفيد لفهم وضعهم أو إعادة تقييم تجربتهم.

المقدمة

عملية الانتقال والسلام في الصحراء الغربية

وفي السنوات الأخيرة، تزايد النقاش حول عمليات تقصي الحقائق وتحقيق العدالة والتعويض والمصالحة في أعقاب الصراعات العنيفة أو الدكتاتوريات في أجزاء مختلفة من العالم. وكانت كل هذه الحالات شائعة في أميركا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا على مدى العقدين الماضيين. والعديد من هذه القضايا مدرجة حالياً على الأجندة الدولية في بلدان شمال أفريقيا وفي عمليات التحول في العالم العربي. وقد ناقشت هذه العمليات مفهوم "العدالة الانتقالية"، أي الدور الذي تلعبه سياسات الحصول على الحقيقة والعدالة والتعويض في عمليات الانتقال السياسي بعد النزاعات المسلحة أو الدكتاتوريات.

وفي حالة الصحراء الغربية، لا تزال هذه المفاهيم موضع تساؤل. ورغم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار منذ عام 1991 بين الطرفين المتنازعين، جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، فإن هذا الإطار لم يؤد إلى عملية سلام مصحوبة بتدابير لتقصي الحقائق، والاعتراف بالأضرار التي لحقت بالضحايا، ومعاقبة الجناة، وإعادة دمج الضحايا في المجتمع، وبناء توافق سياسي يسمح بإعادة بناء العلاقات التي تضررت بسبب العنف.

وقد رافق كل ذلك مسار طويل لإنهاء الحرب منذ عام 1991، مع تدخل حقيقي إلاّ أنه محدود للغاية من جانب الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ووكالات أخرى مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وخاصة في مخيمات تندوف بالجزائر.

قبل وفاة الحسن الثاني وبعد اعتلاء الملك المغربي محمد السادس العرش في عام 1999، بدأ المغرب عملية تغيير داخلي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. وتم الاعتراف بشرعية الأحزاب السياسية المحظورة سابقاً، وأُجريت انتخابات برلمانية، وفُتحت مجالات جديدة للمشاركة السياسية وحرية التعبير، بل وصعد بعض معارضي النظام إلى مناصب حكومية عليا.

كما طبقت الدولة المغربية بعض سياسات التعويض والاعتراف لضحايا نظام الحسن الثاني. وشملت هذه الهيئات لجنة التحكيم المستقلة في عام 1999 ثم هيئة الإنصاف والمصالحة بين عامي 2004 و2006، والتي كُلِّفت بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، ثم تنفيذ توصياتها من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن العديد من هذه التغييرات كانت جزئية، وتعرضت لانتقادات من ضحايا النظام السابق المغاربة باعتبارها محدودة للغاية. وكان دورها فيما يتصل بالسكان الصحراويين ضئيلا، إذ فشلت في تلبية المعايير الدولية للتحقيق والبحث عن الأشخاص المفقودين. ولم تكن هناك أي معاقبة للمسؤولين، ولا اعتراف صريح بالانتهاكات المرتكبة في الصحراء الغربية. وعلاوة على ذلك فإن غياب ضمانات عدم التكرار أدى إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الصحراويين.

ولا يزال النظام المغربي الجديد يعتبر مناقشة قضية الصحراء الغربية اعتداء على وحدته الترابية، وقد تم تجريم أي مناقشة أو مطالبة بها إلى حد غير مسبوق. واستمرت نفس الظروف من التهميش الاجتماعي، والسيطرة على التعبئة، وحظر التعبير. استمرت الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة وحظر عرض الرموز والقيود على الحركة في جميع أنحاء الإقليم منذ وفاة الحسن الثاني وتستمر حتى يومنا هذا. وفي هذا السياق، لا يمكننا الحديث عن عملية انتقال أو تغيير سياسي في الصحراء الغربية، ولا في الصراع السياسي الذي يكمُن وراءها ويغذيها.

مهمة رصد وضع حقوق الإنسان

تفتقر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى أي إجراء يهدف إلى رصد أو مراقبة احترام حقوق الإنسان أو توفير الحماية ضد الانتهاكات لها، مما يجعلها شاهداً صامتاً على انتهاكات حقوق الإنسان التي استمرت (الاعتقالات التعسفية والتعذيب، على سبيل المثال)، مثل تلك التي حدثت أثناء تفكيك مخيم أكديم إزيك في نوفمبر 2010. وفقدت الأمم المتحدة نتيجةً لذلك شرعيتها لسنوات، ليس فقط بين السكان الصحراويين ولكن أيضاً بين المراقبين المستقلين وفي مجال ثقافة حقوق الإنسان التي تراكمت على مدى عقود.

لا وجود للعدالة أو المصالحة

في عام 2004، أطلق النظام المغربي هيئة الإنصاف والمصالحة كوسيلة لمعالجة الانتهاكات الجماعية التي ارتُكبت بين عامي 1956 و1999. وتعرّب المعاجم اللغوية مصطلح "المصالحة" على أنها "إعادة بناء العلاقات التي انقطعت إلى مجراها". هل ينطبق هذا التعريف على القضية الصحراوية؟ فيما يتعلق بحالة الصحراء الغربية، اتسمت العلاقة بين السكان والنظام المغربي بالعنف والاحتلال منذ البداية، ولم تحدث أي تغييرات هيكلية تسمح بإعادة بناء العلاقة على أساس إجراء استفتاء لتقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة مثلاً أو من خلال الرصد الإضافي لوضع حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، لم تظهر أي سيناريوهات جديدة للتفاوض السياسي، ولم يتم التوصل إلى توافق اجتماعي جديد لبناء المستقبل. فالحديث عن المساواة والمصالحة يقتضي أن نكشف عن مصير ومكان وجود المختفين، وأن ننزع السلاح من الصراع، وأن يَعترف الجناة بمسؤولياتهم، وأن يُحال مرتكبو جرائم الحرب الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، وأن يتم الالتزام بتعويض الضحايا ومنع تكرار الانتهاكات. وفي ظل الإكراه الذي يواصل العديد من الجناة ممارسته في الصحراء الغربية، لا يمكن الحديث عن المصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإن التطلعات الصحراوية لإقامة إطار سياسي جديد من خلال ممارسة حق تقرير المصير، المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة وفي العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي سياق ولاية بعثة المينورسو نفسها، ظلت بعيدة المنال لمدة عقدين من الزمن بسبب العقبات التي فرضها النظام المغربي وحلفاؤه الدوليون.

لندع الصحراويين يقرروا بشأن استقلالهم. الحلُ إما أن يكون سياسياً، أم لن يكون. ليس لدي مشكلة إذا صوت الصحراويون للانضمام إلى المغرب، ولكن الأمر يحتاج إلى حل. يجب حل النزاع، أما بقية الإجراءات فهي ثانوية. على سبيل المثال، إذا كانت هناك حقاً عدالة، فكيف يمكن وضع شخص في السجن دون محاكمته؟ إذا كنت أريد أن أقوم بمظاهرة سلمية، فهذا من حقي ويجب أن يسمح لي القيام بذلك. الأطباء لا يستطيعون علاج الصحراويين، لأنهم إذا فعلوا ذلك فسيتم طردهم من مناصب عملهم. يجب عليك أن تقول إنك مؤيد للمغرب. نحن نتطلع لوجود حقوق إنسان تعطي أهمية للإنسان، لذلك يجب علينا الدفاع عنها. أهم شيء بالنسبة للعائلات هو معرفة مصير أقاربهم.
لماذا لا يسلمون الجثث لذويهم؟ ما الأمر الذي يريدونه منهم؟ مصطفى علي البشير.

وفي ظل الوضع الراهن، أصبحت المواجهات بين بعض فئات الشعب المغربي والسكان الصحراويين تتكرر بشكل متزايد، في إطار قمع المظاهرات أو التعبئة الصحراوية. إن هذا التشجيع على المواجهات بين السكان هو جزء من السيناريو الجديد الذي يسعى إلى تحويل المسؤولية بعيداً عن الدولة ويشكل خطراً على تطور التعايش وممارسة الديمقراطية.

تجاهل الصحراويين الموجودين في اللجوء

لجأ أكثر من نصف الشعب الصحراوي إلى الجزائر منذ عام 1976. ومنذ ذلك الحين، يعيش هؤلاء في حالة الوضع المؤقت والطوارئ استمرت لمدة سبعة وثلاثين عامًا. وصل اللاجئون إلى الجزائر بعد مشقة انطلاقة طويلة عبر الصحراء، وكانوا أيضًا ضحايا للنهب والقصف، أو تركوا وراءهم أقاربهم قتلى أو مفقودين. لقد سقط مئات الأشخاص في قصف أم دريكة والكلتة، ولم يتلقوا أي اعتراف بما حدث لهم من جرائم، ولا بكرامة الضحايا، ولا بمسؤولية الجناة.

وقد حظيت هذه الفئة من السكان بدعم التضامن الدولي والمساعدات الإنسانية التي قدمتها مختلف الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من مختلف البلدان، إلا أن وضعهم كان يُنظر إليه باعتباره قضية مساعدات إنسانية أكثر من كونه انتهاكاً لحقوق الإنسان.

الإقليم والموارد الطبيعية

علاوةً على البعد السياسي، لفهم ما يجري في الصحراء الغربية ربما لا يمكن فصل الصراع عن منطق السيطرة على

الموارد الطبيعية. ولن يكون الصراع على هذا النحو، ولن يكون الحصار الحالي كذلك، لو لم يكن المغرب يتمتع بموارد مهمة مثل مناجم الفوسفات ومناطق الصيد البحري، والتي تشكل جزءاً من الاتفاقيات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وفي السنوات الأخيرة، ظلّ البرلمان الأوروبي يشترط لتجديد هذه الاتفاقية أن يثبت المغرب أن الموارد التي يجنيها من هذا الاستغلال تعود بالنفع على السكان الصحراويين، إلى أن رفض في النهاية تجديد الاتفاقية في عام 2012. وقد تم عرقلة العديد من مشاريع التنقيب عن الموارد النفطية قبالة سواحل الصحراء الغربية، والتي أرادت الدولة المغربية استغلالها مع شركات عابرة للحدود الوطنية، بسبب النزاع على ملكية المنطقة وملكية الموارد.

فهم السياق التاريخي

عندما غزا النظام المغربي الصحراء الغربية، كان الإقليم في طور التحرر من الاستعمار الإسباني منذ عام 1963. وفي أعقاب دكتاتورية فرانكو في إسبانيا عام 1975، حاول النظام الحاكم في إسبانيا التوصل إلى اتفاق لتقسيم أرض الصحراء الغربية إلى قسمين، ومنح إدارة الجزء الجنوبي لموريتانيا والشمالي للمغرب فيما عُرف باسم اتفاقيات مدريد. إلا أن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ 16 أكتوبر 1975 أشار إلى أن النظام المغربي ليس له الحق في ملكية الإقليم نظرا لعدم وجود سلطة سابقة له عليه. وقد تشّكل الوضعُ اللاحق بعد احتلال الإقليم من طرف المغرب واندلاع الحرب مع جبهة البوليساريو في عام 1975، والتي حاربت في المرحلة الأولى جيوش البلدين ثم لاحقاً الجيش المغربي فقط. وأصبحت الصحراء الغربية بسبب ذلك أرضًا يسكنها الرعب. إن وجود مئات الأشخاص المفقودين، وتوسيع دائرة الشكوك لتشمل أي صحراوي لم يثبت انصياعه للنظام المغربي، وللاحتلال العسكري المغربي مع التدفق الجماعي للمستوطنين المغاربة إلى الإقليم بعد سياسة إعادة التوطين التي رعاها نظام الحسن الثاني في محاولة لترسيخ الانقلاب الديمغرافي في الصحراء الغربية، أنتج كل ذلك سياقًا من الرعب والسيطرة قوّض العلاقات الاجتماعية وحياة الشعب الصحراوي في وطنه. علاوة على ذلك، وكاستراتيجية للسيطرة على السكان ومنع دعمهم المحتمل لجبهة البوليساريو، تم تهجير عدد كبير من سكان البادية الرحل قسرا. لمدة عقدين تقريبا، كانت الممارسات الصحراوية التقليدية محظورة بحكم الأمر الواقع أو تنطوي على مخاطر هائلة لأولئك الذين يمارسونها.

وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في عام 1991 وقبول الطرفين بما سُمي "خطة التسوية"، تحولت ظروف الوضع نحو تفضيل الحل الذي يتضمن ممارسة حق تقرير المصير من قبل السكان الصحراويين. وقد عُرقلت المحاولات المتتالية لتحقيق ذلك من قبل النظام المغربي للحسن الثاني، ثم من قبل نظام ابنه محمد السادس. وقد أدى كل هذا إلى ترك السكان الصحراويين في حالة من الفراغ القانوني، من ناحية، وتحت السيطرة الإقليمية، من ناحية أخرى. وفي الوقت نفسه، يظل النظام المغربي يتلاعب بالوقت، فيحول إقليما يخضع لإنهاء الاستعمار إلى مجرد جزء آخر من أراضيه.

ومع اندلاع ما سُمي بـ"انتفاضة" عام 2005 في الصحراء الغربية، والتعبئة السلمية لجزء كبير من السكان الصحراويين في المظاهرات العامة، والقمع اللاحق الذي مارسته السلطات المغربية، بدأ جدار الصمت ينكسر. لقد ساعد استخدام الإنترنت والتواصل مع العالم الخارجي سكان الصحراء الغربية على التغلب على الخوف وتعزيز المعرفة بالعوالم الأخرى التي كانوا مستبعدين منها في السابق.

شدة قساوة العنف

وفي حالة الصحراء الغربية، كان مدى وعمق العنف الذي عانى منه الشعب الصحراوي هائلا. حتى الآن، تأثرت ثلاثة أجيال بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان: أولئك الذين كانوا من البالغين أثناء الاحتلال في عام 1975؛ وأولئك الذين كانوا صغارًا جدًا أو ولدوا في الثمانينيات؛ والذين ولدوا لاحقا وهم الآن شباب واستمروا في المعاناة من المنفى أو الاعتقال التعسفي والتعذيب حتى اليوم.

وبالإضافة إلى 490 شخصاً مفقوداً تم إطلاق سراحهم من مراكز الاحتجاز السرية بحلول عام 1991، لا يزال ما لا يقل عن 351 شخصاً مفقودين حتى اليوم، وتقتصر المعلومات التي قدمها النظام المغربي على الإبلاغ عن وفيات في 207 حالات، دون مزيد من التفاصيل بشأن مصيرهم أو الأدلة أو التحقيق. كما سقط عشرات القتلى على الأقل في تفجيرات عام 1976. ومن حيث عدد السكان في الصحراء الغربية، يمثل هذا 2% من القتلى والمفقودين، وهي نسبة أعلى بكثير

على سبيل المثال مما كانت عليه في حالة الدكتاتورية الأرجنتينية[1].

لقد كُسر جزئيا في السنوات الأخيرة حاجز الخوف والرعب الذي ساد في الصحراء الغربية لعقود من الزمن، ولكن القيود المفروضة على الأعمال الاحتجاجية التي يقوم بها الصحراويون أو على زيارة المراقبين الدوليين القلائل أو الصحفيين الذين يتجرؤون على السفر إلى الصحراء الغربية تكشف عن استراتيجية تهدف إلى منع معرفة الحقيقة أو جعل ظروف العمل والتضامن صعبة للغاية. كل هذا يعني أنه في الصحراء الغربية، ربما كما هو الحال في أي بلد آخر، لم تتوفر الظروف اللازمة لوجود المنظمات الإنسانية أو المجموعات المدافعة عن حقوق الإنسان، وهو مثال آخر على عزلة الضحايا ومستوى السيطرة والتهميش الذي يخضعون له.

عدم وجود قطيعة مع الماضي: استمرارية انتهاكات الجناة

وفي أي سياق من سياقات الانتقال أو اتفاقيات السلام، تشكل قضية العدالة أهمية مركزية لإنهاء الإفلات من العقاب. إن مكافحة الإفلات من العقاب لا تنظر إلى الماضي فحسب، بل تنظر أيضاً إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الحاضر. وفي سياقات ما بعد الصراع، يشكل إصلاح العدالة وإنشاء نظام قضائي مستقل جزءاً من الشروط اللازمة لتحقيق مجتمع تسوده الديمقراطية.

ومع ذلك، فإن حرمان الضحايا من العدالة لا يزال قائما في الصحراء الغربية. لقد واصل مرتكبو الماضي تعزيز مواقعهم خلال الفترة الانتقالية في ظل نظامي الحسن الثاني ومحمد السادس، وتحت ستار المصالحة، واصل العديد من المعذبين أو مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان شغل مناصب المسؤولية. وهذا أمر بالغ الأهمية ومؤلم بشكل خاص بالنسبة للضحايا، ويدل على عدم وجود إرادة سياسية لتغيير العلاقات مع السكان الصحراويين.

منذ عام 2009، رفع العديد من الضحايا والجمعيات الصحراوية دعاوى قضائية في المحكمة الوطنية الإسبانية استنادا إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي يهدف إلى السعي إلى تحقيق العدالة في سياق دولي في حالات الجرائم ضد الإنسانية، كما هو الحال في حالة الأشخاص المفقودين الذين لا يخضعون لقانون التقادم للمسؤولية الجنائية.

ليس هنا انتقال بدون تغيير

هناك جانب آخر لفهم خصوصيات الحالة الصحراوية يتمثل في نوع الانتقال من الدكتاتورية أو الحرب إلى عملية ديمقراطية أو سلام، وهو ما يسمى عادة بالانتقال السياسي. ولم تكن هناك أي عملية لكسر الوضع الراهن في قضية الصحراء الغربية مع وصول محمد السادس إلى السلطة. ولم تكن هناك أي مفاوضات سياسية لتحقيق السلام، باستثناء اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991 بين النظام المغربي وجبهة البوليساريو. ولم يطرأ أي تغيير على الوضع القانوني للإقليم أو على وضع السكان الصحراويين. ولم تتم أي عملية تأسيسية في الصحراء الغربية.

إن آليات ما يسمى بالعدالة الانتقالية في حالة الصحراء الغربية، مثل وجود هيئة الإنصاف والمصالحة (2004/2006) أو دفع تعويضات معينة لضحايا بعض الانتهاكات، لم تتضمن إطارا للاعتراف بحقوق الضحايا. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة في حد ذاتها لجنة مغربية لم تضم أي مندوبين صحراويين ولم تشارك في مناقشات مع السكان الصحراويين. ولا يعكس تقرير هيئة الحقيقة والكرامة المعايير الدولية فيما يتعلق بلجان الحقيقة. ولا يمكن العثور في التقرير على إحصائيات بشأن بيانات الضحايا، بما في ذلك عدد الرجال والنساء الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة الحقيقة والمصالحة، أو أنواع الانتهاكات التي تم بحثها. ولا يمكن قراءة شهادات الضحايا، ولا يتم تحليل أنماط العنف ضد المدنيين، كما لا يتم تقديم توصيات بشأن الالتزام بمقاضاة ومعاقبة الجناة في إصلاحات الأجهزة الأمنية.

ما نعرفه عن لجان الحقيقة في جميع أنحاء العالم هو أنها يجب أن تكون محايدة، ولكن نحن كصحراويين، شعرنا

[1] يقدر معدل الوفيات العالمي بسبب العنف السياسي خلال فترة الدكتاتورية الأرجنتينية بنحو 0.34% نسمة خلال فترة الدكتاتورية. انظر المرجع:
MARTÍN BERISTAIN. C. y PÁEZ ROVIRA, D. (2000), Violencia, Apoyo a las víctimas y reconstrucción social. Experiencias internacionales y el desafío vasco. Ed. Fundamentos, Madrid.

وكأننا نتعامل مع السلطات المغربية وليس لجنة الحقيقة. ولم يتم تطبيق العدالة الانتقالية في المغرب. إن الماضي لا يزال حاضرا، وليس هناك ديمقراطية، ويجب على لجنة الحقيقة أن تعمل بحيادية، ويجب عليها أيضا أن تشرح سبب حدوث ما حدث. في الصحراء الغربية لم يتم تفسير ذلك مطلقًا. علاوة على ذلك، فقد جاء رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة ذات مرة إلى العيون وأعلن قائلا "مهمتنا هي دعم الوحدة الترابية للمغرب ومغربية الصحراء الغربية". وقد تسبب هذا في الكثير من المتاعب للضحايا. صحيح أن المغرب لديه الحق في إنشاء لجنة للحقيقة وتحسين وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في بلده، ولكن في الصحراء يجب إنشاء لجنة حقيقة دولية محايدة تركز على الإجابة على الأسئلة وكشف الحقيقة كاملة. نحن على يقين من أن التغيير لن يأتي أبدًا إذا لم يكن هناك حل جذري للمشكلة التي تفسر سبب حدوث كل هذا. إن الحقيقة هي حقٌ للمجتمع بأكمله، وليس للضحية فقط؛ المصالحة حق من حقوق المجتمع بشكل عام. إبراهيم الصبّار.

وفي نهاية المطاف فإن نشر التقرير وتوصياته للدولة المغربية لم يجلب أي تغيير بالنسبة للشعب الصحراوي. وتستمر الاعتقالات التعسفية والتعذيب منذ عام 2006، ولا تزال السجون المغربية تحتجز مئات السجناء السياسيين الصحراويين.

بدون عملية سلام: لا من الأعلى إلى الأسفل ولا من الأسفل إلى الأعلى

في عمليات السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع، نتحدث عن النهج من الأعلى إلى الأسفل، والذي يهدف إلى التوصل إلى اتفاقيات بين الأطراف المتعارضة، وتحسين ظروف المشاركة السياسية، وتعزيز التغييرات المؤسسية في المستقبل. وهذه أيضًا هي الأوقات التي تنشأ فيها الحاجة إلى الحقيقة والعدالة وتدابير التعويض. ولكي تكون هذه العمليات إيجابية، فمن الضروري معالجة الظروف الاجتماعية المتمثلة في التهميش والفقر التي يعيش فيها العديد من الضحايا؛ آليات لرصد الاتفاقيات تمنع من تركها دون وسائل فعالة للتحقق؛ ويتطلب الأمر مشاركة المجتمع المدني.

ولكن في حالة الصحراء الغربية، فإن جروح الحرب أو عواقب العنف وصلت إلى العلاقات الشخصية، والعلاقات بين الجيران، وحتى بين المجموعات. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات تصاعدية من القاعدة إلى القمة (من الأسفل إلى الأعلى) لتشجيع المشاركة وإعادة بناء العلاقات الشخصية أو الجماعية على مستوى المجتمع. وفي الصحراء الغربية، تفاقمت هذه الانقسامات بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، بتواطؤ، إن لم يكن بتشجيع، من السلطات المغربية.

كما أن المواقف والمعتقدات التي أدامت الصراع في الصحراء الغربية لا تزال قائمة، مثل التمييز واستبداد النظام المغربي في علاقته بالسكان الصحراويين المطالبين بحقوقهم. وسوف تشمل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية، والعلاقات بين الجيران، وغيرها من العلاقات أيضًا تغيير المواقف السلبية، والأحكام المسبقة، والصور النمطية حول "العدو". وهذا أكثر أهمية لأن مفهوم العدو لا يتعلق فقط بالزعماء السياسيين أو العسكريين، بل يمتد في كثير من الأحيان إلى مجتمعات بأكملها مثل اللاجئين الصحراويين أو أولئك الذين يعيشون في الصحراء الغربية (أو، بدلا من ذلك، "المغاربة").

البعد الجنساني

يتضمن النهجُ المبني على النوع الاجتماعي أو المقاربة الجنسانية الاعترافَ بكيفية تأثير الصراع العنيف على الرجال والنساء بشكل مختلف، مع التركيز بشكل خاص على التأثيرات على النساء والعنف الجنسي. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الصحراء الغربية، يبين تحليل البيانات التي حصلنا عليها في هذه الدراسة التأثير الهائل للعنف ضد المرأة.

في حين أن الضحايا المباشرين من حيث الوفيات أو الاختفاء في أغلب الصراعات المسلحة أو حالات القمع السياسي هم من الرجال بنسبة تتراوح بين 80-90%، إلا أنه في حالة الصحراء الغربية كانت نسبة كبيرة للغاية من الضحايا المباشرين من النساء. وفي قصف أم دريكة، كانت أغلبية الضحايا من النساء والأطفال (65% من الضحايا المسجلين). وفي حالات الاختفاء المؤقت، كان ما يقرب من 30% من الضحايا الذين تم احتجازهم أو اختفوا في مراكز احتجاز سرية من النساء. ومن بين الضحايا الذين تم إطلاق سراحهم في عام 1991، شكلت النساء نسبة 24.8%. وفي دراستنا، كان ما يقرب من نصف الأشخاص المفقودين الذين تم إطلاق سراحهم فيما بعد من النساء.

وتظهر هذه البيانات، وتحليل الشهادات التي تم جمعها، كيف أصبحت النساء أهدافا عسكرية لكونهن صحراويات، أو بسبب علاقاتهن العائلية بأعضاء جبهة البوليساريو أو اتهامهن بذلك، أو بسبب أنشطتهن في المقاومة السلمية.

ومن بين السكان الصحراويين اللاجئين، على الأقل بين عامي 1976 و1991، كانت الأغلبية منهم تشكلها النساء. وكانت النساء هن من فررن عبر الصحراء، حاملات أطفالهن وممتلكاتهن القليلة، وسقطن ضحايا للقصف، بينما انضم الرجال إلى المقاومة المسلحة لجبهة البوليساريو. وكانت النساء هن من حافظن على مخيمات اللاجئين، واهتممن بأسرهن، أو عكسن أدوارهن التقليدية للحفاظ على مشروعهن الجماعي. وفي الصحراء الغربية، كانت النساء هن من يعتنين بأطفال النساء الأخريات أو أقاربهن المعتقلين أو المختفين، في ظروف بالغة الخطورة ومرعبة. وفي هذا السياق، دافعت النساء الصحراويات عن حياتهن وحياة أسرهن وشعبهن، استنادا إلى أدوارهن التقليدية في الثقافة الصحراوية، وأيضا من خلال تحديها هذه الأدوار، وتمثل ذلك في تأسيس النساء للاتحاد الوطني للمرأة الصحراوية في مخيمات اللجوء. وكانت النساء على وجه الخصوص هن من بدأن بعد إطلاق سراحهن في إنشاء منظمات للدفاع عن حقوق الضحايا، مظاهرات بذلك مقاومتهن المدنية للقمع.

الوجوه المتعددة للضحايا

لقد تم اعتبار الصحراويين أعداءً بلا تمييز منذ الاحتلال المغربي والموريتاني عام 1975. وسواء في البادية أو في المدن، بعد الاحتلال المغربي، تحول كل من اختلف معه إلى أهداف عسكرية. كل الأشخاص الذين شاركوا بشكل فعال في جبهة البوليساريو، وعائلاتهم، وأي شخص يشتبه في تعاطفه مع المقاومة أو لم يظهر دعمه للنظام المغربي.

وقد أدى هذا إلى تعرض أسر ومجتمعات بأكملها للعنف المباشر. اضطر نصف السكان إلى اللجوء إلى الجزائر، ومعظم العائلات انقسمت بسبب هذا الانفصال القسري. واحد من كل أربعة ضحايا مباشرين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة كان لديهم أيضًا أفراد آخرون من الأسرة كانوا ضحايا. لقد كان مستوى العنف ومداه ضد السكان المدنيين تأثير جماعي هائل.

وبالإضافة إلى هذا البعد الجماعي، فإن الضحايا الصحراويين يتقاسمون مصيرًا مشتركًا في كثير من الحالات. لقد عاش المعتقلون الذين اختفوا في مراكز الاعتقال السرية تجارب مماثلة، وفي كثير من الأحيان كانوا يعانون من نفس مشاهد الرعب. ولا يزال هذا البعد الجماعي للقمع يؤثر على الأجيال الجديدة. وإلى حد ما، ظلت تجربة العنف تشكل جزءا من عملية التنشئة الاجتماعية للشعب الصحراوي في الصحراء الغربية. على سبيل المثال، لم يشارك العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة تجاربهم مع الآخرين لأن تلك التجارب كانت تجارب مشتركة "لا تحتاج إلى الحديث عنها".

تجربة مجموعات مختلفة من السكان الصحراويين

لقد أثر العنف الذي تعرض له السكان الصحراويون على الضحايا بطرق مختلفة. وترتبط هذه الاختلافات بالعمر والمكانة الاجتماعية، فضلاً عن نوع التجارب التي عاشها الناس.

• آلاف الأطفال كانوا ضحايا للقصف والاضطهاد في الصحراء أو ماتوا نتيجة سوء التغذية والمرض أثناء الفرار من الاحتلال. وقد توفي آخرون، كانوا موجودين بالفعل في الملجأ، بسبب الظروف الصحية السيئة، أو الظروف المناخية القاسية، أو سوء التغذية، مثل مئات الأطفال الذين ماتوا بسبب وباء الحصبة بعد أشهر قليلة من وصولهم إلى الجزائر في عام 1976. ومن ناحية أخرى، عانى الأطفال بشكل خاص من ظروف الانفصال الأسري القسري: فقد نشأ العديد منهم على يد أفراد آخرين من الأسرة لأن أمهاتهم تم اعتقالهن أو اضطررن إلى الفرار. وكان للفوضى وفقدان الدعم الأسري نتيجة لهذه الظروف تأثير كبير على عمليات التنشئة الاجتماعية ومشاريع الحياة.

• كان المراهقون والشباب هم الأكثر تأثرًا وذلك بسبب الظروف التي فرضت عليه البحث عن العمل لتغطية احتياجات أسرهم، والتغيرات الثقافية التي تحدث في اللجوء. في حين أن المشاركة في الحرب خلال العقد الأول من الاحتلال المغربي كانت بالنسبة للعديد من الشباب الأمل الوحيد لمواجهة وضعهم، أو تحويل غضبهم، أو دعم شعبهم في الدفاع عن حقوقه، فإن الشباب كانوا أيضًا هدفًا للعنف بسهولة. لقد كانت الأجيال الشابة من المراهقين والشباب الأكثر تأثرا بموجات العنف المختلفة في الصحراء الغربية، بدءا من مشاركتهم في المظاهرات السلمية في سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة.

وفي أثناء ذلك، خرج المراهقون والشباب الذين نشأوا في مخيمات اللجوء، دون أي تطلعات نحو مستقبل أفضل وفي حالة من الغموض امتدت مع مرور الأعوام، إلى منفى جديد في بلدان مختلفة للدراسة والتكوين من أجل الحصول على فرص أخرى في الحياة. وفي ظل انعدام آفاق العمل أو الحياة، وفي ظل الظروف الصعبة المتمثلة في حالة الطوارئ الدائمة والحياة القاسية في الحمادة كما هو حال المخيمات، فإن عودة العديد منهم من الدراسة جلبت إحباطات جديدة ولجوءً جديدًا إلى بلدان ثالثة من أجل العثور على عمل.

• يُنظر إلى العنف ضد المرأة داخل الثقافة الصحراوية وعلى نطاق أوسع في بلدان المغرب العربي على أنه هجوم على الهوية الجماعية والكرامة. في حين عومل الرجال بقساوة خاصة خلال فترات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب، فقد تعرضت النساء لنفس هذه الانتهاكات، حيث تم الاعتداء على أدوارهن وتمزيق مكونات هوياتهن لمجرد كونهن نساء صحراويات. في هذا البحث، روت النساء المعتقلات والمختفيات قسرا تجاربهن الخاصة مع التعذيب والتحرش والعنف الجنسي. ولم يكن لدى العديد منهن أي انتماء سياسي إلاّ أنهن تعرضن للقمع الوحشي بسبب علاقاتهن العائلية أو وضعهن كنساء.

• كان الرجال الصحراويون هم الضحايا الأكثر تعرضا للاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري. أثناء القتال والعمليات العسكرية لم يتم أسر سوى جزء صغير من الضحايا. لقد وقع أكثر من 90% من الضحايا الذكور أثناء ممارستهم أنشطتهم اليومية، ورغم تعاطفهم مع جبهة البوليساريو، إلا أن معظمهم لم يكونوا ناشطين سياسياً. وقد أعرب الرجال عن المزيد من التأثير على أنفسهم، وخاصة على أسرهم، من خلال مشاعر الخسارة، وترك أطفالهم أو شركائهم في حالة من عدم الاستقرار والاعتماد المطلق على الآخرين. لقد مر العديد من الرجال بمرحلة انتقالية بين العثور على شبكات الدعم الخاصة بهم مع الصحراويين الآخرين، أو الهجرة، أو البحث عن فرص في المغرب.

• عانى كبار السن من عواقب المرض ونقص التغذية، وتأثروا بشكل أكثر خطورة بسبب القيود الجسدية التي واجهوها في البيئة المعادية لمراكز الاعتقال السرية. ومع ذلك، فقد أظهر الشيوخ أيضًا حكمتهم وذاكرتهم للمقاومة. وفي بعض الحالات التي تم تحليلها، على سبيل المثال، شاركوا تجاربهم في مراكز الاحتجاز السرية مع معتقلين آخرين حول تاريخ الصحراء الغربية ما قبل الاحتلال المغربي. ومن ناحية أخرى، عانى المسنون الذين تمكنوا من اللجوء إلى مخيمات تندوف من معاناة الانفصال عن أراضيهم، ومصادرة أسلوب حياتهم، وتفكك علاقاتهم الأسرية.

دور منظمات حقوق الإنسان وجمعيات الضحايا

إن مشاركة الضحايا أمر حيوي في أي عملية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وتلعب جمعيات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان دوراً أساسياً. من ناحية، فهم المصدر الرئيسي للدعم والمساعدة في استعادة الكرامة الشخصية والثقة

بالنفس؛ ومن ناحية أخرى، تعمل هذه المنظمات كجماعات ضغط، وتساعد في الحفاظ على الذاكرة، وإعلام الرأي العام، وتقديم الدعم القانوني. ويجب أن يؤخذ منظور الضحايا والناجين في الاعتبار عند مناقشة البدائل، وخاصة في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي حالة الصحراء الغربية، تأسست في مخيمات اللاجئين جمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين (AFAPREDESA). أمّا في أراضي الصحراء الغربية، وبعد إطلاق سراح الضحايا المفقودين، بدأ بعض هؤلاء في تنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم، محولين المعاناة والألم الذي مورس ضدهم إلى مصدر وعي للدفاع عن حقوق الإنسان حتى لا يضطر أي شخص آخر إلى المرور بنفس وضعهم مرة أخرى. ولا تتمتع منظمات الضحايا في تلك المنطقة -مثل والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ASVDH، وتجمُّع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربيةCODESA - بوضع قانوني. وحتى عام 2012، ظلت مثل هذه المنظمات محظورة في الصحراء الغربية، حيث كانت تُفرض عليها قيود شديدة على حرية التعبير، والحق في تقرير المصير، الذي يجرمه القانون، وحرية تكوين الجمعيات. وفي الوقت نفسه، عانى العديد من المدافعين، مثل الغالية دجيمي، وأمينتو حيدر، وحماد حماد، وغيرهم، من عواقب القمع، أو الاعتقالات الجديدة، أو الهجمات بسبب قيامهم بعملهم أو دعم الضحايا في نضالهم من أجل الحقيقة والعدالة والتعويض.

الفصل الأول. التسلسل الزمني

1. القانون رقم 1961/8 المؤرخ في 19 أبريل 1961 بشأن النظام القانوني لمحافظة الصحراء. الالتزام تجاه الأمم المتحدة بالامتثال للمادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الجمعية العامة قد وافقت على القرارين 1514 (د-15) المؤرخ 14 ديسمبر 1960، و1541 (د-15) المؤرخ 15 ديسمبر من نفس العام، اللذين أرسيا الأساس لعملية إنهاء الاستعمار.
2. 20 أغسطس 1974. قرار إسبانيا بإجراء استفتاء في الأشهر الستة الأولى من عام 1975، تحت رعاية الأمم المتحدة، وفق القرار 2229 (د-21). إجراء إحصاء للسكان الصحراويين.
3. في سبتمبر 1974، استأنفت المملكة المغربية أمام محكمة العدل الدولية في اختصاصها الاستشاري سعياً للحصول على رد على الأسئلة التالية: هل كانت الصحراء الغربية عند استعمارها من قبل إسبانيا أرضاً مباحة (terra nullius)؟ ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين إقليم الصحراء والمغرب؟ كما طالبت المملكة المغربية أيضاً بتأجيل الاستفتاء؟
4. إنّ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 16 أكتوبر 1975، والذي اعترف بأن الصحراء الغربية لم تكن أرضاً مباحة (terra nullius) قبل الاستعمار. وفي الوقت الذي أشار فيه إلى وجود روابط البيعة بين بعض القبائل البدوية وسلطان المغرب، إلاّ أنه رفض قاطعاً وجود روابط السيادة أو حق السيادة للمغرب وموريتانيا على أرض الصحراء الغربية.
5. وبعد أيام قليلة، في 6 نوفمبر 1975، نفذت السلطات المغربية ما يسمى بـ"المسيرة الخضراء" والغزو العسكري للأراضي الصحراوية.
6. في 14 نوفمبر وُقعت "الاتفاقيات الثلاثية" بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، مشكلةً بداية الصراع المسلح بين القوات المغربية والموريتانية ضد جبهة البوليساريو.
7. توقيع اتفاق الجزائر في 5 أغسطس 1979، الذي تنسحب بموجبه موريتانيا من الحرب ضد جبهة البوليساريو.
8. مخطط التسوية الأممي الذي أقره مجلس الأمن للأمم المتحدة في 29 أبريل 1991، القرار 690.
9. موافقة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) على تحديد من يحق لهم التصويت في الاستفتاء ومن سيتم إدراجهم في الإحصاء الانتخابي.
10. اتفاقيات هيوستن لعام 1997، بإشراف المبعوث الخاص للأمين العام، جيمس بيكر. إعادة تفعيل مهام لجنة تحديد الهوية، والتي بدأت في 3 ديسمبر 1997.
11. فشل مخطط التسوية الأممي. خطة بيكر أو المسار الثالث. وكان ما يسمى بـ"المسار الثالث" هو خيار الحكم الذاتي للصحراء الغربية داخل دولة المغرب. رفضها مجلس الأمن في قراره رقم 1429 المؤرخ 30 يوليو 2002.
12. رفض الاتفاق الإطاري من قبل مجلس الأمن والجزائر وجبهة البوليساريو. ظهرت مخطط جديد في مايو 2003، الذي تضمنه التقرير S/2003/565، والذي أقره مجلس الأمن بموجب القرار S/RES/1495. كان هدفه: "التوصل إلى حل سياسي للصراع في الصحراء الغربية يضمن حق تقرير المصير من خلال استفتاء يجرى وفقا لأحكام الجزء الثاني من هذا المخطط".

فيما يخص القضية الصحراوية، أعتقد أنه بعد أكثر من 37 عامًا مضت، ولم يتغير شيء. هناك لاجئون في المنفى، وهناك صحراويون يعيشون هنا، وهم أفقر الناس في العالم إلا أنهم يعيشون في أغنى أرض في العالم، وكل ذلك حدث.. في ظل مسؤولية إسبانيا وفرنسا اللتان تحملان على عاتقهما ما يحدث لنا، وتقسيم أرضنا الغنية بالثروات بين الحكومة المغربية والموريتانية، وترك شعبنا يموت في صمت. تعيش الأغلبية هنا في فقر مدقع، ولا تتلقى الأغلبية هنا سوا سوء المعاملة من المغرب كل يوم، حيث يعاملونا بالتعذيب. سيدي محمد بلة.

الفصل الثاني. تأثير الرعب

منذ اللحظة الأولى للاحتلال العسكري للصحراء الغربية، الذي كان في المرحلة الأولى من قبل المغرب وموريتانيا، ترسخت مشاعر الخوف في تجربة الشعب الصحراوي. ورغم أن السكان المدنيين كانوا في بعض الأحيان قريبين من مناطق القتال خلال الشهرين أو الثلاثة الأشهر الأولى من اندلاع النزاع المسلح، وخاصة أثناء فرارهم الغزو المغربي، فإن الاشتباكات العسكرية لم تكن سبب الرعب الرئيسي.

حوّل الجيش والشرطة المغربية جزءا كبيراً من السكان المدنيين الصحراويين إلى أعداء، حيث أنه كانت الأغلبية الكبيرة من الشعب الصحراوي تعارض الاحتلال المغربي لأرضهم وقامت برفضه. ومن ناحية أخرى، كان نظام الحسن الثاني قد حوّل الصحراويين جملةً إلى مجموعة لا بد من السيطرة عليها، وعدم الثقة بها، وتقليص حجمها. لقد أصبح تحديد هوية أي صحراوي يدعم جبهة البوليساريو جانبًا أساسيًا من النضال ضد التمرد خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من الاحتلال العسكري. علاوة على ذلك، كان حكم الحسن الثاني بالفعل نظامًا يعمل على ترهيب شعبه المغربي، ولا سيما المعارضة السياسية، مع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال مراحل زمنية مختلفة.

وكان من بين التأثيرات الأولى لاستراتيجية الرعب هذه ضد السكان المدنيين الصحراويين حركة النزوح الجماعي الذي بدأ في نوفمبر 1975 والأشهر التي تلت. لقد بدأت الانطلاقة وسط أجواء يسودها الرعب والخوف. وقد أدت المعلومات حول ما كان يحدث في أماكن أخرى، بين ما حدث بعد الاحتلال العسكري، ووصول المستوطنين المغاربة بأعداد كبيرة برفقة جيش الاحتلال المغربي في عام 1975 في ظل ما يعرف بالمسيرة الخضراء، إلى تغيير مشهد حياتهم التي كان يهيمن عليها الاستعمار الإسباني.

إن الرعب له تأثير فردي وجماعي يميز منذ عقود المجال العاطفي في الصحراء الغربية والعلاقة بين الصحراويين والسلطات المغربية وحتى مع بقية السكان. ومن ناحية أخرى، فقد تم استخدامه أيضًا كاستراتيجية للسيطرة على السكان الصحراويين. وأخيرا، كان العزل المتعمد أيضا جزءا من هذه الاستراتيجية. إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية حدثت في ظل سياق العسكرة والسيطرة على تسريب المعلومات، مما ترك السكان عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم ضد الانتهاكات التي ارتكبها النظام المغربي في حقهم.

أتقصد الخوف؟ تخيل أننا وصلنا إلى عدم الثقة بين أفراد الأسرة. أتذكر أن شخصًا ما سُجن لمجرد الاستماع إلى إذاعة البوليساريو، ولم يكن بوسعنا نحن أفراد عائلته من التدخل لمنع ذلك. لم نكن نستطيع مشاهدة التلفاز، ولا حتى الاستماع إلى الإذاعة. كنا نقول إن الجدار له آذان يسمع بها. ولم نكن نتحدث عن تلك الأمور حتى داخل العائلة. هذه هي المشكلة، لم نتحدث لأن الخوف كان في كل مكان. عمار هبة مبارة.

على مدى عقود من الزمن، كان من الممكن قياس مناخ الخوف في الصحراء الغربية من خلال الصمت الذي تعرض له السكان. وأيضاً لأن الطريقة الوحيدة للتغلب عليه هي الفرار. بعد النزوح الجماعية في عامي 1975 و1976، غادر العديد من الأشخاص في مجموعات صغيرة أو بشكل فردي، وخاصة الشباب الذين لم يتمكنوا من تحمل الظروف القاسية ووجدوا طريقة للقيام بذلك، فانطلقوا إلى موريتانيا أو مخيمات اللاجئين في تندوف.

لم يكن بوسع أحد أن يتكلم؛ كان هناك رعب شديد. ولم يتمكن أولئك الذين كان لديهم أقارب في مخيمات جبهة البوليساريو، ولا أولئك الذين تم الإفراج عنهم، من القول إنهم كانوا مسجونين، كما لم تتمكن الأسر المتضررة من الاستفسار عن مصير أقاربها المفقودين. صلاح حمودي محمد.

وعندما بدأ الحراك في تسعينيات القرن الماضي، انتشر الخوف مجددا من العواقب السلبية للدفاع عن حقوقهم، مثل المطالبة بمعرفة مصير المختفين أو المطالبة بإجراء استفتاء. ومنذ ذلك الحين، أصبح الخوف أداة للسيطرة على تحركات السكان الصحراويين الأكثر نشاطا سياسيا.

إن عواقب الرعب الشديد، على الرغم من تأثيره على شريحة كبيرة من السكان، إلاّ أنّ تأثيره النفسي أكبر على الضحايا المباشرين في يومنا هذا. وفي كثير من هذه الحالات، يشكل الخوف الرهيب تأثير صدمة تتعرض لها الضحايا. على سبيل المثال، بعد مرور عام على أحداث أكديم إزيك، كان العديد من الضحايا الذين تمت مقابلتهم يعاني بشدة من

عواقب التعذيب. ومع ذلك، فإن تطور مناخ الخوف الموصوف في هذا القسم يظهر تغيراً في الوضع في الصحراء الغربية، حيث تمكن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من اختراق جدار الصمت والعزلة الذي عاشوا تحته لعقود طويلة من الزمن.

الفصل الثالث. قصف السكان المدنيين

الهجوم العشوائي على السكان المدنيين

ويستند هذا الفصل إلى شهادات 54 من الضحايا والناجين من عدة عمليات قصف استهدفت السكان المدنيين، ولا سيما التي وقعت في فبراير 1976، على يد القوات المسلحة المغربية. يتم تحليل قصف بلدة أم دريكة، وهي الأكثر شهرة وخطورة من حيث عدد القتلى والجرحى. كما وقع عمليات قصف لبلدة الكلتة وأمكالا وتفاريتي في نفس الوقت. وهناك أيضًا إشارات إلى قصف مخيمات أخرى في البادية الصحراوية أو لتجمعات السكان الصحراويين الفارين من القتال والقمع والخوف.

قضية قصف أم دريكة

كان مخيم أم دريكة مكانًا وصل إليه عدد كبير من اللاجئين الصحراويين، في أعقاب الانطلاقة الجماعية من المدن الصحراوية والمناطق الريفية، وبدأ ذلك انطلاقا من 31 أكتوبر 1975. وقع قصف هذا المخيم في 20 فبراير 1976[2]. ورغم ما خلفه ذلك القصف من جرائم شنيعة، إلاّ أن الدولة المغربية لم تعترف قط بمسؤوليتها، كما لم تحقق فيه منظمات حقوق الإنسان الدولية أو الأمم المتحدة.

قائمة بأعداد القتلى والجرحى في القصف المذكور في الشهادات التي تم جمعها في هذه الدراسة

المكان	القتلى				الجرحى			
	الإناث	الذكور	الرضع	المجموع الفرعي	الإناث	الذكور	الرضع	المجموع الفرعي
العرقوب-أغطي					1	1		2
الكلتة					3	1		4
تفاريتي		2		2	2	3		5
توكات			4 (2 فتيات و2 أطفال)	4				
أم دريكة	17	12	10 (6 فتيات و4 أطفال)	39	41	28	6 (3 فتيات و3 أطفال)	75
المجموع				45				86

المصدر: من إعدادنا الخاص.

في أعقاب الغزو المغربي للصحراء الغربية من الشمال، وموريتانيا من الجنوب، بين أواخر أكتوبر 1975 وفبراير 1976، غادر جزء كبير من السكان الصحراويين الذين كانوا يعيشون في المدن الصحراوية مثل العيون والداخلة والسمارة تاركين منازلهم وبلداتهم ومتجهين نحو الصحراء غير المأهولة، وسط جو يملأه الخوف والقمع الذي بدأوا بالفعل يعانون منه.

ولا تعد قضية أم دريكة فريدة من نوعها، حيث وقعت عمليات قصف للسكان المدنيين في الكلتة وأمكالا وميجك وتفاريتي، ولكن وفقا لجميع الشهادات والمصادر التي تم الرجوع إليها، فإن المكان الذي كان يتركز فيه أكبر عدد من الناس هو مخيم أم دريكة.

[2] وقع هذا القصف في الفترة ما بين 19 و21 فبراير 1976، ولكن هناك اختلافات بين روايات الناجين المختلفين. التاريخ الذي يشار إليه عادة لقصف مخيم السكان المدنيين هو فبراير 1976، ولكن على أي حال، قبل الانسحاب الرسمي لإسبانيا من المنطقة، الذي حدث في 26 فبراير 1976.

تمت الانطلاقة في ظروف صعبة للغاية، ولم نستطع حمل سوى القليل من الأمتعة. ورغم وجود مخيمات مؤقتة في بعض الحالات على الطريقة، إلاّ أن الناس بدأوا يجتمعون عند بلدة أم دريكة، من بين أماكن أخرى، بعد يومين إلى خمسة أيام من المشي. كان مكانًا يحتوي على آبار مياه يستخدمها البدو الرحل في الصحراء. وكان مخيم أم دريكة مخصصا كوجهة مؤقتة للنزوح لحماية السكان المدنيين. وقع الهجوم في الأسابيع الأولى من إنشاء المخيم. وكانت قوافل النازحين ومخيمات التوطين مأهولة بالمدنيين، لا سيما النساء وكبار السن والأطفال، دون وجود أي قوات مسلحة.

كانت عائلتي تعيش حياة رغيدة. كان والدنا عريفًا في البحرية الإسبانية، حتى جاء المغرب بجيشه وغزونا وبدأ يرتكب المجازر والإبادات. لقد توفي والدي في وقت سابق. انطلقنا ولم نحمل معنا سوى بعض الإمدادات والماء. بين حين وآخر كنا نجد سيارة تقلنا، وفي أحيان أخرى كنا نواصل السير على الأقدام حتى وصلنا إلى وادي تبليت. كانت هناك شاحنات عند ذلك الوادي تنقل النازحين. لم يتبق لدينا ملابس ولا شيء مما حملناه معنا. أنا وأختي كنا في شاحنة، وكانت والدتي وإخوتي مع أشخاص آخرين، وسافر أخي الأصغر على متن شاحنة صهريج مياه فارغ. وهكذا وصلنا جميعا إلى مخيم أم دريكة. فؤادي محمد.

حوالي الساعة 11 صباحًا، حلقت الطائرات في سماء المنطقة وسقطت القنبلة الأولى على المخيم. لقد وقع تفجيران على الأقل. الأول عندما حلقت الطائرات فوق المخيم للمرة الأولى، والثاني بعد بضع دقائق عندما عادت نفس الطائرات.

القنبلة الأولى كانت تلك التي استهدفت الصيدلية. بالإضافة إلى السكان المدنيين، فإن الوحدات الطبية والصحية والعاملين فيها هم ممتلكات وموظفون محميون بموجب القانون الدولي الإنساني. وتعتبر الهجمات الموجهة ضدهم انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني وتشكل جرائم حرب. وفي مكان القصف كان هناك بئر وخزان مياه تم قصفهما أيضًا، وكانا يوفران المياه للاحتياجات الأساسية للسكان.

ولم يكن هناك أي هدف عسكري في مخيم أم دريكة يبرر شن غارة جوية من هذا النوع. ولم يكن هناك أيضًا أي مشاركين مباشرين في الأعمال العدائية. ولهذا السبب، تم تجاهل المبدأ الأساسي للتمييز في القانون الدولي الإنساني، والذي يقتضي توجيه العمليات العسكرية فقط ضد المقاتلين والأهداف العسكرية، وليس تحت أي ظرف من الظروف ضد السكان المدنيين والممتلكات التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

وتشير أوصاف حالة الجثث إلى التأثير الهائل للقنابل الحارقة. وبحسب عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، بما في ذلك أولئك الذين لديهم خبرة في رعاية المرضى والذين كانوا من العاملين في المجال الطبي، كان هناك نوعان من الإصابات تتوافق مع القصف. ومن ناحية، كانت هناك جروح ناجمة عن الشظايا والانفجارات (مثل الإصابات التي تعرضت لها الممرضتان اللتان كانتا في العيادة)، ومن ناحية أخرى، كانت هناك جروح ناجمة عن الحروق والعديد من الجثث المتفحمة. وتشير أوصاف الناجين والعاملين في المجال الطبي الذين تمت مقابلتهم إلى المكون الحارق في القنابل ونوع الجروح والكدمات والحروق التي أحدثتها، وكلاهما يتفق مع قنابل النابالم والفوسفور الأبيض.

سقطت القنبلة الأولى على المشفى وأصابت الشايعة فأخرجت طفلها وألقته على بعد عدة أمتار كما أصيبت "الحرية"، وهي السيدة الإسبانية التي كانت معها، بجرح في ساقها. كل من كان في تلك الخيمة التي بُنيت لتكون مشفى كان إما ميتاً أو مصاباً. كانت هناك عائلات توفيت بأكملها ولم يبق حتى شخص واحد ليخبرنا بما حدث. مريم السالك.

وتم دفن عدد كبير من الضحايا خلال اليومين الأول والثاني بعد القصف. تم إجراء عمليات دفن فردية كلما أمكن ذلك، ولكن في حالات أخرى تم إنشاء مقابر جماعية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالبقايا البشرية. وكان أول من تم إجلاؤهم هم المصابون بجروح خطيرة. تم نقل حوالي سبعين شخصا مصابين بجروح خطيرة في ثلاث شاحنات إلى الرابوني (الجزائر). كانت الشاحنات تتحرك فقط في الليل لتجنب اكتشافها، وفي النهار كان الناس يضطرون إلى

الاختباء مرة أخرى.
تم تنظيم مخيمات اللاجئين الصحراويين في الحمادة الجزائرية في تجمعات أو ولايات تبعد عن بعضها البعض حوالي ثلاثين دقيقة بالسيارة، وذلك لتجنب الحشود الكبيرة وتحسين الظروف وإمدادات المياه وتوزيع الأغذية والتماسك الاجتماعي. ومع ذلك، فإن ولاية الداخلة تقع على بعد ثلاث ساعات بالسيارة من الرابوني (مقر الإدارة المركزية). وكان هذا الترتيب الذي اتخذته ولاية الداخلة يهدف إلى رعاية الناجين وتخفيف آثار القصف نفسه، الذي ظل واضحا في الأسابيع أو الأشهر التي تلت الأحداث، نظرا لأن بقية الولايات تقع بالقرب من مطار تندوف، وكان مجرد صوت الطائرات يثير رعب الناجين.

قصف الكلتة وأمكالا وتفاريتي

تعرضت بلدة الكلتة للقصف عدة مرات، ووُصفت تحليقات الطائرات بأنها مكثفة وفي أيام مختلفة. وكانت الكلتة أيضًا مكانًا للجوء السكان الفارين من المدن الأخرى. يقول الناجون إن القصف وقع في فبراير 1976. ورغم أن القصف لم يكن بحجم أم دريكة، إلا أن الناجين يقولون إن عدة أشخاص على الأقل قتلوا وجرحوا. وقد أدت الظروف المرعبة التي وجد السكان المدنيون أنفسهم فيها إلى دفع العديد منهم إلى ترك عائلاتهم.

في شهر يناير كنا في الكلتة وفي فبراير وصلت القوات الجوية المغربية وقصفتنا. وبعد ذلك تفرق الناس ولم أجد زوجي مرة أخرى. لقد فرّيت من هناك وذهبت في سيارة. وكان ولدي الصغير قد توفي بعد ثلاث أو أربع سنوات من إصابته بأمراض تعود إلى تلك الفترة. لقد فرّيت مع عدد لا بأس به من الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء مع أطفالهن الصغار، وبقي زوجي هناك ليلتحق بنا لاحقًا. ج. س. امرأة

وكانت أمكالا ساحة للقتال، ولكن أيضًا لعمليات ضد السكان المدنيين. ويشير الناجون بوضوح إلى أنه، كما هو الحال في أماكن أخرى تعرضت للقصف، كانت الأماكن التي مكث فيها السكان المدنيون بعيدة عن منطقة القتال أو عن تلك التي كانت قوات البوليساريو تتحصن فيها.

وأمّا فيما يخص تفاريتي، فوردت أوصاف مماثلة للفرار من المدن وتأثير العنف أو الخوف كما في حالة أم دريكة. وعلى النقيض من مناطق أخرى مثل أم دريكة، في منطقة تفاريتي، وهي الأقرب إلى الحدود الصحراوية الجزائرية، أصبح وجود عناصر جبهة البوليساريو المسؤولين عن عملية الإجلاء أكثر وضوحا. ويقول العديد من الشهود والضحايا الذين كانوا في تفاريتي وقت القصف إنه في ذلك اليوم كان الناس يتجمعون في منطقة شجرية بعيدة قليلاً عن المخيم، حيث كان من المقرر عقد اجتماع مع السكان النازحين للإبلاغ عن الوضع.

الفصل الرابع. النهب والتهجير القسري إلى الصحراء القاحلة

من أواخر عام 1975 إلى عام 1977، شن الجيش المغربي حملة نهب واعتقال وطرد البدو الذين كانوا يعيشون في صحراء البادية. وتجدر الإشارة إلى أن الترحال ممارسة تقليدية لدى الصحراويين منذ العصور القديمة، ويرتبط نمط الحياة هذا بهوية "رجال الصحراء". وأدت الهجمات على السكان الرحل إلى إنهاء حياة الترحال البدوية لمدة لا تقل عن عقدين من الزمن. وكانت العمليات ضد السكان المدنيين ممتدة على مدى فترة من الزمن وكانت جزءاً من استراتيجية الاضطهاد أثناء الفرار من الاحتلال.

ولم تعترف الدولة المغربية قط بهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والانتهاكات الواضحة للقانون الإنساني الدولي، بل صرحت، ردا على مطالب العديد من الضحايا، من خلال سلطاتها، أن أفعالها في الصحراء تهدف إلى "حماية" أرواح الناس من خلال الدفاع عنهم من المواجهات المسلحة ونقلهم إلى المدن.

وقد تفاقم التأثير الاقتصادي للنهب بسبب التأثير الثقافي، حيث أدت استراتيجية النهب والسلب والتهجير القسري لسكان الصحراء إلى إنهاء نمط الحياة البدوي للصحراويين لعدة عقود من الزمن. وقد تم تقديم العديد من الشكاوى بشأن هذه الممارسات إلى السلطات المغربية، وبالتالي هناك توثيق وافٍ لها وعدم وجود رد فعل من جانب الدولة

على عمليات النهب.

إن السرقة وتدمير الممتلكات محظوران بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشكل النهب انتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وبشكل عام، للقانون الإنساني الدولي العرفي. ويمكن تصنيف النهب المنهجي، والنقل القسري للسكان، والاختطاف والاختفاء المرتبط بهذه الممارسات على أنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي.

بالنسبة للإنسان الصحراوي، وبالنسبة للبدوي، فإن الإبل هي الكنز الأكثر أهمية؛ إنها تشكل أكثر الممتلكات حبًا على الإطلاق في الصحراء الغربية. لقد مات الكثير من الناس من أجل حماية إبلهم، محاولين الحفاظ عليها على قيد الحياة أثناء الجفاف والمجاعات، والدفاع عنها في المواجهات المسلحة ضد القرصنة. الجمال هي التي يمكننا استخدامها في التنقل وحمل بضائعنا من مكان إلى آخر. عندما يتلقى شخص زيارة من شخص محترم، فإنّ أقصى ما يمكنه تقديمه له هو رأس من الإبل. بشرنا لعروسي.

وقد أثارت عمليات تمشيط الصحراء الرعب بين سكان البادية الرحل وكانت جزءاً من استراتيجية السيطرة على السكان والمناطق، واستخدمت كأسلوب من أساليب الحرب. وباستخدام الاستراتيجية المعروفة المتمثلة في "سلب الماء من الأسماك"، تم تنفيذ العمليات ضد السكان المدنيين كوسيلة للسيطرة على الدعم المحتمل لجبهة البوليساريو والقبض على المتعاونين المحتملين، بالنظر إلى عدد المدنيين الفارين إلى الصحراء بعد الغزو.

وفي وقت وقوع الأحداث، لم تتمكن غالبية ضحايا النهب من تقديم أي نوع من المطالبات، كما هو الحال مع جميع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وكان بشرنا لعروسي هو الشخص الوحيد الذي أبلغ السلطات المغربية عن نهب ماشيته. وكتب ما يصل إلى 221 رسالة على مدى فترة 30 عامًا، في ممارسة فريدة من نوعها على المثابرة في الصحراء الغربية.

وبحسب تقديرات مصادر صحراوية ومنظمات حقوقية، فإن نحو 100 عائلة كانت ضحية للنهب والتدمير ومصادرة الممتلكات، نظرا لانتشار ظاهرة الترحال في الصحراء الغربية آنذاك.

الفصل الخامس. مقابر لمسيد الجماعية

مشهد الإبادة

منذ أكثر من ثلاثين عامًا، كانت هناك تقارير عن وجود مقابر سرية في موقع لمسيد، حيث وردت أنباء عن العثور على قبر دفن فيه أشخاص تعرضوا للتعذيب بأقصى درجات القساوة. يتناول هذا القسم شهادات الناجين والشهود الذين كانوا في المنشآت العسكرية القريبة وفي مقبرة لمسيد الجماعية.

لم أسرد ذلك على أي أحد من قبل. لدي شهود وكان كل ما جرى فظيعًا. يقولون إنهم يعتقدون أنه من المستحيل بالنسبة لي أن أعيش بعدما مررت به. البطل لحبيب.

كان البطل لحبيب يبلغ من العمر تسعة وعشرين عامًا عندما تم اعتقاله في 16 سبتمبر 1975. كان ابنًا لنقيب في الجيش المغربي وكان له قريب في جبهة البوليساريو. وبحسب شهادته، وصلت عدة سرايا من الجيش المغربي إلى الصحراء الغربية في 27 أكتوبر 1975، ووقع غزو اجديرية في 2 نوفمبر من نفس السنة. وقد صادرت السلطات العسكرية سيارته من نوع لاندروفر ووضعته تحت المراقبة. وبحسب شهادته، فقد تم استدعاؤه إلى المعسكر العسكري المغربي من قبل ضابط في المخابرات العسكرية يدعى العَمارتي، وبعد حادثة رفض فيها أكل لحم جمل يُزعم أنه صودر من جبهة البوليساريو والذي كان في الواقع ملكًا لأحد أقاربه، تم اعتقال البطل لحبيب ونقله إلى لمسيد. كان هناك مكانين منفصلين يُنقل إليهما المعتقلون. قبرين محفورين في الأرض وزنزانة كانت جزءاً من منشأة ولها فناء.

وقد تم نقل العديد من المعتقلين إلى هذه القبور، بما في ذلك العديد من المقاتلين أو أعضاء جبهة البوليساريو. لكن الأشخاص الآخرين الذين تم اعتقالهم لم يكونوا ينتمون إلى نفس المجموعة. كان للحفرتين استخدام مختلف. وفي الأولى جرت عمليات استنطاق وتعذيب. وفي الحفرة الأخرى، تم أخذ الأشخاص المحتضرين أو الذين تم إعدامهم. وأفاد البطل لحبيب أن المصابين بجروح خطيرة تم وضعهم في الحفرة الثانية بعد تعرضهم للتعذيب.

لقد كنت أعاني من التهابات في كل جسمي، حيث لم يكن بوسعي التحرك. لقد وضعوا حبلًا في إحدى قدمي وسحبوني فوق الصخور والرمال وكل ما كان هناك. وبمجرد أن أخرجوني من الحفرة بالحبل، أمسك بي الذين كانوا يسحبون الحبل وأخذوني إلى الحفرة الأخرى، التي كانت محاطة بالأسلاك الشائكة والأضواء الكاشفة. وكان يوجد المزيد من الناس هناك. لقد ألقوني في الحفرة. لقد تم قتل الناس هناك. عندما وضعوني هناك، كان معي أشخاص فقدوا بصرهم بسبب التعذيب. كان أحدهم قد تم إزالة عينه، وكان الآخرون بلا أسنان، وكان الدود يأكل الجثث. حتى وإن كنت تعرف بعض الأشخاص هناك، كان من المستحيل التعرف عليهم بسبب ما ألحق بهم من تعذيب. البطل لحبيب.

وكان التعذيب يتم في كثير من الأحيان أثناء تواجد المعتقلين داخل الحفرة والمعذبين خارجها، وذلك من خلال رمي الحجارة واستخدام السياط. وتشير الشهادات الثلاث من الناجين أو الشهود إلى عدة أشخاص ماتوا تحت التعذيب أو أعدموا هناك. تم إخراج بطل لحبيب من الحفرة مصاباً بجروح وكدمات وقروح عديدة بسبب الضرب، بالإضافة إلى جرح عميق في أردافه.

كما كان التعذيب يحدث في الزنزانة القريبة من القبور. كل شيء يشير إلى أنها كانت جزءًا من الثكنات. وكان هناك أشخاص آخرون محتجزين في تلك الزنزانة. وبحسب الشهادة التي أدلى بها البطل لحبيب، كان في تلك الزنزانة كل من: محمد ولد لولاد، وبمبة ولد الداف، ومصطفى ولد أحمد بابا، والسالك ولد غلة ولد دحمر، ومحمد ولد سلمى ولد مفتاح. بالإضافة إلى ثلاث سيدات هن النقية منت لحماد، وفاطمة الغالية منت حدّو، وأسرة عبد الفتاح ولد البودناني، وامرأة اسمها أمعيجيفة منت إحسينة وستة من أبنائها (أحدهم عمره سنتان). العديد من هؤلاء الأشخاص هم من الناجين من تلك الأحداث.

أفاد شاهدان وضحايا مباشرون بوفاة طفل يبلغ من العمر 14 عاما، يدعى حمدي إبراهيم سالم مولاي الحناني، تحت التعذيب، والذي بحسب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان "اختطف وتوفي بسبب هذه الظروف". كما توفي طفلان آخران على الأقل أثناء احتجازهما سراً في الثكنات: محمد ولد أعلي وشويخ ولد أعلي. ويشير تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى الوفيات التي وقعت في مقبرة لمسيّد، لكن الدولة لم تعترف قط بوجود هذا القبر الجماعي، الذي يجب حمايته لإجراء التحقيق فيه[3] .

نجا العديد من المعتقلين من التعذيب، وفي يناير 1978 تم نقلهم إلى مراكش، كما حدث مع البطل لحبيب، الذي نُقل إلى المستشفى حيث خضع لعملية جراحية بسبب الإصابات التي تعرض لها أثناء التعذيب. كان عليه أن يخضع لثلاث عمليات جراحية، بينما كان يتعرض للتهديد بالقتل في مناسبات عديدة من قبل الجنود. وبحسب شهادته، فقد روى البطل لحبيب كل ما جرى له في المجزرة للعقيد بونعمة من هيئة الأركان العامة للجيش، الذي توجه إلى مكان احتجازه، موضحا له كيفية احتجازه وظروف التعذيب الذي تعرض له، وأنه ليس مقاتلا في جبهة البوليساريو. وقد أمضى المعتقلون أكثر من عامين في تلك المرافق.

وفي يناير 1978، تم إخراج مجموعة من ثمانية عشر معتقلاً من المركز، بمن فيهم البطل لحبيب، والسالك ولد غلة، ومصطفى أحمد، من المنشآت العسكرية، وأُطلق سراحهم بعد أسابيع. خلال هاتين السنتين والثلاثة أشهر، كان المعتقلون في عداد المفقودين؛ لقد حرموا من حريتهم، وتم إخفاء مصيرهم ومكان وجودهم. لقد تم حرمانهم عن حماية القانون. ولم يخضعوا لأية محاكمة.

[3] بحسب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: أشويخ ولد أعلي (طفل) اعتقل عام 1976 وتوفي أثناء الاختطاف دون تحديد التاريخ بدقة. تم اعتقاله من منزل عائلته مع شقيقه محمد ولد أعلي (طفل) الذي اعتقل أيضا في عام 1976 وتوفي أثناء الاختطاف دون تحديد التاريخ.

الفصل السادس. حالات الاختفاء القسري في الصحراء الغربية

سُجّلت أكثر من 800 حالة اختفاء قسري، منذ الغزو المغربي للمنطقة في عام 1975 حتى عام 1993 تقريبا، على الرغم من أن العديد من الحالات الأخرى لم يتم التحقيق فيها أو الإبلاغ عنها. زار فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي المغرب وأصدر تقريراً في عام 2010. ويحلل التقرير ممارسة الاختفاء القسري كما تستخدمها السلطات المغربية ويتضمن عدة إشارات إلى طبيعتها المنهجية والإفلات من العقاب المحيط بحالات الاختفاء في الصحراء الغربية.

وقد وقعت نحو 80% من حالات الاختفاء هذه خلال السنوات الأولى من الاحتلال العسكري للإقليم، وخاصة بين عامي 1975 و1977، وشكلت الأسلوب الأساسي للقمع المغربي، إلى جانب القصف بالقنابل والتهجير الداخلي والنهب في الصحراء. وبعد ذلك، أصبحت الحالات أكثر انتقائية، على الرغم من أنه في عام 1987 كان هناك اختفاء جماعي لنحو ستين شخصًا، كجزء من سياسة مكافحة التمرد والإرهاب ضد السكان المدنيين الصحراويين.

تم اعتقال والدي تعسفيا في منطقة أربييب قرب مدينة السمارة بتاريخ 10 يوليو 1976. كان عمري آنذاك ستة أشهر. وكانت والدتي وشهود آخرون هم الذين أخبروني بالأحداث فيما بعد. وكان المسؤولون عن الاعتقال هم الضابط برتبة عقيد في الجيش عبد الحق لمدور وآخرون من الدرك الملكي. تم اقتيادهم في سيارة تحمل لوحة رقم 712. وكان مع والدي الهبلة مُبارك، زوجة عمي بوزيد الأمين عبد الله مُبارك[4] الذي اختفى حتى اليوم، ومحمد سالم لمبليس، وشقيقته خديجة، وعبد الله زيو، وبن موسى حسين، ومولاي بن عيسى، وأحمد البوهالي، ومحمد كروم. وكان هناك الكثير. تم نقلهم إلى ثكنة عسكرية في السمارة. وكان إدريس سبيع، ضابط الدرك الملكي، وأميمي، أحد أفراد القوات العسكرية، من بين أبرز المسؤولين عن هذه الجريمة. حمودي محمد لحبيب بيري.

ومن المهم أن نلاحظ أن الممارسة المنهجية والواسعة النطاق للاختفاء القسري تصنف على أنها جريمة ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن الاختفاء القسري هو جريمة مستمرة، والتي تستمر حتى يتم توضيح مصير ومكان وجود الضحية، ويتم توفير معلومات موثوقة عن مصير الأشخاص المفقودين لأسرهم، وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم استخراج الرفات وتحديد هويتهم وإعادة الرفات إلى أسر الضحايا.

علاوة على ذلك، فإن الاختفاء القسري يشكل انتهاكا متعددا للعديد من حقوق الإنسان ويشكل شكلا من أشكال التعذيب. ويتعرض الأشخاص المحتجزون والمختفون قسرا للتعذيب في كثير من الأحيان، وبشكل منهجي في بعض الأحيان، وحتى إلى حد الموت، كما يتبين من بعض الحالات التي تم تحليلها. علاوة على ذلك، فإن حرمان العائلات من المعلومات حول مصير أبنائها المختفين يعد انتهاكاً لسلامتهم النفسية، وهو شكل من أشكال التعذيب النفسي، حيث تصبح العائلات بالتالي غير قادرة على قضاء حزنها.

وفي الدراسة الكمية التي أجريت، فإن 64% من أقارب الأشخاص المفقودين يقيمون في المخيمات ومعظمهم من النساء (60%، مقارنة بـ 40% من الرجال الذين أعلنوا عن أنفسهم كأقارب لهم)، في حين أن 36% من الأقارب المعلنين يقيمون في أرض الصحراء الغربية. وهذا يعني أن العديد من أقارب الأشخاص المفقودين الذين تمت مقابلتهم موجودون في مخيمات اللاجئين. وتُعد هذه البيانات مهمة لأن الضحايا في المخيمات لم يتلقوا أي اعتراف بالانتهاكات التي تعرضوا لها، ولم يحصلوا حتى على إمكانية الوصول إلى المعلومات أو جهود البحث. كما تم استبعادهم من أي تعامل مع مؤسسات مثل لجنة التحكيم، أو هيئة الإنصاف والمصالحة، أو المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان، وهي المؤسسات التي تقدم لها ضحايا الصحراء الغربية بمطالب التحقيق أو الاعتراف، والتي عرضت في بعض الحالات تعويضات. ونتيجة لذلك، أصبح أفراد الأسر الذين يعيشون في المخيمات أكثر عزلة لأن هذه المؤسسات لا تعترف بهم.

[4] حسب القائمة التي نشرها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فقد حكمت محكمة عسكرية على بوزيد لمين ولد عبد الله بالإعدام في أكتوبر 1976.

لقد كان ضحايا الاختفاء القسري رجالاً ونساءً وحتى أطفالاً اختفوا في الصحراء الغربية، وكانوا ينتمون إلى أكثر المجموعات الاجتماعية تنوعاً، وكانت السمة المشتركة الوحيدة بينهم هي كونهم صحراويين. وكانت عمليات الاختفاء القسري هذه تقع على عاتق قوات مختلفة من الشرطة أو الدرك أو الجيش المغربي، وكان الجناة معروفين في كثير من الأحيان لأفراد الأسرة ولكن لم يتم التحقيق معهم أو مقاضاتهم قط.

وقد حدثت هذه الاختفاءات المؤقتة، التي استمرت لمدة تصل إلى عشرة أو خمسة عشر عاماً، في ظل إفلات كامل من العقاب، وذلك بفضل سيطرة الدولة المغربية الصارمة على المعلومات وطريقة عملها السرية تماماً. وقد أصبحت الكذبة مؤسسية في ذلك الوقت كشكل من أشكال استجابة الدولة لمطالب الأسر ومنظمات حقوق الإنسان بمعرفة الحقيقة.

وكانت مراكز احتجاز المعتقلين الصحراويين المختفين في البداية عبارة عن مراكز شرطة تابعة لقوات أمنية مختلفة، مثل الشرطة والدرك المغربي، بالإضافة إلى ثكنات عسكرية مختلفة تم نقلهم إليها في البداية. وقد تم نقلهم بعد ذلك إلى مراكز احتجاز محددة، بعضها عبارة عن معسكرات اعتقال حقيقية تعمل سراً. وكان العديد منها عبارة عن سجون أو مراكز شرطة، كما هو الحال في أكادير أو الدار البيضاء. وكانت بعض هذه المراكز عبارة عن ثكنات عسكرية سابقة أو مراكز احتجاز سرية خاصة مثل سجن آكدز أو قلعة مكونة. وفي بعض الحالات، كانت هذه المراكز تقع في الأراضي الصحراوية وكانت عبارة عن ثكنات عسكرية أو دركية أو مراكز شرطة، مثل ثكنات قوات التدخل السريع PCCMI بالداخلة أو السمارة أو العيون. وفي إحدى الحالات، كان "السجن لكحل" الذي كان يعمل في ذلك الوقت كمركز سري.

لقد تم اعتقالي في 11 فبراير 1977. تم اعتقال أربعة وخمسين شخصًا معي، بما في ذلك النساء والرجال. أتذكر بوصولة لشكر، ومحمد باهة، والتروزي ولد السراج، ومحفوظ عزت شبلال، وخديجتو أم الخيري. اعتقلوني لمدة عام، بعد أن تعرضت لنفس التعذيب لمدة شهر ونصف في مركز قوات التدخل السريع. وبعد أن انتهت التحقيقات، أخذونا إلى "السجن لكحل" بالعيون، حيث قضيت عاماً كاملاً هناك. مُنعنا من الزيارات العائلية، ولم يكن لدينا أي اتصال مع أقاربنا. أحمد سالم عبد الحي علال.

ومن بين أهداف الاعتقالات والاختفاءات القسرية والتعذيب المصاحب لها التي تمارس في هذا الصراع ما يلي: البحث عن معلومات عن جبهة البوليساريو؛ معاقبة أقارب الذين ينتمون إلى الجبهة؛ السيطرة على السكان الصحراويين الذين يعتبرهم المغرب عدوًا داخليًا؛ كسر الدعم المدني الذي قد تحظى به أفكار جبهة البوليساريو أو الشعب الصحراوي بشأن الاستقلال؛ السيطرة على الأراضي من خلال القضاء على وجود السكان المدنيين؛ تحديد هوية أعضاء جبهة البوليساريو والقضاء عليهم؛ وقمع أعمال الاحتجاج أو المظاهرات العامة.

ورغم أن الاعتقالات والاختفاءات كانت لها خصائص مماثلة في حالات الرجال والنساء الصحراويين، إلا أن تأثير الاعتقالات على النساء كان أكبر بكثير. وعلى نحو مماثل، أظهر أقارب الأشخاص المفقودين في الدراسة الكمية التي أجريت وصمة عار وعزلة اجتماعية أكبر، فضلاً عن عواقب أكبر ناجمة عن الانفصال والتخلي الذي تعرضوا له، وهي القضايا التي ذكرتها النساء أيضًا بشكل أبرز.

وفي عام 1991، ونتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته الدولة المغربية وجبهة البوليساريو، والذي تضمن إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين، قامت الدولة المغربية بإطلاق سراح الأفراد المحتجزين في مراكز الاعتقال السرية. وكان النظام المغربي ينفي وجود هؤلاء المعتقلين منذ ستة عشر عاما. تم إطلاق سراح بقية الأسرى المفقودين لدى جبهة البوليساريو، وهم ما يسمى بمجموعة الـ66، في 31 أكتوبر 1996.

إن إطلاق سراح شخص بعد ستة أعوام أو عشرة أو خمسة عشر من الاختفاء، أو بعد التعرض للتعذيب لعدة أشهر أو سنوات، أو بعد البقاء على قيد الحياة في ظروف قاسية وغير إنسانية، جلب معه فرحة هائلة، ولكن أيضًا تأثيرًا عاطفيًا قويًا، والعديد من الأسئلة والشكوك التي كانت تطارد أولئك الذين تم إطلاق سراحهم. وكانت معانقتهم للحرية فرصةً للتعرف على وضع أفراد أسرهم، وفي العديد من الحالات، لتجربة التأثير المدمر بعد العلم بوفاة الأقارب أثناء اختفاء الشخص. وفي بعض الحالات، كان الإفراج عن هؤلاء الأشخاص يحمل معه أيضًا بداية عملية حزن صعبة، حيث كانت المرة الأولى التي يتمكن فيها الناس من التحدث بصراحة عن الموتى أو لمّ شملهم مع عائلاتهم.

وأشار العديد من المعتقلين المفرج عنهم خلال المقابلات إلى أنهم بعد اللحظات الأولى من التحرير، شعروا بالسعادة لرؤية عائلاتهم ولنجاحهم في النجاة من معسكرات الاعتقال المغربية. لكن الوضع الذي وجدوه عند مغادرتهم كان بعيدًا

كل البعد عما حلموا به. وقال العديد من السجناء السابقين إنهم بعد خروجهم من هذه السجون السرية، وجدوا أنفسهم في سجن أكبر، وأن أرضهم أصبحت مكانا يخضع فيه الصحراويون للسيطرة المغربية، مع وجود عسكري وشرطي مغربي قوي، ومراقبة مستمرة حتى داخل منازلهم، وحظر على الارتباط بالسجناء السابقين الآخرين أو الأشخاص المستهدفين من قبل النظام. مناخ من الخوف والسيطرة لم يتمكنوا من العيش فيه بحرية.

الفصل السابع. التعذيب كممارسة منهجية
من الاختفاء القسري إلى الاعتقالات التعسفية، 1975-1993

لقد تحملنا الكثير من التعذيب. لقد علقونا، وضربونا، ووضعوا خرقًا قذرة على وجوهنا... من المستحيل شرح الطريقة التي عذبونا بها، لأنهم يعرفون الكثير من طرق التعذيب. لهبيلة يحظيه امبارك بورهيم.

يجب عليك أن تعيش تلك التجربة حتى تتمكن من سردها، لأن سردها بحد ذاته لا يعني شيئًا مقارنة بالواقع الذي عشناه. كانوا يضعون قطعة قماش في أنفنا وفمنا لمنعنا من التنفس، وفي الوقت نفسه يسكبون علينا الماء، وهو ماء مخلوط بمبيض الملابس (ماء جافيل) والبول. كانوا يخنقونا، ذلك يجعلك تنسى الألم الذي تشعر به في قدميك. أحمد سالم عبد الحي علال.

إن الحديث عن التعذيب ليس بالأمر السهل. بالنسبة للعديد من المعتقلين السابقين الذين اختفوا حتى عام 1993 أو الذين عانوا من الاعتقال التعسفي منذ ذلك الحين، فإن الحديث عن التعذيب يؤدي إلى العودة إلى مشهد الرعب. تتخلل شهادات الأشخاص الذين اختفوا مؤقتًا قصصًا لا حصر لها. إن التعبير عن سنوات المعاناة بالكلمات ليس ممكنا حتى. ومع ذلك، فإن هذا الفصل يحاول إعادة بناء التجارب الفردية والجماعية التي عاشها جميع المعتقلين تقريبًا، بما في ذلك الناجون، والذين ماتوا، والذين ما زالوا في عداد المفقودين.

وبشكل عام، من بين 261 شهادة تم جمعها، أفاد أكثر من نصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم (54.2%) أنهم عانوا من أشكال مختلفة من التعذيب الجسدي، ووصف ما يقرب من نصفهم أشكال التعذيب النفسي (45.8%). ومن بين الضحايا المباشرين الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء المؤقت، حيث تم تطبيق التعذيب (ن= 112)، أفاد ثلاثة من كل أربعة (71.43%) أنهم تعرضوا للتعذيب الجسدي. على الأقل ستة من كل عشرة وصفوا الضربات دون استخدام أدوات (64.29%)، وعصابات العينين واستخدام أغطية الرأس (60.71%)، بالإضافة إلى تعليق الجسد ووضعه في وضعيات جسدية قاسية (58.04%). وكانت هذه الأشكال الثلاثة من التعذيب هي الأكثر شيوعا. تجدر الإشارة إلى أن التعليق يتطلب بنية تحتية مجهزة بشكل جيد ويسبب آلامًا شديدة ومشاكل في المفاصل.

تعرض ما يقرب من نصفهم للضرب بأدوات تعذيب (44.64%)؛ وأشار ثلث الضحايا الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء المؤقت إلى أساليب الاختناق (29.46%) واستخدام الصعق بالكهرباء على أنحاء من الجسم (28.57%) والتعرض لدرجات حرارة عالية (27.68%) والتي استخدمت بشكل خاص في حالات الاختفاء القسري المؤقت وبصورة أقل في الحالات الراهنة. وينطبق الأمر نفسه على الأقلية التي أشارت إلى استخدام الكلاب أثناء جلسات التعذيب (7.14%). وأفاد الرجال بتعرضهم للتعذيب الجسدي أكثر من النساء، على الرغم من عدم وجود فروق نوعية فيما يتعلق بأنواع التعذيب التي تعرضوا لها، نظرا لأن النساء والرجال تعرضوا لنفس أنواع التعذيب.

وفيما يتعلق بأشكال أخرى من الإساءة، أفاد ستة من كل عشرة محتجزين (65.18%) أنهم تعرضوا للتعذيب النفسي وظروف الحرمان التي تتفق مع المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. ووصف أكثر من نصف المشاركين الحرمان الشديد من الطعام (53.57%) أو الظروف غير الصحية و/أو الافتقار إلى النظافة (53.57%)، وأفادت نسبة مماثلة بالتعرض للإهانات (48.21%) والافتقار إلى الرعاية الطبية (46.43%). وكان ثلث الذين أبلغوا عن تعرضهم للاحتجاز التعسفي محتجزين في ظروف مكتظة (35.71%)؛ وتلقى ربع المشاركين تهديدات (26.79%) وأبلغ خمسهم عن تعرضهم لعزلة فردية شديدة (23.54%). أما الطريقة الثانية فهي في حالة السجناء الذين يعتبرون أكثر خطورة أو كوسيلة لكسر المقاومة الأولية لبعض المعتقلين، وخاصة في حالة أولئك الذين اختفوا مؤقتا. وإلى حد أقل، تم وصف التعذيب مثل الحرمان من النوم (12.50%) أو الإجبار على مشاهدة تعذيب أشخاص آخرين (12.50%).

وكانت هذه الممارسات متشابهة بغض النظر عن جنس المعتقلين. ومن بين الضحايا المباشرين الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي أو نجوا من الاختفاء المؤقت، أفاد ما يقرب من أربعة من كل عشرة (36.61%) أنهم تعرضوا للتعذيب الجنسي. وكان الشكل الأكثر شيوعاً للتعذيب الجنسي الذي أبلغ عنه ضحايا الاحتجاز والاختفاء المؤقت هو التعري القسري في واحد على الأقل من كل أربعة معتقلين (26.79%)، وهي ممارسة استخدمت في احتجاز النساء والرجال على حد سواء.

وقد طُبق التعذيب في حالات الاعتقال التعسفي واختفاء المعتقلين بأربع طرق مختلفة: أ) التعذيب الأولي الذي يهدف إلى إحداث "تليين" (كسر الإرادة)، والذي بدأ في كثير من الحالات في لحظة القبض، ب) التعذيب المستخدم أثناء الاستنطاق، ج) التعذيب كجزء من سوء المعاملة الروتيني طوال فترة الاحتجاز في ظروف سرية، د) بالإضافة إلى ذلك، كان كل من هذه الأشكال من التعذيب مصحوبًا بأشكال أخرى من سوء المعاملة الجسدية والنفسية القائمة على تطبيق ظروف لاإنسانية ومهينة طوال فترة الاحتجاز.

إن ممارسة التعذيب تهدف إلى تدمير هوية الشخص، والتسبب في معاناة شديدة، وإهانة كرامة الضحية، ومحاولة إجباره على التعاون مع معذبيه، ومحاولة دفعه إلى أقصى حد لمحاولة تدميره كشخص، وكسر مقاومته، وقناعاته، وصحته الجسدية والعقلية. وكانت خصائص وأهداف التعذيب في حالة الصحراء الغربية هي: خلق ظروف الخضوع والسيطرة؛ استخدام الوحشية والتعسف؛ توسيع نطاق العقوبة لتشمل الاحتياجات الأساسية؛ فقدان الصواب العقلي والتعجيز؛ استنطاق الشخص حتى قتله؛ الانتقام والتأديب؛ فقدان التوجه الزماني والمكاني؛ الإهانات وأشكال الاحتقار؛ التعري القسري والهجوم على الخصوصية. وفي كثير من الحالات، وصل المعتقلون إلى حالة من سوء التغذية الشديد.

منذ اللحظة التي كان يبدأ فيها الشخص بالشعور بتلك الآلام، بعد ثلاثة أشهر من التعذيب، كان ذلك يتزامن مع المرحلة الأخيرة من التعذيب؛ تصبح حينها ساقاه غير قادرتين على الحركة، مشلولتين لا يقدر على مدهما. تنكمش حينها كل الأوتار العضلية. حينها أصبحت قدماي معطلة تمامًا، كما حدث لأطرافي السفلية، وهذا يؤثر أيضًا على أطرافي العلوية. أصيب ذراعي اليسرى بالشلل، وعرفتُ حينها أن يدي اليمنى سوف تصبح معطلة تمامًا. ثم يبدأ نبض القلب، وعندما يتحرك الشخص يبدأ القلب بالنبض بسرعة كبيرة، كما لو كان يركض، حينها تشعر بتسرع القلب. لقد كنتُ أعلم بالفعل أن تلك كانت النهاية، وأن قلبي سيتوقف يومًا ما. عبدالله الشويخ.

وتضمنت الظروف المعيشية في مراكز الاحتجاز السرية مجموعة من أشكال سوء المعاملة والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، التي أثرت على جميع مجالات الحياة: المأوى، والغذاء، والمياه، والكهرباء، والهواء، وقضاء الحاجات الأساسية، وانعدام الرعاية الطبية. وحتى الأطفال، كما في هذه الحالات، ظلوا محتجزين في هذه الظروف مع بقية السجناء. الإذلال هو جزء من المعاملة اللاإنسانية أو المهينة التي تهدف إلى التشكيك في كرامة المعتقلين ووضعهم في ظروف من الضعف الدائم.

لقد كانت عمليات التعذيب التي مورست أثناء الاستجوابات وفي مراكز الاحتجاز السرية أثناء الاحتجاز، فضلاً عن سوء المعاملة والمعاملة اللاإنسانية والمهينة التي عانى منها عدد كبير من المعتقلين، ممنهجة في ذلك الوقت، وتستلزم مسؤولية الدولة المغربية عن توضيح الحقائق وإحياء ذاكرة الضحايا والاعتراف صراحةً بمعاناة المعتقلين الصحراويين وتقديم الجناة إلى العدالة. إن الرعب الموصوف يظهر عمد مرتكبي الجريمة وعمق الجروح في أولئك الذين قاوموا الرعب والترهيب، فضلاً عن الحاجة إلى الاعتراف بشجاعتهم وتجربتهم.

الفصل الثامن. أسير الحرب "الوحيد"

تم القبض على سيدي محمد ددش جريحًا في معركة بالقرب من أمكالا في فبراير 1976، ثم أُحتجز وعُذب من قبل الجيش المغربي قبل أن يتلقى العلاج الأولي من جروحه. وبعد عامين من الاعتقال السري، أُجبر على الانضمام إلى القوات المسلحة المغربية في عام 1978. وبعدها بعام، في سنة 1979، إثر محاولة هروب تعرض فيها لإصابة خطيرة في حادث، تم اعتقاله مرة أخرى وتعذيبه. وفي عام 1980، مثل أمام محكمة عسكرية في الرباط وحكم عليه بالإعدام.

وكانت العواقب على صحته وحياته وخيمة، على الرغم من قدرته الهائلة على الصمود.

لقد حكم عليّ بالإعدام لمدة أربعة عشر عامًا، معتقدًا أنهم قد ينفذون الحكم في أي لحظة. طوال تلك السنوات الأربعة عشر لم أنم ليلاً، لم أكن أريد أن يحل الظلام. كنت أعاني من ألم في كتفي ولم يرغبوا في علاجي. لم أتلق أي اتصال أو معلومات من عائلتي أبدًا. كانت العائلة بأكملها تقريبًا في المخيمات ولم يكن لدي أي اتصال. سيدي محمد ددش.

وحُكم على محمد ددش بالإعدام في 4 يوليو 1980، وكان من الممكن أن يتم إعدامه في أي لحظة؛ ومع ذلك، تم تخفيف الحكم إلى السجن مدى الحياة بعد أربعة عشر عامًا، وذلك في 8 مارس 1994. ولم تسمح السلطات المغربية للجنة الدولية للصليب الأحمر بإجراء زيارة مراقبة لظروف سجنه إلا بعد مرور واحد وعشرين عامًا على احتجازه. بعد خمسة وعشرين عامًا من الحبس الانفرادي الشديد، أُطلق سراح سيدي محمد ددش في 7 نوفمبر 2001. وبعد إطلاق سراحه، تعرض للعديد من أعمال الترهيب والضغط النفسي، وفي بعض الحالات، الضرب أثناء الاحتجاجات الجماهرية.

الفصل التاسع. مجموعة الـ 26. من الاختفاء المؤقت إلى الاعتقال التعسفي

تتكون هذه المجموعة من 26 شخصًا، 25 رجلاً وامرأة واحدة، وهي النكية بدّى. والرجال هم: موتيك لحسن، بوخالد عبد السلام، الديماوي لحبيب، الديماوي عبد السلام، لهنا محمد صالح، سعدي محمد، الكاودي محمد فاضل، سلماني أحمد العبد، سيدي محمد الركيبي، موتيك الحسين، الفيلالي لحبيب، داودي عبد الرحمن، النعمة محجوب، لموتيق أعلي ،إداه مصطفى، داود إبراهيم، الحنصلي امبارك، الفيلالي أحمد، بريش محمد أعلي، أدية أحمد، موتيك محمد، النجم المرجي، أهل بوبكر الحاج، محمد سالم ضي، وبدّى التقي.

بدأت عمليات اعتقال الأشخاص الذين سوف شكلوا فيما بعد هذه المجموعة في مايور 1977، وكانت آخر عملية اعتقال لهم في ديسمبر من نفس العام. وجاءت الاعتقالات في إطار عملية ضد جماعة سياسية مغربية معارضة تدعى "إلى الأمام"، وهي جماعة معارضة للنظام المغربي كانت تؤيد الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

وتم نقل كافة المعتقلين في أوقات مختلفة إلى مركز الاعتقال السري درب مولاي الشريف بالدار البيضاء. وبعد أشهر قليلة، وعلى عكس الحالات الأخرى، أصبحت الاعتقالات، التي كانت سرية حتى ذلك الحين، علنية، وتم نقلهم إلى سجن عين البرجة المدني في الدار البيضاء في فبراير 1978. ورد نظام الحسن الثاني على تنديدات المنظمات الدولية، وخاصة منظمة العفو الدولية، بوجود مئات من حالات المفقودين، بتقديم هؤلاء المعتقلين الستة والعشرين على أنهم الوحيدون في قبضة الدولة.

تم احتجازنا لمدة شهرين، ونُقلنا إلى درب مولاي الشريف في الدار البيضاء. لقد قضينا ثلاثة أشهر هناك مقيدين ومعصوبي الأعين، ونتعرض للتعذيب المستمر. تم نقلنا بعد ذلك إلى مكان يسمى عين البرجة ثم تم نقلنا إلى مدينة مكناس في فبراير 1978 حيث قضينا حوالي عامين حتى مارس 1980 وبعد ذلك تم فصلنا. السعدي محمد ب.

تم نقل المعتقلين الصحراويين من سجن الدار البيضاء إلى السجن المدني سيدي سعيد بمدينة مكناس المغربية. بعد إقامتهم بسجن مكناس، تم توزيع المعتقلين على مختلف السجون. ولم تُعقد المحاكمات بشكل مشترك، بل بشكل منعزل في كل من تلك المواقع. وتفاوتت الأحكام الصادرة بحقهم أيضًا، حيث تراوحت بين السجن لمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات. بالنسبة لكل واحد من المعتقلين، اقتصرت المحاكمة على بعض الأسئلة حول هويتهم (الاسم، أسماء الوالدين) وتصريح النيابة العامة بأنهم معارضون أو خونة للقضية المغربية. بعد المحاكمة، تم إعادة تجميع معتقلي مراكش وسطات في سجن القنيطرة، حيث خاضوا إضرابا طويلا عن الطعام دام ثمانية وأربعين يوما. خلال فترة سجنهم، كانت المجموعة المكونة من 26 شخصًا نشطة سياسيًا للغاية، حيث ناقشت البدائل في الصحراء

الغربية، وكتبت البيانات ونشرتها علنًا من خلال وسائل الإعلام أو الاتصالات مع جبهة البوليساريو.

لقد حاربنا من خلال محاولة ممارسة الضغط السياسي. لقد دخلنا في إضراب عن الطعام لمدة ثمانية وأربعين يومًا. في القنيطرة كانت مطالبنا تتمثل في معاملة أفضل، وطعام، وصحف، ونوع من الراديو للتعرف على العالم الخارجي. وتم إحالة المجموعة إلى محكمة عسكرية، ثم إلى محكمة مدنية. الكاودي محمد فاضل.

بعد خروجهم من السجن، أصبح أعضاء المجموعة 26 خاضعين للمراقبة المشددة في كل تحركاتهم. وكان عليهم إبلاغ الشرطة عندما يريدون الانتقال من مدينة إلى أخرى والإشارة إلى عنوانهم الجديد. وتمت ملاحقتهم من قبل قوات الأمن الحكومية. وحاول المعتقلون السابقون البقاء معزولين عن الوضع وحتى عن الاتصال مع الصحراويين الآخرين لتجنب المزيد من الاعتقالات لمن يتصلون به أو لأفراد أسرهم أو أصدقائهم. ورغم تلك المراقبة، فإن العديد من الأفراد الذين شكلوا جزءاً من هذه المجموعة المكونة من 26 شخصاً كانوا قادة للعمليات التنظيمية التي عبرت فيما بعد عن نفسها في جمعيات صحراوية مثل كوديسا أو أفابريديسا، كالتزام بإدانة التعذيب والاحتجاز وانتهاكات حقوق الإنسان في أراضي الصحراء الغربية وحول العالم.

الفصل العاشر. أسرى الحرب

مجموعة الـ 66

بين عامي 1975 و1991، وقعت معارك مسلحة عديدة بين جبهة البوليساريو والقوات المسلحة المغربية، حيث تم القبض على أفراد من جيش التحرير لجبهة البوليساريو بعد استسلامهم. وبدوره، وقع جنود مغاربة في الأسر على يد جبهة البوليساريو. وكان هناك سجناء آخرون محتجزون لدى موريتانيا.

وقد وقعت اثنتان من عمليات الأسر الجماعي للمقاتلين الصحراويين، والتي تمكنا من إجراء مقابلات مع سجناء سابقين ناجين منها، في عامي 1980 و1984. كانت الأولى في 3 سبتمبر 1980 في منطقة طاطا، والثانية في 13 أكتوبر 1984 في منطقة ازمول النيران. وفي عملية الاعتقال الأولى تم القبض على خمسة مقاتلين وهم: محمد علي محمد لمين حمة، والنافع لحبيب علويكة، وحبيب الصالح بلة، والصالح محمد لمين دداه، وأحمد محمد البشير. وكانوا جميعاً مصابين بجروح عند أسرهم. وفي المعركة الثانية تم القبض على ستة أشخاص من بينهم محمد سالم بابي ولد محمد الحسين، ومحمد ودادي، ومحمد الضيف. وتم اعتقال العديد من المقاتلين الآخرين في تلك الفترة. تم إطلاق سراح 70 منهم في عام 1996، وتم تسليم 66 منهم إلى جبهة البوليساريو، وأفرج عن الآخرين في المغرب بتهمة التعاون. ولقى آخرون حتفهم أثناء أسرهم.

وكانت أسباب توجههم إلى القتال مرتبطة بالقضية الصحراوية والدفاع عن أراضيهم، نظرا لأن العديد منهم لم يكونوا منظمين عسكريا مع جبهة البوليساريو في بداية الاحتلال، لكنهم انضموا إلى صفوف الجيش الصحراوي في الأشهر أو السنوات التالية.

وفي كلتا الحالتين، كان من بين المقاتلين الأسرى أفراد جرحى حرموا من الرعاية الطبية وقت القبض عليهم. إن المعاملة التي يتلقاها الجرحى أثناء القتال لا تتوافق مع المعاملة الإنسانية التي يقتضيها القانون الدولي الإنساني في هذه الحالات: "يجب جمع الجرحى ورعايتهم"، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام 1949. وقد تلقى المعتقلون في عام 1980، بعد تعرضهم للاستجواب والتعذيب المتكرر لمدة شهر تقريبا في بوزكران، العلاج وتحسن بعض ظروف احتجازهم.

عندما اعتقلونا، قيدونا واستجوبونا. سألوني من أين أنا؟ أخبرتهم أنني من جبهة البوليساريو، فضربوني على جبهتي. لقد فقدت الوعي واستيقظت في اليوم التالي. وأما رفيقي الآخر النافع لحبيب علويكة فقد أصيب في أنفه ومنذ تلك الضربة فقد حاسة الشم إلى اليوم. الصالح محمد لمين داداه تعرض لضربة في رأسه ولا يزال

يعاني من آثارها خاصة في فصل الصيف. أما حبيب الصالح فتلقى ضربة على الناصية وتأثر نفسياً بشكل كبير وفقد عقله إلى الأبد؛ وتعرض أحمد محمد البشير أيضًا لسوء المعاملة. محمد علي محمد لمين حمّة.

وفي حالة أسرى معركة 1984، كانت المعاملة أفضل إلى حد ما مقارنة بالمعاملة التي تلقاها زملاؤهم الأسرى السابقون. تم نقل كل من المجموعة التي تم أسرها في عام 1980 ومجموعة 1984، إلى جانب أسرى حرب آخرين تم اعتقالهم في عمليات عسكرية أخرى، إلى سجن القنيطرة، بعد شهر أو شهرين من أسرهم واستنطاقهم.

في ظل الظروف القاسية بسجن القنيطرة، اعتبر المعتقلون في عداد المفقودين. ولم يكن لديهم أي اتصال مع عائلاتهم ولم يتم إبلاغهم باعتقالهم، كما لم يتم إبلاغ جبهة البوليساريو باعتقالهم. ولم تتحسن ظروف احتجاز السجناء إلى حد ما إلا مع وصول الصليب الأحمر الدولي في عام 1993، أي بعد مرور ما بين سبعة وثلاثة عشر عاماً على أسرهم، وبعد اعتراف المغرب بالوضع. وفي 31 أكتوبر 1996، نقلتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر من السجن إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف، حيث تم تسليمهم إلى سلطات جبهة البوليساريو.

بما أن هؤلاء أسرى الحرب السابقين أُطلق سراحهم في مخيمات تندوف، كان رد فعل السلطات المغربية فيما يخص حقوق هؤلاء الأسرى، أولا بعد إنشاء لجنة التحكيم في عام 1999 ثم بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، هو نفسه كما هو الحال في بقية حالات ضحايا الاختفاء القسري أو التعذيب أو القصف الموجودين في مخيمات اللاجئين؛ أي لا عدالة ولا تعويض لهم. ولم يتم ذكر قضاياهم في تقارير هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولا الاعتراف بالانتهاكات التي ارتكبت ضدهم، ولا تعويضهم عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة ضدهم.

الفصل الحادي عشر. قضية عام 1987

في عام 1987، تم اعتقال ما لا يقل عن 60 شخصا بينما كانوا يستعدون لتنظيم مظاهرة سلمية تزامناً مع زيارة بعثة تحضيرية تابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية للتحضير لاستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

كان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بيريز دي كوييار، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية، عبدو ضيوف، قد نظما سلسلة من المحادثات غير المباشرة بين السلطات المغربية وجبهة البوليساريو في مدينة نيويورك في أبريل ومايو من 1986، مما أدى إلى اجتماع بين الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في مايو 1987. وكانت نتيجة هذه الاجتماعات الاتفاق على القيام بزيارة فنية إلى الصحراء الغربية، وخاصة إلى العيون والداخلة، للتعرف على وضع الشعب الصحراوي واستكشاف الظروف لإعداد استفتاء مستقبلي حول تقرير المصير الذي تم الاتفاق عليه في قرارات مختلفة لكلا المؤسستين.

وجاءت هذه الزيارة في ظل العزلة الشديدة التي كانت تعيشها الصحراء الغربية، وسط حالة من الرعب والعزلة يعيشها السكان الذين عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان وعواقبها منذ الاحتلال العسكري والحرب في عام 1975.

وفي الأسابيع التي سبقت هذه الزيارة المعلنة، أعدت عدة مجموعات صحراوية تحركا سلميا للتقدم أمام وفد الأمم المتحدة وعرض مطالبها فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وكان التحضير لهذه العملية محفوفاً بالمخاطر، حيث تم تنفيذها على يد مجموعات صغيرة وسط خوف شديد، نظراً لمناخ السيطرة والرعب الذي كان سائداً في المنطقة.

ولم يسمح الرعب والترهيب بتنظيم أي وقفة احتجاجية لسنوات، حيث أنّ الشعب الصحراوي المقيم في أراضي الصحراء الغربية خلال الثمانينيات لم يكن يتصور حتى إمكانية تنظيم مظاهرة عامة. ومع ذلك، وفي انتظار زيارة اللجنة الدولية، قررت مجموعة من الصحراويين تنظيم مظاهرة، معتقدين أن ذلك من شأنه أن يوفر لهم بعض الحماية.

ولم يكن رد فعل النظام المغربي على هذه المحاولة للتظاهر غير قانوني فحسب، بل كان أيضا غير متناسب تماما ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. تم اعتقال ما بين 50 إلى 60 شخصًا واختفى مصيرهم بعد ذلك في العيون، بما في ذلك حوالي سبع عشرة امرأة. وتمت الاعتقالات في المنازل أو أماكن العمل. لقد تم تنفيذها بالوقت والتخطيط. بمشاركة عدد كبير من عناصر الدولة، وخاصة أعضاء أجهزة الشرطة والأمن المحلية بالرباط.

لقد كانت تلك هي فرصتي للتظاهر. اعتقد معظم الصحراويين أن المغرب لا يستطيع أن يفعل لهم شيئا إذا تظاهروا أمام الهيئات الدولية، لكن هذا لم يكن الحال. وكان يوم 20 نوفمبر 1987 هو يوم وصول الوفد الدولي؛ لكن عمليات الاعتقال بدأت في السابع عشر من ذلك الشهر، وكان عددهم المعتقلين بالمئات. الغالية دجيمي.

تم نقل المعتقلين على الفور إلى مركز الاحتجاز السري الذي يعمل ضمن مرافق شرطة التدخل السريع، والمعروف مختصرا باسم PCCMI، والذي يعمل كمركز سري. وبدأت عمليات تعذيب المعتقلين فور إلقاء القبض عليهم.

وفي وقت لاحق، عندما وصل وفد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، تم نقلهم من مركز PCCMI إلى ثكنة كتيبة التدخل السريع (BIR)، التي تقع على بعد بضع كيلومترات من العاصمة العيون. وكان هذا النقل بمثابة مناورة من قبل الدولة المغربية لمنع الوفد من زيارة مركز PCCMI وأن يعثر الوفد على المعتقلين والتعرف على ظروفهم. خلال فترة اعتقاله في ثكنة كتيبة التدخل السريع (BIR)، تعرض محمد عياش للتعذيب حتى الموت، حيث تم ضربه على مستوى البطن بعصا مثبتة بمسمار، أمام عدة شهود، فيما كانت والدته محتجزة في زنزانة النساء. وبعد عدة أيام، وبعد عودة الوفد الدولي إلى الرباط، تم إخراج المعتقلين مرة أخرى من مركز BIRونقلهم إلى مركز PCCMI، حيث ظلوا مفقودين المصير لمدة ثلاث سنوات وسبعة أشهر حتى إطلاق سراحهم في يونيو 1991.

لقد آلمني كثيرًا لأنني كنت أستمع إلى صراخ الجميع، حتى ابني... كنت أفضّل أن أموت على أن أسمع تلك الصرخات. لقد تعرض ابني للتعذيب حتى الموت. كنت أسمع كل التعذيب الذي تعرض له، ومعاناته انتقلت إلى

أذني، حتى انقطعت روحه. توفي بعد عدة أيام. السالكة عياش.

وكان الضحايا محتجزين في ظروف غير إنسانية، وتعرضوا للتعذيب، والاكتظاظ الشديد، والحرمان من الطعام، والتلوث الجسدي، والحرمان من النوم، والضرب المتكرر. وأُطلق سراحهم بعد ثلاث سنوات وسبعة أشهر في منتصف عام 1991.

الفصل الثاني عشر. المحاكم العسكرية في حق المدنيين

في عام 1992، وبعد إطلاق سراح مجموعة من نحو 300 شخص اختفوا في عام 1991، بدأت المظاهرات دعماً لتقرير المصير وضد الانتخابات المغربية في الصحراء الغربية. وتم اعتقال العشرات من الأشخاص خلال هذه المظاهرات. وفي أغلب الحالات، تم إرسال المعتقلين إلى مركز احتجاز PCCMI، حيث تعرضوا للتعذيب واختفوا لعدة أشهر دون أي اتصال مع عائلاتهم أو معلومات عن مصيرهم، في ظروف غير إنسانية ومهينة قبل إطلاق سراحهم أو محاكمتهم. وفي بعض الحالات، نتيجة التعذيب، تم نقلهم إلى المستشفى في حالة خطيرة للغاية، واختفوا منذ ذلك الحين، مثل حالتي القطب الحافظ وسعيد القيرواني.

وفي 29 يوليو 1993، نظم النظام المغربي محاكمة لعدد من هؤلاء أمام المحكمة العسكرية بالرباط، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها إحالة سجناء مدنيين إلى محكمة عسكرية. كانت هذه بداية مرحلة دامت ما يقرب من خمسة عشر عاماً (1992-2006)، حيث اتُهم المعتقلون، في أعقاب المظاهرات التي خرجت في الشوارع من أجل حق تقرير المصير، بالإخلال بالنظام العام، والاعتداء على الأمن الوطني والسلامة الإقليمية، والخيانة، وحوكموا أمام محاكم عسكرية دون أي شكل من أشكال الضمان القضائي للمتهمين.

وفي عام 1992، تم التوصل بالفعل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجيش المغربي وجبهة البوليساريو، وكانت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية موجودة منذ عام 1991، حيث أنشئت من أجل التحقق من وقف إطلاق النار والتحضير لاستفتاء تقرير المصير، وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. وأثارت آمال الشعب الصحراوي في بعثة الأمم المتحدة والدعوة المتزامنة لإجراء انتخابات مغربية غضبا وتعبئة، وخاصة بين الشباب.

كانت المجموعة الأولى التي حاكمتها المحكمة العسكرية بالرباط مكونةً من ستة أشخاص، وقد أعتقلت في السمارة في مناسبتين مختلفتين، بين أكتوبر 1992 و19 مايو 1993. وتألفت هذه المجموعة من امرأة، كلثوم أحمد لعبيد الونات، وإبراهيم جودة، والبار باريكلاّ، ومحمد بنو، الذين اعتُقلوا في 8 أكتوبر أثناء المظاهرات، وأعلي غرابي والسالك بازيد، اللّذيْن اعتُقلا في مايو 1993. وتشير التواريخ إلى اعتقالات لمنع المظاهرات في الذكرى السنوية الأولى لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وإجراء الانتخابات المغربية في الصحراء الغربية، بينما يتعلق التاريخ الثاني بالمظاهرات التي تُحيي ذكرى إعلان جبهة البوليساريو الكفاح المسلح في 20 مايو 1973.

وألقي القبض على كلثوم أثناء حضورها مع والدها اجتماعا مع المحافظ الخليل الدخيل لتوضيح وضعها، بعد تلقيها معلومات تفيد بأن الشرطة تبحث عنها. تم اقتيادها واحتجازها في نفس المقر الحكومي، ثم نقلت إلى مركز الاحتجاز السري التابع للمركز الأمني المركزي PCCMI بالعيون، حيث تم احتجازها واختفت لمدة عشرة أشهر، رفقة بقية المعتقلين. في 14 مايو 1993، تم اعتقال بازيد السالك البالغ من العمر 21 عامًا من قبل عدد من أعضاء مديرية الأمن الإقليمي في مدرسة الحسن الثاني الثانوية حيث كان يدرس. وفي نفس الفترة تقريبًا، تم اعتقال العديد من الشباب والأطفال من قبل عناصر مديرية الأمن الإقليمي. ومنهم في نفس المعهد المدرسي مثل بوهدة إبراهيم، البشير العامر، الداه حبيبة، فاطمة الركيبي، فاطمة الزركي، السعيدي امباركة، أعلي الغرابي، وغيرهم. وجاء آخرون من اعتقالات أخرى في العيون والسمارة.

وفي ذلك الوقت، كان نحو مائة شخص محتجزين في مركز الشرطة المدنية المركزية، بحسب الشهادات التي تم جمعها، وكان العديد منهم من السمارة والبقية من العيون. من بين هؤلاء كانت عشرة نساء وكان هناك عدد كبير من القاصرين أيضًا. وتعرض كافة المعتقلين لنفس المعاملة السيئة والتعذيب.

وفي يوليو 1993، تم إطلاق سراح بعض المعتقلين في مركز PCCMI، مثل مربيه بتاح وفدح أغالا. تم إخراج الأشخاص

الذين كان من المقرر محاكمتهم أمام محكمة عسكرية من مركز PCCMI ونقلهم إلى الرباط. الأشخاص الذين تم تحويلهم للمحاكمة هم السيدة كلثوم لعبيد، وعدد من الرجال منهم يودا إبراهيم، بنّو محمد، ملاح باريكلاّ، وبازيد سالك.

عندما بدأت المحاكمة، كان لدينا محامون منتدبون، وكانت الجلسة تعقد خلف أبواب مغلقة. وعندما بدأنا في التعبير عن آرائنا بشأن الصحراء الغربية، انسحب المحامون من الجلسة. وكان المدعي العام يطالب بالحكم علينا بالإعدام، وقال إنه يجب إعدامنا حتى نكون عبرة للشباب. بازيد السالك.

وجرت المحاكمة يوم 29 يوليوز 1993 أمام المحكمة العسكرية بالرباط، حيث كانت كل الخروقات التي ارتكبتها الدولة واضحة، مما جعل المحاكمة نفسها مزورة وغير قانونية. وقد جرت المحاكمة خلف أبواب مغلقة، وتم رفض حق اختيار محامي الدفاع، ولم يُسمح لمحامي الدفاع المعينين مطلقًا بالاطلاع على أدلة الإدانة. كما أنه لم يكن للمعتقلين أي اتصال بذويهم قبل المحاكمة أو أثناءها.

قضت المحكمة العسكرية بالرباط، بسجن المعتقلين عشرين عاما بتهمة تهديد أمن الدولة. وعلى الرغم من أن جميعهم أفادوا بتعرضهم للتعذيب وأن اعترافاتهم كانت تحت التعذيب، إلا أن المحكمة تجاهلت شكواهم وقبلت أقوالهم كأدلة. تمكنت كلثوم، بالتعاون مع أحد سجّانيها، من تسريب شريط كاسيت إلى شقيقها وكانت تشكو فيه من المعاملة التي تعرضت لها في السجن ولاسيما تعرضها للعنف الجنسي. واعترفت منظمة العفو الدولية بكون المعتقلين سجناء رأي.

لقد أمضوا ما يقرب من ثلاثة أشهر معزولين في قبو، ولم تكن عائلاتهم على علم بمصيرهم. وفي 22 نوفمبر 1993، زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر السجناء للمرة الأولى، وذلك بعد ضغوط مارسها أفراد أسرهم ومجموعات الدعم للتحقيق في أماكن وجودهم وظروف احتجازهم. وأُطلق سراح المعتقلين أخيراً، بعد مرور ما بين ثلاث وثلاث سنوات ونصف على اعتقالهم، وكان ذلك في مايو 1996.

وبعد إطلاق سراحهم، تعرض كافة السجناء المفرج عنهم لضغوطات من قبل السلطات المغربية، شملت الزيارات المنزلية والمراقبة والرصد. وفي بعض الحالات لم يُسمح لهم بمواصلة دراستهم. وكانت كلثوم من أوائل النساء اللواتي أبلغن عن تعرضها للاغتصاب أثناء أسرها، في تسجيل صوتي سُرّب بالتعاون مع أحد سجّانيها، وأُرسل إلى شقيقها في مخيمات تندوف. وقد تم تضمين تلك الشكوى في تقرير لمنظمة العفو الدولية. وفي وقت لاحق، أثناء قضائها إجازة في عام 2002، توفيت في حادث سيارة على ما يبدو مع ناشط صحراوي آخر.

الفصل الثالث عشر. التعذيب خلال الاعتقالات التعسفية

ومن إجمالي الشهادات التي تم جمعها لهذه الدراسة، فإن 25% منها تتعلق بالفترة ما بين عامي 1993 و2010. وعلاوة على ذلك، في مناسبات عديدة، تعرض الأشخاص الذين فُقدوا أو اعتُقلوا خلال السنوات الثماني عشرة الأولى من احتلال الصحراء الغربية لمزيد من الاعتقالات والتعذيب أو سوء المعاملة عندما شاركوا في المظاهرات بتهمة التحريض والتعبئة.

وقد شهدت انتهاكات حقوق الإنسان تطوراً ملحوظاً خاصة منذ عام 2000 فصاعداً. وفي حين ساهمت الإصلاحات في التخلص من مراكز الاحتجاز السرية، إلاّ أن أنماط الانتهاكات التي تعرض لها السكان الصحراويون المعتقلون لم تتغير كثيرا، سواء من حيث الشكل أو هوية الجناة المرتكبين، الذين ظلوا ينفذونها دون أي رقابة.

وكانت العديد من هذه الحالات تحدث في أراضي الصحراء الغربية، بينما تأسست هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب (2006/2004)، وهي مؤسسة أنشأها نظام محمد السادس رسميا لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها والده الحسن الثاني في الماضي.

وكان القمع مباشرا بشكل خاص ضد النساء اللاتي شاركن في العديد من المظاهرات السلمية في الشوارع. وتتعلق التغييرات عن الحقبة السابقة بطول مدة الاستنطاق والتعذيب، والظروف التي تم بموجبها الإعلان عن الاعتقالات أو الكشف عنها، ولكن أشكال التعذيب نفسها التي وصفت في مراكز الاحتجاز السرية استمرت في تطبيقها بعد ذلك: الضرب، والشنق، والتعذيب بالكهرباء، والاختناق، وتعصيب العينين، والعنف الجنسي. وقد استمرت مثل هذه الروايات عن التعذيب في

الحدوث في حالات منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وحتى أحدث الحالات التي تم تحليلها في عامي 2010 / 2011.

ومن بين ضحايا الاعتقال التعسفي الذين تمت مقابلتهم في إطار هذا البحث، أفاد سبعة من كل عشرة منهم أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة خلال هذه الفترة أيضًا. وفي العديد من الحالات التي تم تحليلها، أبلغ الضحايا الذكور بشكل مأساوي وعميق عن استخدام التعري القسري والعنف الجنسي كجزء من التعذيب. ويبدو أن التعذيب يُستخدم أكثر لانتزاع تصريحات تدين الذات وإظهار النتائج بدلاً من ضمان حصول الشرطة على أدلة أو إجراء تحقيق جنائي لتوجيه الاتهامات إلى المعتقلين بالجرائم المقابلة.

كما تم اعتقال العديد من الأشخاص بشكل تعسفي ليس أثناء المظاهرات ولكن أثناء محاولتهم التوجه نحو الجدار العازل الذي بناه المغرب، بهدف الفرار إلى مخيمات تندوف. على سبيل المثال، في 5 نوفمبر 1992، اعتقل الجيش المغربي مجموعة من رعاة الماشية كانوا متجهين إلى هناك، واقتادوهم إلى السمارة وأخيرا إلى مركز احتجاز المعتقلين الإداريين في العيون، حيث تعرضوا لأنواع عديدة من التعذيب مماثلة لتلك التي تعرض لها أولئك الذين اعتقلوا هناك واختفوا لسنوات، ثم أطلق سراحهم في عام 1991.

وبلغت موجات الاعتقالات التعسفية والتعذيب المتتالية ذروتها في انتفاضة عام 2005، عندما خرج العديد من الصحراويين إلى الشوارع للمطالبة بحقوقهم، ومعارضة خطة الحكم الذاتي للصحراء الغربية التي اقترحها المغرب في المفاوضات مع جبهة البوليساريو، والمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين الذين تم اعتقالهم خلال تلك الفترة. ومنذ ذلك الحين، تعرضت الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات للقمع بشكل متكرر من قبل الشرطة. وفي حالات أخرى، وُجِّهت ردود فعل عنيفة ضد المظاهرات مثل تلك التي نُظِّمت للترحيب بالسجناء الصحراويين المفرج عنهم، حيث برزت الشعارات أو التعبيرات المؤيدة لحق تقرير المصير. أو في حفلات الاستقبال لأفراد العائلات أو أعضاء جبهة البوليساريو خلال الزيارات التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مثل قمع بعض المظاهرات بعد الزيارات العائلية الأولى في عام 2004. أو في وقت لاحق، في المظاهرات التي أعقبت تفكيك مخيم أكديم إزيك في عام 2010.

> *كنت مع سبعة أطفال في مركز الشرطة. وكان أصغرهم يبلغ من العمر تسع سنوات، والآخرون كانوا في الرابعة عشرة والخامسة عشرة من العمر. عندما اقتادونا إلى مركز الشرطة، كان الشخص الذي تعرض للتعذيب أكثر هو سليمان عياش. قاموا بتجريده من ملابسه وعرضوه للتعذيب المسمى بالدجاج المشوي. أمسكه أحدهم هنا، وأمسك الآخر بالعمود، الذي كان عبارة عن أنبوب مياه معدني. لقد سحبوه إلى الأعلى حتى أصبح رأسه إلى الأسفل. وضربه آخر بقدميه. قالوا لنا إنّ أي شخص لم يعترف ويكشف عن هوية من كان ينظم الاحتجاج ويعطينا الأعلام سوف يتعرض لنفس الشيء. النكبة الحواصي.*

وفي السنوات الأخيرة، تم الإبلاغ عن العديد من حالات أشكال جديدة من الاعتقال التعسفي والتعذيب في فترات قصيرة من الزمن، في أماكن أخرى غير مراكز الاحتجاز، مثل الحبس الانفرادي أو سيارات الشرطة، دون أي سجل للاحتجاز أو أحداثه أو المسؤولين عنه. وقد حدثت هذه الأفعال في بعض الأحيان كجزء من مضايقة الأشخاص الذين يتم تعقبهم.

إن الاعتقالات الجماعية للصحراويين، بعد فترات من التعبئة، أعقبها احتجازهم في السجن في انتظار المحاكمة أو السجن نتيجة للأحكام الصادرة بحقهم. وتشمل ظروف الاحتجاز التي وصفها المعتقلون الاكتظاظ الشديد، حيث لا يتمكن السجناء حتى من الاستلقاء للنوم. وتظهر هذه الروايات معاملة مماثلة في الاعتقالات التي جرت على مدى عدة سنوات. من الاعتقالات التعسفية والمحاكمات التي جرت عام 2005 إلى الاعتقالات بعد تفكيك مخيم أكديم إزيك في نوفمبر 2010، كانت روايات المعتقلين عن سوء المعاملة التي تعرضوا لها في السجن متشابهة إلى حد كبير.

سواء كان الأمر يتعلق بالتحقيق في التعذيب أو بتقديم العناية للمصابين أو الذين يعانون من مشاكل صحية نتيجة لذلك، فإن الرعاية الطبية في حالات الإصابات الناجمة عن اعتداء الشرطة تشكل عنصرا أساسيا. ومع ذلك، لا ينطبق أي من هذه الشروط على المعتقلين الصحراويين الذين تم تحليل حالتهم. وهكذا، فإن التعذيب وسوء المعاملة في الاعتقالات التعسفية استمرت لعقود من الزمن، ولم يتخذ النظام المغربي أي إجراءات وقائية تُذكر. وفيما يتعلق بالتقييمات الطبية والضمانات للأشخاص الذين تعرضوا للاعتداء أو الاحتجاز من قبل الشرطة، تشير دراسة أجراها طبيب متخصص في الصدمات ومعالج، ونشرت في عام 2012، إلى أن المشاكل المتعلقة بالتقارير الطبية واضحة في جميع حالات الضحايا الصحراويين الذين تم فحصهم.

ويقول الضحايا إنه من الصعب للغاية الحصول على الرعاية الطبية لعدة أسباب: 1) في بعض الأحيان يتم حرمانهم من المساعدة؛ 2) وفي أحيان أخرى، من أجل الحصول على الرعاية، يخفي الضحايا أنفسهم مصدر الإصابات ويقولون إنهم عانوا منها ليس نتيجة للاعتداء عليهم أو التعذيب أو الاستخدام المفرط للقوة ضدهم، ولكن نتيجة لحادث عرضي؛ 3) في حالة نشوب اشتباكات وتدخل الأجهزة الأمنية المغربية مما قد يُخلّف عددا كبيرا من المصابين، فإنّ الضحايا لا يذهبون إلى المراكز الصحية العمومية لتلقي العلاج، لأنه عادةً ما يتم اعتقالهم أو احتجازهم من قبل السلطات بعد ذهابهم إلى تلك المراكز الصحية؛ 4) في الحالات التي تمتلك فيها الأسرة القدرة المالية على تغطية تكاليف العلاج، فإنها تلجأ إلى أخصائيين طبيين لديهم عيادات خاصة، ولكن في هذه الحالات، لا يتم إصدار أي وثيقة أو شهادة يمكن أن تربط الإصابات الموجودة بإجراءات السلطات. وتظهر هذه الظروف مدى الخوف والعجز في توثيق الإصابات والآثار التي يعاني منها الكثير من الضحايا.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في حالات الوفاة الناجمة عن اعتداءات رجال الشرطة، فإن التحقيق الجنائي والتقارير تشكل عناصر أساسية في تحديد سبب وظروف الوفاة. ومع ذلك، في العديد من القضايا الأكثر شهرة في السنوات الأخيرة والتي تنطوي على وفيات أثناء الاحتجاز لدى الشرطة أو كجزء من أعمال عنف من جانب قوات الشرطة، لم تسمح السلطات بإجراء تشريح مستقل للجثث لتحليل الإصابات وتحديد سبب الوفاة، على الرغم من صدور إدانتين في قضايا تتعلق بوفاة صحراويين على أيدي أفراد الشرطة المغربية.

إن أحدث مثال على ذلك هو ما وقع لسعيد دمبر، وهو شاب قُتل في العيون نتيجة اعتداءات الشرطة المغربية في المدينة في الأسابيع التي أعقبت تفكيك مخيم أكديم إزيك في 8 نوفمبر 2010. وقد تم دفن جثة سعيد دمبر بعد ذلك رغم معارضة عائلته، الأمر الذي حال دون إجراء أي تحقيق في الإصابات التي أدت إلى وفاته. وحدثت حالات مماثلة من عدم التحقيق في حالات أخرى من الحوادث التي لم يتم توضيحها بشكل كاف، مثل وفاة الطفل الناجم الكارحي أو بابي الغارغار في أحداث مرتبطة بمخيم أكديم إزيك.

الفصل الرابع عشر. انتفاضة 2005

ومنذ ديسمبر 2004، مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ثم بيوم المرأة العالمي في عام 2005، نظم نشطاء حقوق الإنسان مظاهرات واعتصامات سلمية في العديد من المدن، وخاصة مدينة العيون. وقد جمعت كل هذه المظاهرات بين المطالب المتعلقة بالمفقودين والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين التي كانت قائمة في تلك السنوات. كل هذا أدى، شيئا فشيئا، إلى خروج العديد من الناس إلى الشوارع، مطالبين بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والتنديد بالتعذيب.

بدأنا التحرك في عام 2005، في اليوم التالي لاحتفالات البوليساريو بـ20 مايو. في يوم 21 مايو، خرجت مظاهرة في مدينة العيون استشهد فيها حمدي لمباركي، ونتيجة لذلك بدأ الناس يخرجون إلى الشوارع. لقد ألقوا القبض عليّ وتحققوا من هويتي يوم دفن حمدي لمباركي في العيون. أردنا أن نذهب من بوجدور لحضور الدفن. ومن هناك... بدأ الناس يتظاهرون. سلطانة خيا.

وكان الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت، وانفتاح النظام مع إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وتنظيم المدافعين عن حقوق الإنسان، ورفض خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب في المفاوضات مع جبهة البوليساريو، من بين العوامل التي دفعت الناس إلى كسر حاجز الخوف. وردّت السلطات المغربية بشن حملة قمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الذين حددتهم باعتبارهم قادة هذه الحركة.

وفي أعقاب الانتفاضة التي بدأت في مايو 2005، اندلعت العديد من الاحتجاجات في أماكن مختلفة، وخاصة في الأوساط الطلابية، مما أدى إلى ردود فعل عنيفة من جانب السلطات المغربية. وبدأ العديد من الشباب وحتى القاصرين أيضًا بالمشاركة في هذه الأنشطة الاحتجاجية، مما أدى إلى زيادة القمع والاعتقالات التعسفية وتعذيب القاصرين منذ ذلك الحين.

لقد كانت الانتفاضة تعني الكثير بالنسبة لي وللصحراويين. لقد غيرت الانتفاضة موقف الصحراويين تجاه الاحتلال المغربي غير الشرعي. ولم يعد الصحراويون يخافون قوات الأمن المغربية كثيرا. في السابق لم نكن نستطيع الاستماع إلى الإذاعة الصحراوية. ولكننا الآن نستمع إلى الراديو ونشاهد التلفزيون الصحراوي[5]*. مصطفى لبرس.*

إن هذه العملية التي دخل فيها بعض الشباب من الجيل الجديد إلى دائرة الاعتقالات التعسفية، تشكل نوعا من التنشئة على الآلام، وكأن الاعتقال والتعذيب أمر سيعاني منه كل الصحراويين الذين يتظاهرون علنا من أجل تقرير المصير، كما عبر بعضهم في عدة مقابلات.

وتم تطبيق نفس أساليب التعذيب على عدد كبير من المعتقلين. وكانت عمليات التعذيب التي أبلغ عنها المعتقلون، وخاصة منذ احتجاجات عام 2005، ذات طبيعة جماعية أيضاً. وتم اعتقال مئات الأشخاص خلال تلك الأشهر في محاولة لوقف الاحتجاجات. خلال الانتفاضة والاحتجاجات التي تلتها، كانت هناك هجمات عديدة على المظاهرات السلمية، مع استخدام مفرط للقوة من طرف أجهزة الأمن المغربية. وتمت مداهمة منازل الصحراويين أو اقتحامها دون أمر قضائي، كما تعرض الأشخاص الذين اختفوا أو سجنوا لأسباب سياسية للمضايقة من قبل النظام المغربي والاشتباه في وقوفهم وراء الاحتجاجات.

ولقد كانت لعمليات قمع المظاهرات والاعتقالات التعسفية والتعذيب آثار متناقضة منذ تلك اللحظة. ومنذ تلك الاحتجاجات التي جرت في عام 2005، يقول العديد من الضحايا الذين أجريت معهم المقابلات إنهم فقدوا حاجز الخوف. ولم يعد الصحراويون يشعرون بالوحدة والعزلة بفضل الاتصالات عبر الإنترنت وتنظيم المدافعين عن حقوق الإنسان والاتصالات الدولية التي جعلت من الممكن نشر ما يحدث في الصحراء الغربية وكسر التعتيم الإعلامي الذي كان قائما حتى ذلك الحين. وفي حالة المرأة، هناك إعادة تقييم لهويتها ودورها في نضال شعبها من أجل تقرير المصير. وقد أدى هذا التزايد في المشاركة العامة للمرأة إلى جعلها في كثير من الأحيان هدفاً للقمع القاسي، ولكنه عزز أيضاً هويتها واحترامها لذاتها.

كانت حياتي قبل الانتفاضة روتينية كحياة أي ربة منزل، تحت ضغط مستمر، غير قادرة على التعبير عما أشعر به حقاً. مع الانتفاضة تغير كل شيء. لقد فقدت ذلك الخوف من سلطات الاحتلال. الآن أشارك في كل مظاهرة أستطيع المشاركة فيها، وفي اجتماعات منظمة، وفي أنشطة مثل كتابة الشعارات على الجدران، وخياطة الأعلام الصحراوية، وصنع اللافتات. الذهبة الجماني.

[5] في إشارة إلى البث الإذاعي والتلفزيوني لجبهة البوليساريو من مخيمات اللاجئين بتندوف في الجزائر.

الفصل الخامس عشر: تجريد الهوية الصحراوية

قضية أمينتو حيدر

أُعتقلت أمينتو حيدر وعُذّبت في عام 1987، خلال فترة اعتقالها في مركز الاحتجاز السري التابع لقوات التدخل السريع PCCMIلمدة ثلاث سنوات وسبعة أشهر، ثم تم اعتقالها وتعذيبها مرة أخرى في عام 2005.

في نوفمبر 2009، سافرت أمينتو حيدر، رئيسة جمعية كوديسا للمدافعين عن حقوق الإنسان الصحراويين، إلى الولايات المتحدة لتسلم جائزة مؤسسة ترين عن عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وفي وقت سابق، في عام 2008، تم تكريمها من قبل مركز روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان. وخلال زيارتها، شاركت أيضًا في الدورة الرابعة للجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار، وعقدت اجتماعات مع عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي والسياسيين والجمعيات بهدف رفع مستوى الوعي حول القضية الصحراوية وحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

وعند عودتها إلى بلدها، قررت الحكومة المغربية، بعد احتجازها واستجوابها في مطار العيون لعدة ساعات وسحب جواز سفرها، طردها، بزعم أنها رفضت كتابة "مغربية" في خانة الجنسية على بطاقة الدخول. وفي 14 نوفمبر 2009، وهو تاريخ رمزي بسبب تزامنه مع اتفاقيات مدريد الثلاثية عام 1975، ثمّ رُحّلت الناشطة جواً إلى لانثاروتي الإسباني، محرومة من جواز سفرها. بهذه الطريقة قامت دولة تحتل الصحراء الغربية التي تعتبرها ملكاً لها بطرد مواطن من أراضيها بطريقة تعسفية وغير قانونية تماما.

علاوة على ذلك، فإن حرمان أمينتو حيدر من جواز سفرها هو إجراء لا يوجد له أي مبرر قانوني، كما هو الحال بالنسبة لطردها بشكل تعسفي. ولم تُمنح أمينتو حيدر في أي وقت الحق في الاستئناف أمام سلطة معينة للطعن في قانونية التدابير المتخذة ضدها لتجنب الطرد من بلدها.

وعند وصولها إلى مطار لانثاروتي الإسباني، رفضت الناشطة مغادرة الجناح وصول الرحلات القادمة وانتقدت إسبانيا على قبولها رغم سفرها بدون جواز سفر الذي صادرته الشرطة المغربية. رغم أن أمينتو حيدر كانت تتمتع بإقامة في الأراضي الإسبانية، والتي تم منحها لها منذ بعض الوقت لتلقي العلاج من مشاكلها الصحية الناجمة عن التعذيب الذي تعرضت له في السجن. حاولت أمينتو بعد ذلك شراء تذكرة ذهاب والعودة إلى بلدها عبر شركة طيران كناري فلاي، لكن شركة الطيران رفضت بيعها التذكرة. وأبلغتها الشرطة الإسبانية أنها لا تستطيع مغادرة الأراضي الإسبانية لأنها لا تملك جواز سفر. وعليه فإن بطاقة الإقامة التي سمحت لحيدر بدخول إسبانيا، حسب السلطات الإسبانية، لم تكن وثيقة صالحة لمغادرة البلاد.

وأمام هذا الوضع، وادعائها أن طردها له دوافع سياسية، دخلت أمينتو حيدر في إضراب عن الطعام في نفس المطار الذي وصلت إليه في جزر الكناري. وتسارعت وتيرة التعبئة عبر منصات التضامن مع الشعب الصحراوي لدعم الناشطة. وقد أدى إضراب الناشطة عن الطعام ودعم المجتمع المدني إلى جعل تعامل الحكومة الإسبانية مع الصراع الدبلوماسي أكثر صعوبة. وكان لزاماً عليها أن تستعين بمساعدة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون وجون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي آنذاك، للضغط على المغرب لإيجاد حل. وأصبح الوضع أكثر تعقيدا عندما بدأ السياسيون الإسبان في التعبئة على المستوى البرلماني والسفر إلى الصحراء الغربية للتحقق من وضع حقوق الإنسان.

وفي محاولة لحل النزاع بين الحكومتين المغربية والإسبانية، اقترحت الحكومة الإسبانية في 29 نوفمبر من تلك السنة أن تستعيد الناشطة جواز سفرها عن طريق التقدم بطلب للجوء السياسي في إسبانيا أو، كخيار ثان، الحصول على الجنسية الإسبانية، لكن الناشطة رفضت كلا الاقتراحين. وبعد جهود عديدة، طلبت إسبانيا من المغرب في الرابع من ديسمبر الحصول على إذن للسفر إلى العيون على متن طائرة مجهزة طبيا تحمل الوزير موراتينوس وأمينتو حيدر، ولكن عندما كانت الطائرة تستعد للإقلاع، رفض المغرب منحها الإذن. وتدهورت صحة أمينتو إلى درجة أنهم حاولوا نقلها إلى المستشفى في 10 ديسمبر، لكنها رفضت الرعاية الطبية.

وأخيرا، وبعد جهود متعددة على الصعيد الدبلوماسيين الإسباني، عقب زيارة شقيقتها لها في 17 ديسمبر، وافقت الناشطة على نقلها إلى المستشفى. وفي مواجهة الضغوط المتزايدة، التي انضم إليها الاتحاد الأوروبي، وصفت المغرب عودة حيدر بأنها "قضية إنسانية"، وفي 18 ديسمبر، وبعد 32 يوما من الإضراب عن الطعام، تمكنت الناشطة من العودة إلى الصحراء الغربية على متن طائرة مجهزة طبيا. وألقي القبض على العديد من الأشخاص، وفي بعض الحالات تعرضوا للضرب أثناء توجههم إلى حفل استقبالها.

الفصل السادس عشر. أكديم إزيك

من الأمل إلى القمع

انطلق في 10 أكتوبر 2010 مخيم نظمته عدة عائلات تحت اسم تنسيقية العائلات الصحراوية المطالبة بإنصافها لكونها بدون دخل ولا سكن للمطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية من الحكومة المغربية. وبدأ المخيم بتركيب نحو 40 خيمة على بعد 12 كيلومترا من مدينة العيون، في محاولة لتجنب القمع أو الصراعات التي قد تنشأ عن الاحتجاجات في الشوارع. استقر هناك نحو 170 شخصا، معظمهم من الطلاب والعاطلين عن العمل الذين كانوا يحتجون على انعدام الفرص والتهميش الاجتماعي الذي فرضته عليهم الدولة المغربية لعقود من الزمن. بدأ مخيم اكديم ازيك بالنمو بسرعة منذ الأيام الأولى، ليصل عدد سكانه إلى ما بين 16 ألفاً و20 ألف شخص.

لقد كانت حياة جيدة، كنا نشرب الشاي، نمشي، نضحك معًا، وكنا في حالة جيدة. لقد كان مخيماً جيدًا، لم تكن هناك فضائح أو أي شيء من ذلك القبيل، كانت الحياة تتسم بالهدوء، وكان الناس هادئين للغاية، وكانوا مع أهلهم، وكانت هناك حرية. محمد الأيوبي ولد سالم.

وفي يوم 11 أكتوبر، أرسلت السلطات مجموعة من الشخصيات الصحراوية البارزة إلى المخيم بهدف الدخول في حوار مع السكان، الذين لم يكونوا منظمين بشكل جيد في ذلك الوقت. ومع ذلك، بدأ يزيد حضور رجال الشرطة بشكل موازي. وبدأت السلطات المغربية بناء عدة جدران رملية حول المخيم، مع تواجد عسكري وأمني قوي على جانبي الجدار المحيط بالمخيم. ولم تقدم السلطات أي تفسير لبناء الجدار، بينما كان السكان يراقبون إقامة طوق أمني حوله، تحرس عليه مختلف أنواع قوات الأمن: الجيش، والدرك، والشرطة، والقوات المساعدة، وأعضاء أجهزة الاستخبارات.

تم نصب عدد من نقاط التفتيش على الطريق المؤدي إلى المكان. وفي يومي 16 و17 أكتوبر، وصلت مجموعة من كبار المسؤولين المغاربة من أصل صحراوي لمعرفة ما يحدث، وتعهدوا بالعودة برد من لجنة الحوار في المخيم. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الطائرات المروحية بالتحليق فوق منطقة المخيم مرتين أو ثلاث مرات يوميا. وفي يوم 18 أكتوبر، وصل إلى المخيم مرة أخرى مسؤولون صحراويون بارزون (أعيان القبائل)، بهدف القيام بدور الوساطة وجمع بعض المطالب الخاصة بالمخيم. وفي 21 أكتوبر، عُقدت جولة جديدة من المفاوضات بين المتحدثين باسم المخيم وثلاثة مسؤولين كبار من وزارة الداخلية المغربية (ثلاثة محافظين: إبراهيم بوفوس، ومحمد طريشة، ومحمد الإبراهيمي).

صمد المخيم بفضل تضامن الصحراويين دون أي طرف آخر، كما انضمت إليه تدريجيا مجموعات مهمشة أخرى، مثل عمال شركة فوسبوكراع، والنساء المطلقات، والسجناء السياسيين السابقين، وكانوا دائما يحملون مطالب اجتماعية، مما يدل على القدرة التنظيمية الصحراوية. ولم تحدث أية مشاكل تتعلق بالنظام العام بسبب الصحراويين أثناء المخيم. وقد أدى مقتل الطفل الكارحي الناجم البالغ من العمر 14 عامًا على يد أفراد من الدرك الملكي في 24 أكتوبر إلى توقف عملية الحوار الجارية وأدى إلى فترة حداد استمرت ثلاثة أيام في المخيم. وفي أعقاب جريمة قتل الصبي، منعت السلطات المغربية الصحفيين الأجانب المعتمدين في المغرب، وخاصة الصحفيين الإسبانيين، من السفر إلى مدينة العيون.
استؤنفت المحادثات في 26 أكتوبر، حيث وتم الاتفاق على إجراء إحصاء للمخيمين ومطالبهم تمهيداً للتوصل إلى حل شامل. وبعد ذلك، بدأت السلطات، وسط تغطية إعلامية واسعة النطاق، بتوزيع مساعدات فردية كوسيلة لثني الناس عن البقاء في المخيم، باستخدام بطاقات الإنعاش الوطنية (نوع من المساعدات الاجتماعية يقدمها المغرب تعرف

باسم "الكارتيات"). وفي 2 نوفمبر 2010، أصدرت لجنة الحوار بياناً استنكرت فيه وأدانت مثل هذه الممارسات ورفضت الحلول الفردية. انعقدت جولة جديدة من الحوار بمشاركة مباشرة من وزير الداخلية المغربي السيد الطيب الشرقاوي وأعضاء لجنة الحوار. وقد انعقد آخر اجتماع يوم 4 نوفمبر، حيث تم التوقيع على اتفاق مبدئي، تلتزم بموجبه الحكومة المغربية بتنفيذ قروض السكن والتشغيل بشكل تدريجي، على أن يبدأ تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاق يوم الاثنين 8 نوفمبر 2010. وقد تزايدت المناقشات حول حق تقرير المصير كحق يشمل كل المطالب الاجتماعية المرفوعة بعد التدخل العنيف الذي تعرض له المحتجون الصحراويون والحصار العسكري ومحاولة التلاعب بمطالبهم. بدأت عملية تفكيك المخيم العنيفة فجر يوم 8 نوفمبر 2010. قُتل صحراويان وثمانية من رجال الشرطة بين الاشتباكات التي وقعت عند تفكيك المخيم وفي الاحتجاجات التي تلتها في العيون، في رد فعل وصفه المدافعون عن حقوق الإنسان بأنه "غضب شديد" لم نشهد مثله من قبل.

استيقظت في الصباح الباكر من يوم الإثنين 8 نوفمبر للصلاة. حلقت طائرة هليكوبتر فوق المخيم، مما أحدث الكثير من ضجيج بسبب ضوضاء مروحياتها. وبمجرد أن خرجت من الخيمة لأرى ما يحدث، رأيت شاحنات عسكرية كبيرة متجهة نحو المخيم. وبعد لحظات سمعت صراخ النساء والأطفال، فذهبت إلى الخيام القريبة لإيقاظ الناس. اتجهت إلى يساري فرأيت الشاحنات العسكرية تسحق الخيام، بينما كانت طائرة الهليكوبتر تحلق فوق المخيم وتطلق الغاز المسيل للدموع. وكان هناك دخان في جميع أنحاء المخيم. لم أستطع رؤية أي شيء. لقد أصيب الجميع داخل المخيم بالذعر وهربوا في جميع الاتجاهات. لقد صادفت فتاة كانت ترشد امرأتين كبيرتين في السن، إحداهما والدتها. أمسكت بيدها وبدأنا بالسير خارج الدخان الكثيف. كلما واجهنا مجموعة من الشرطة المسلحة، كنا نغير الاتجاه ولا نعرف هل كنا نسير باتجاه الشمال أم الغرب. وكان الجنود يضربوننا بالعصي. التقينا بمجموعة كبيرة من الشباب الصحراوي الذين شكلوا صفوفًا لحمايتنا وشكّلوا طريقًا للناس، ولاسيما للأطفال والنساء والمسنين. البلي السالكة.

وبحسب البيانات المتاحة، تم في نهاية المطاف اعتقال نحو 300 مدني خلال تفكيك المخيم والعنف الذي تلاه في العيون. تم إطلاق سراح ما يقرب من 100 شخص دون توجيه اتهامات إليهم في أول 48 ساعة، لكن جميعهم تقريبا تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب. وبعد ذلك، وفقًا للبيانات المتوفرة:

- أعتقل 160 صحراويا في "السجن لكحل" بالعيون.
- حُوكم أربعة معتقلين ابتدائياً وحُكم عليهم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر دون حضور عائلاتهم ودون تمثيل قانوني لهيئة الدفاع عنهم.
- أرسل 20 منهم إلى سجن سلا في المغرب في انتظار محاكمتهم أمام محكمة عسكرية.
- أفرج مؤقتا عن 20 صحراويا.

لقد مثّلت تجربة مخيم أكديم إزيك تمرينًا في تقرير المصير بالنسبة للصحراويين، وأظهرت وضعهم من التهميش الاجتماعي وقدرتهم التنظيمية. كما سلطت الضوء على عدم تسامح النظام المغربي مع المطالب السلمية للشعب الصحراوي، فضلاً عن خطر اللجوء للعنف رداً على قيام النظام بإغلاق المنافذ السياسية.

الفصل السابع عشر. طريقة العمل

أشكال العنف ضد السكان المدنيين الصحراويين

منذ بداية الصراع والاحتلال المغربي للصحراء الغربية، اتخذت انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان الصحراويين أنماط عمل وطرق مختلفة. وتكشف هذه الأنماط عن أساليب عمل النظام المغربي، وخاصة قواته العسكرية والشرطية، بهدف السيطرة على الأراضي والسكان الصحراويين.

إن الاحتلال والنزاع العسكري على أرض الصحراء، ولاسيما بين 1975 و1979، تضمن مجموعة من العمليات الممنهجة القائمة على أعمال القوات العسكرية والأمنية والتي كان لها نطاق وتأثير هائلين على السكان الصحراويين.

وشهدت هذه الفترة قصف المدنيين، وتهجير اللاجئين، وعمليات اضطهاد واسعة النطاق في الصحراء، والنهب، واحتجاز السكان، والاعتقالات والاختفاءات واسعة النطاق.

في ذكرياتي الأولى، بدت السمارة وكأنها مدينة محاصرة، مع وجود كثيف للجنود المغاربة والدرك والقوات المساعدة بقيادة وزارة الداخلية وأفراد الشرطة وجنود قوات التدخل السريع ورجال الشرطة السرية المتنكرين بملابس مدنية، إلخ. كانت السمارة بمثابة مدينة محاصرة بكل معنى الكلمة. كان من المستحيل وغير المعقول أن نتجول في المدينة ليلاً؛ حيث كانت دوريات كافة الأجهزة الأمنية تجوب الشوارع وتلقي القبض على كل من لم يلتزم بـ"حظر التجوال" المفروض. أعلي عمار بوزيد.

لقد حدثت معظم انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الصحراويين بشكل جماعي. وفي السنوات الأولى للاحتلال، وقعت عمليات عسكرية ضد مخيمات المدنيين أو تهجير قسري لمجموعات بأكملها. وعلى نحو مماثل، حدثت حالات اختفاء قسري جماعي خلال السنوات الأولى من الصراع المسلح، حيث تم احتجاز مجموعات عائلية أو أفراد في سياقات مختلفة. ولم تكن هذه أفعالاً معزولة أو أحداثاً وقعت في أماكن معينة من البلاد فقط. علاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات لها طابع مماثل وتم تنفيذها بأوامر من نفس السلطات المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتكاب انتهاكات معينة (مثل الترحيل أو النقل القسري للسكان؛ السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ والتعذيب؛ والاختفاء القسري للأشخاص) كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين ومع العلم بمثل هذا الهجوم، قد يشكل جرائم ضد الإنسانية.

إن ممارسة الاختفاء القسري في الصحراء الغربية، على سبيل المثال، كانت ممنهجة ومنتشرة على نطاق واسع خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1991، وبالتالي يمكن تصنيفها كجريمة ضد الإنسانية. اختفى ما لا يقل عن 490 شخصًا في مراكز احتجاز سرية وأُطلق سراحهم بعد سنوات طويلة من السجن والتعذيب. ولا يزال هناك ما بين 360 إلى 460 مفقودًا حتى يومنا هذا؛ 207 أشخاص أعلنت الدولة عن مقتلهم في مراكز سرية و144 آخرين في عمليات عسكرية؛ وما لا يقل عن 100 شخص آخرين أعلنت منظمات صحراوية عن فقدان مصيرهم. وقد وقعت جميع حالات الاختفاء القسري المذكورة أعلاه في مراكز احتجاز سرية، بعضها كان يعمل على شكل معسكرات اعتقال. وفي حالات الاختفاء القسري، رفضت السلطات المغربية الاعتراف بحرمان الضحايا من حريتهم وأخفت مصيرهم ومكان وجودهم، في محاولة لإخفاء آثارهم عن عائلاتهم. وقد حدثت هذه الأفعال بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع، مما أدى إلى حرمان مئات الضحايا من حماية القانون.

لقد تم إهمال حياة المعتقلين والمختفين إلى درجة تركهم ليموتوا ببطء في ظروف قاسية من الفقر والإساءة وسوء التغذية والمرض. إن عدم توفر العلاج لهذه الأمراض وسوء التغذية الحاد الذي يعانون منه لسنوات أدى إلى فقدان العديد من الأشخاص لحياتهم أو بقائهم على حافة الحياة والموت.

وقد دُفن هؤلاء المتوفين في أماكن لم يتم استخراج رفاتهم منها للتعرف على هوياتهم أو تحديد سبب وظروف وفاتهم. ونتيجة لذلك، لم تتم إعادة رفاتهم إلى ذويهم، وبالتالي فإن نمط الإخفاء الذي تعرض له المعتقلون المختفين استمر حتى بعد وفاتهم.

إن الإجراءات المتخذة ضد السكان المدنيين الصحراويين تظهر مستوى من التنسيق ومركزية المعلومات، وتقييم وضع المعتقلين، وجمعهم بشكل تدريجي في مرافق مختلفة. كل ما سبق يشير إلى وجود سلسلة مركزية هرمية للقيادة والتنسيق بين قوات الأمن المختلفة في أجهزة الدولة المغربية، حيث كانت عمليات الاعتقال الأولية على يد قوات الجيش المغربي أو القوات المساعدة في الصحراء، وكذلك من قبل قوات الدرك الملكي والشرطة القضائية أو قوات التدخل السريع التابعة لجهاز الشرطة.

وكانت مراكز الاحتجاز السرية تحت حراسة الجيش وأجهزة المخابرات، مثلما هو حال معتقل درب مولاي الشريف، أو من قبل شرطة التدخل السريع كما هو حال مراكز الاعتقال السرية PCCMI، أو من قبل القوات المساعدة تحت

القيادة العسكرية مثل آكدز أو قلعة مكونة. ومن بين الأشخاص المعتقلين والمختفين الذين شملتهم هذه الدراسة، 16% فقط كانوا محتجزين في مركز سري واحد فقط؛ أما الباقي فقد خضعوا للاعتقال في مركزين مختلفين أو أكثر. كان المعتقلون ينقلون بطرق مختلفة، عن طريق الجو والبر.

وحدثت عمليات النقل في فترات مختلفة، ولكن بنفس الطريقة: على متن شاحنات حيث عانى المعتقلون من ظروف غير إنسانية، مع إخفاء الطرق أو الوجهات، ومن خلال التنسيق بين قوات الشرطة المختلفة أو الدرك الملكي مع القوات المساعدة المسؤولة عن الاحتجاز في أماكن مثل آكدز. وكان التنسيق بين القوات العسكرية والشرطية لتنفيذ عمليات الاعتقال والإخفاء القسري كاملاً، ووفقاً لخطط متفق عليها على مستوى عال من هرم القيادة الأمنية. وكان هناك تنسيق أيضاً في المعاملة التي تلقتها مجموعات المعتقلين المختلفة طيلة الفترة داخل كل مجموعة، بمشاركة مختلف القوى المسؤولة عن الاعتقال والاحتجاز والاستنطاق. وفي كل هذه الحالات، شاركت مجموعات استخباراتية مكلفة بجمع المعلومات في عمليات الاستنطاق.

وكانت المراكز السرية تعمل برقابة صارمة ليس فقط على المعتقلين، بل أيضاً على أنشطتهم وفعالياتهم وكذلك على المسؤولين عنها. وقد تم الاحتفاظ بسجل منهجي لكل هذا في وثائق وأرشيفات تحت رقابة صارمة. ويوضح وجود مراكز اعتقال سرية مثل PCCMI أو مركز آكدز، أو قلعة مكونة، وجود نمط منهجي للمراقبة والتتبع يوثق كل الأحداث اليومية في هذه المراكز، خلال كل من نوبات الثلاث (من الساعة 5 صباحًا إلى 1 ظهرًا؛ ومن الساعة 1 ظهرًا إلى 9 مساءً؛ ومن الساعة 9 مساءً إلى 5 صباحًا). في كل نوبة تُمارس الرقابة مرتين، أي كل ساعة (عند تمام رأس الساعة) من قبل رئيس الجناح ومن قبل رئيس القسم (عند كل نصف ساعة). وبالتالي فإنّ مراقبة المركز والمحتجزين تحدث كل 30 دقيقة.

تُعيّن نقاط التفتيش المختلفة والمراقبة والمسؤوليات اللوجستية بشكل دائم، وتُسجل كل الملاحظات في سجلات ودفاتر المراقبة مع تسجيل أرقام التعريف الأمني لأعضاء تلك الأجهزة. وفي جميع الأحوال لم يتم تسجيل أسماء ولا مناصب الأشخاص المعينين. احتوت السجلات فقط على الختم والتوقيع واسم المسؤول عن أعلى سلطة في المنطقة.

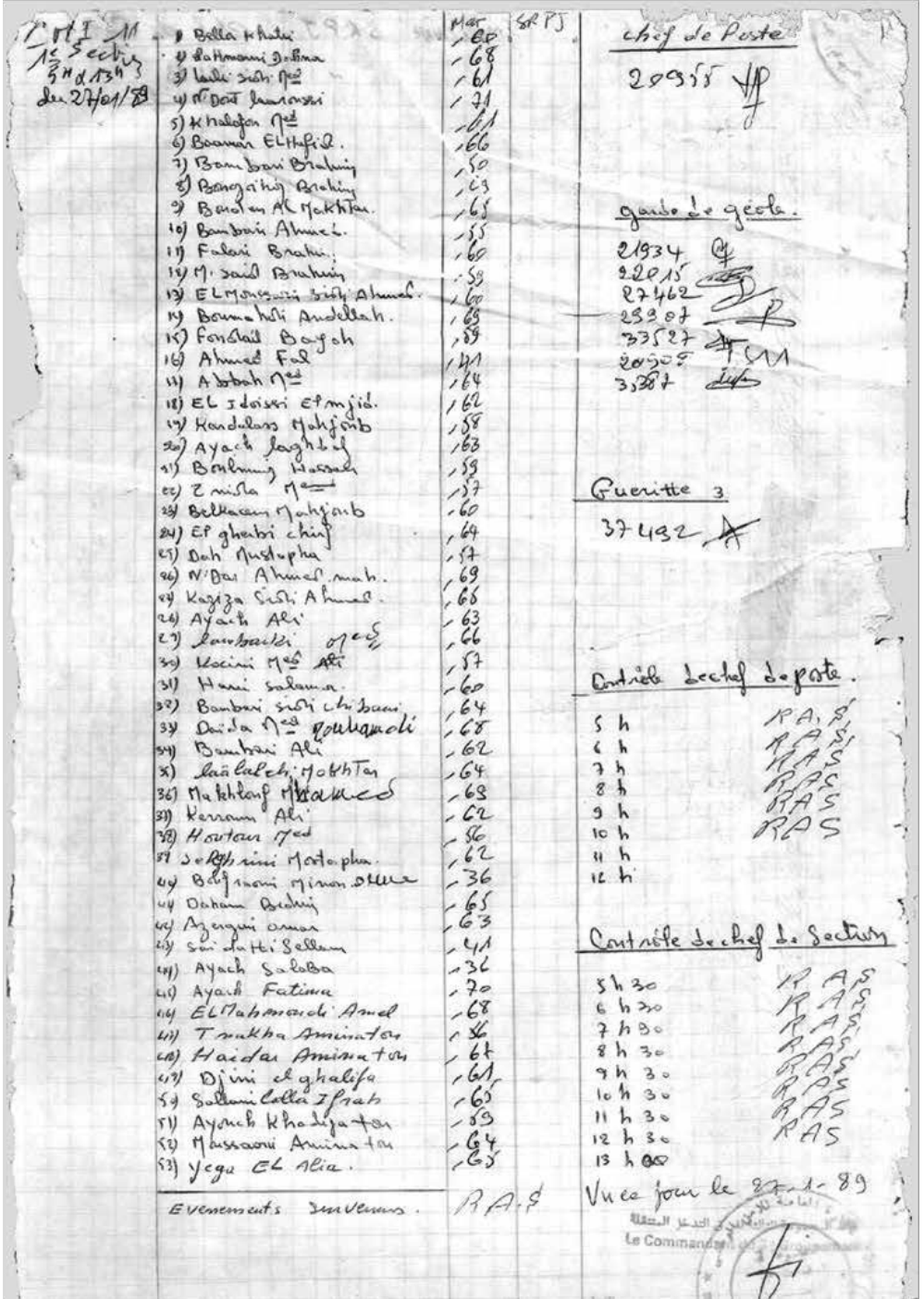

1ère Section
3ème à 13h
du 27/01/89

		SR PJ
1) Bella Khalti	60	
2) Bahmani Zohra	68	
3) Laidi Sidi Mohd	61	
4) Ait Dad Ismail	71	
5) Khaldoun Mohd	61	
6) Boamar El Hafid	66	
7) Bambai Brahim	50	
8) Bengrahig Brahim	63	
9) Benaten Ali Mokhtar	65	
10) Bambai Ahmed	55	
11) Falai Brahim	60	
12) M. said Brahim	59	
13) El Mansouri Sidi Ahmed	60	
14) Boumahdi Abdellah	69	
15) Fenaiel Bagdad	59	
16) Ahmed Fal	41	
17) Abdah Mohd	64	
18) El Idrissi Et mjid	62	
19) Kandalass Mahjoub	58	
20) Ayach Laghdaf	63	
21) Berkmouy Hassan	59	
22) Zmirla Mohd	57	
23) Bellacem Mahjoub	60	
24) El ghabi chiq	64	
25) Dah Mustapha	57	
26) N'Dai Ahmed mah.	69	
27) Kaziza Sidi Ahmed	66	
28) Ayach Ali	63	
29) Lambardi Mohd	66	
30) Kacimi Mohd Ali	57	
31) Hami Salama	60	
32) Bambai Sidi chibani	64	
33) Daida Mohd Boulhamali	68	
34) Bambai Ali	62	
35) Laalalchi Mokhtar	64	
36) Makhlouf Mohamed	63	
37) Kerroum Ali	62	
38) Houtaia Mohd	56	
39) Serghini Mostapha	62	
40) Belghami Mimoun	36	
41) Dahane Brahim	65	
42) Azeguini amar	63	
43) Sidi Lahi Sellam	41	
44) Ayach Saleha	36	
45) Ayach Fatima	70	
46) El Mahamadi Amel	68	
47) Tmakha Aminatou	36	
48) Haidar Aminatou	64	
49) Djini el ghalifa	61	
50) Sallami Lalla Ifrah	65	
51) Ayoub Khadijatou	59	
52) Maassaoui Aminatou	64	
53) Yega El Alia	65	

Evenements Inversons. RAS

Chef de Poste

29955 HP

Garde de garde.

21934
22015
27462
23207
33527
20305
35287

Guerite 3

37432

Contrôle du chef de poste.

5 h	RAS
6 h	RAS
7 h	RAS
8 h	RAS
9 h	RAS
10 h	RAS
11 h	
12 h	

Contrôle du chef de Section

5 h 30	RAS
6 h 30	RAS
7 h 30	RAS
8 h 30	RAS
9 h 30	RAS
10 h 30	RAS
11 h 30	RAS
12 h 30	RAS
13 h 00	

Vue ce jour le 27-1-89

Le Commandant

في حالة الصحراء الغربية، ومنذ الاحتلال المغربي للإقليم عمليا، شاركت السلطات الحاكمة (الممثلة في منصب الوالي) وكبار المسؤولين في الشرطة أو الجيش بشكل مباشر في قمع السكان المدنيين.

أخذوني مباشرة إلى الرباط، وتحديدا إلى وزارة الداخلية. وضعوني أمام الوالي الذي كان في ذلك الوقت هو حفيظ بن هاشم، والذي كان معه ولاة ما يسمونه "الأقاليم الصحراوية"، والي الداخلة والسمارة والعيون وبوجدور، ومن بينهم الصالح زمراك. سألوني: "لماذا تريدون الهروب؟ في حين أن الملك الحسن الثاني يعتني بكم، ويوفر لكم المساكن والوظائف، لماذا تهربون أيها الشباب وتتنازلون عن كل هذا؟" وأسئلة أخرى من ذلك القبيل. محجوب أولاد الشيخ.

وفي معظم حالات الاحتجاز في أوقات مختلفة، سواء في حالات الاختفاء القسري أو في حالات الاحتجاز التعسفي الأخيرة، جرت محاولات لإجبار الضحايا على التعاون مع معذبيهم. وقد بدأت محاولات تحويل الضحية إلى متعاون منذ بداية الاعتقالات، في محاولة لتغيير أفكار المعتقلين، وعرض عليهم معاملة جيدة خلال فترة اعتقالهم مقابل تعاونهم. وفي أغلب الأحيان، كانت هذه العروض للتعاون مجرد جزء آخر من التعذيب. وقد تكررت نفس الممارسات مع بعض المعتقلين في قضية الاعتقالات التي أعقبت تفكيك مخيم أكديم إزيك في نوفمبر 2010، في محاولة لإجبار بعض المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب على الإدلاء بشهاداتهم ضد منظمي المخيم.

وتشكل الاعتقالات التعسفية أيضًا جزءًا من أسلوب العمل هذا الذي نتحدث عنه في هذا الفصل. وقد أُعتقل ما يقرب من 30% من المعتقلين الذين تم جمع شهاداتهم لهذه الدراسة أكثر من مرة. إن ممارسة الاعتقالات دون أمر قضائي منتشرة على نطاق واسع في الصحراء الغربية ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. وتتم هذه الاعتقالات دون أي ضمانات للضحايا، حتى عند عرضهم على سلطة قضائية، وذلك عمليا حتى يومنا هذا، حيث تسيطر سلطة الأجهزة الأمنية على السلطة القضائية. وفي القضايا المشمولة في هذه الدراسة، لم تظهر المحاكم المغربية في الصحراء الغربية أي استقلالية لا في المحاكمات ولا في التحقيقات.

وتشمل الممارسات الأخرى الشائعة اليوم مراقبة التنقل ومضايقة الأشخاص المشاركين في المظاهرات العامة، ولاسيما تلك المخصصة للدفاع عن حقوق الإنسان أو تنفيذ أنشطة تدعم القضية الصحراوية. ولم يقتصر التحكم في المظاهرات العامة على قمع المظاهرات السلمية في الشوارع من أجل تقرير المصير أو عندما يتم تنفيذ أعمال تضامن مع السجناء الصحراويين في أوقات مختلفة، بل امتد أيضا إلى التهديد المسبق بالمشاركة في المظاهرات.

وأصبحت مراقبة الأشخاص المفقودين السابقين واضحة بعد لحظات من إطلاق سراحهم. وكانت العلاقات مع المعتقلين السابقين تشكل خطرا على الصحراويين الآخرين، الذين قد يتعرضون للمضايقة أو الاحتجاز بسبب اعتبارهم مشبوهين لإظهارهم التضامن مع هؤلاء المعتقلين السابقين. وبالنسبة لهؤلاء الأفراد، فإن مغادرة المدينة أو الارتباط بأفراد آخرين أو مدافعين عن حقوق الإنسان قد يؤدي إلى مزيد من الاعتقالات. لقد كان هذا التحكم في الحركة في جميع أنحاء الإقليم آلية أساسية ونمط ممنهج للسلطات المغربية في الصحراء الغربية منذ الاحتلال العسكري في عام 1975.

إنّ السيطرة على المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام هي جزء من الحياة اليومية في الصحراء الغربية. وعلى الرغم من أن الصحراء الغربية تشهد صراعا قائماً، حيث أن وجود بعثة للأمم المتحدة هي خير دليل على ذلك، إلاّ أن هذا الصراع يعدّ في الوقت نفسه واحد من أكثر الصراعات إهمالا. ولا يرتبط هذا الإهمال بانتشار الصراعات والدمار والموت في عالمنا اليوم فحسب، بل أيضاً بالسياسة المذكورة أعلاه المتمثلة في السيطرة على المعلومات ووضع حدود لنشاط وسائل الإعلام في البلاد. كما حدث في قضية مخيم أكديم إزيك، وفي وقت سابق، في محاكمة نشطاء حقوق الإنسان الذين سجنوا بعد سفرهم إلى مخيمات تندوف في عام 2009، حيث تعرض عدد من الصحفيين للاعتداء في قاعة المحكمة ذاتها. وتسعى هذه الممارسة إلى منع وجود شهود على الممارسات التعسفية للدولة المغربية. وفي كثير من المناسبات، تعرض الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجان التحقيق، أو الصحفيين، أو المراقبين من بلدان أخرى، للمراقبة، أو التهديد، أو الاعتقال التعسفي.

منذ أن حدثت المحاكمة الوحيدة أمام القضاء المدني التي عُقدت خلال فترة الاختفاء القسري في عام 1980 ضد ما يعرف بمجموعة الـ26، كانت ظروف المحاكمات التي عقدت ضد المعتقلين الصحراويين، في معظم الحالات، تعسفية تماما، مما ترك المتهمين، الذين كانوا هم أنفسهم ضحايا للتعذيب، عاجزين تماما عن الدفاع عن أنفسهم.

ويُتهم معظم المعتقلين حاليًا بارتكاب ما يصل إلى ثمانية أو عشرة أو اثنتي عشرة نوعًا مختلفًا من الجرائم المتعلقة بالمشاركة في أعمال احتجاج سلمية، بالإضافة إلى جرائم مثل حرق السيارات أو العنف. ومن بين أوجه القصور الأخرى في الضمانات عدم وجود توثيق طبي لحالات التعذيب في أغلب الحالات. وعلى الرغم من الشكوى العديدة عن التعذيب، فإن المعتقلين الصحراويين لا يحصلون إلا على القليل من العناية الطبية بعد اللجوء إلى الأطباء المستقلين القادرين على تقييم إصاباتهم. وحتى لو نجحوا في الحصول على تلك التقارير، فإنّها لا تعدو أن تكون شهادات إصابة، وفي معظم الحالات لا تشير إلى سبب الإصابات، وفي أي من الحالات التي تم تحليلها لم تُتبع المعايير الدولية للتحقيق في حالات التعذيب، مثل تلك المنصوص عليها في بروتوكول اسطنبول. ولم تؤد أي من الحالات التي تم تحليلها في هذه الدراسة، أو تلك التي أصبحت معروفة علناً بسبب التعذيب، إلى مقاضاة المسؤولين عنها أو إدانتهم. وتظل كل هذه الحالات دون عقاب إلى غاية يوم الناس هذا.

وتعكس كل هذه القضايا تحولاً في نهج السلطات المغربية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. لقد تغيرت الأمور منذ بداية الصراع ونهاية نظام الحسن الثاني إلى الوضع الحالي. ومع ذلك، في حين أن عملية التحول الديمقراطي في المجتمع المغربي قد أحرزت تقدما، على الرغم من كل العقبات والانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان، فإن حالة الطوارئ الاستثنائية لا تزال سائدة في الصحراء الغربية. وتهدف هذه الاستثنائية إلى السيطرة على السكان ومنع التوصل إلى حل للصراع.

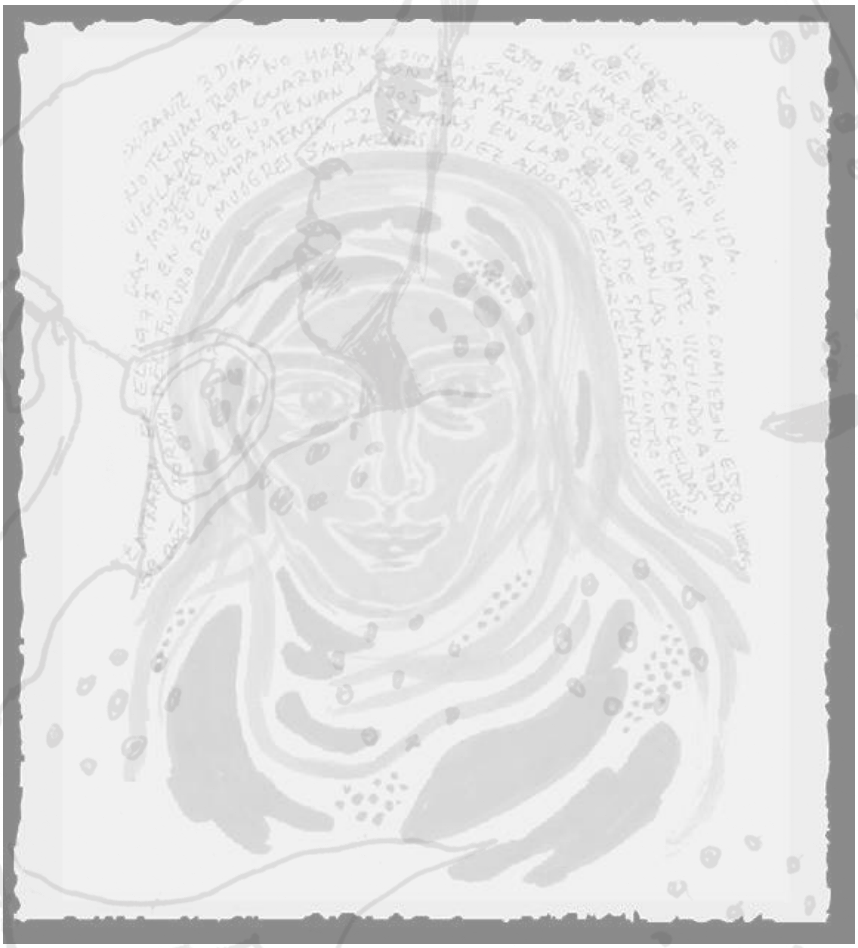

المجلد الثاني

الفصل الأول: عواقب انتهاكات حقوق الإنسان

لقد تم تدمير مسار حياتي.
أمينتو محمد حسينة منصور.

لقد انقطعت حياة الآلاف من الصحراويين بشكل مفاجئ بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرضوا لها. ومن ناحية أخرى، أدى تأثير الخسائر المادية والتهجير من أراضيهم إلى اضطراب وتدهور الظروف المعيشية للنازحين واللاجئين الصحراويين. ولا يزال تأثير الرعب والعواقب الصحية والنفسية مستمرا في كثير من الحالات حتى يومنا هذا، كما هو الحال بالنسبة لأسر الأشخاص المختفين. بالنسبة لأولئك الذين احتجزوا في مراكز احتجاز سرية أو تعرضوا للاعتقال التعسفي، فإن السجن والتعذيب تركا ندوبًا صحية كبيرة. لقد عانى اللاجئون من فقدان أراضيهم وعالم علاقاتهم وسبل عيشهم. وقد عانى المعتقلون السابقون، بعد إطلاق سراحهم، من عواقب الوصمة الاجتماعية، وفقدان شبابهم، وفرصهم في التنمية الشخصية، بما في ذلك الدراسة أو أنشطة العمل التي كانوا يشاركون فيها في وقت الأحداث تطلعاتهم إلى التقدم على الصعيد الاجتماعي. هناك أمران يصفان بشكل عام التأثير على الضحايا الصحراويين: تجربة الخسارة والشعور بالظلم.

العواقب النفسية والاجتماعية

عانت أغلبية الضحايا (95.4%) من تدهور خطير في ظروفهم المعيشية وشعروا بأن خطط حياتهم قد توقفت (89.66%) نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها. وكانت هناك عواقب أخرى مهمة للغاية وهي الانفصال والابعاد (27.2%). وأفاد خمسهم (19.54%) بأنهم يعانون من آلام مزمنة ويحتاجون إلى الاستشفاء، ولاسيما نتيجة التعذيب. وبالمثل، أفاد واحد من كل عشرة أشخاص أنهم عانوا من اضطرابات في الأكل أو النوم، في حين أشار 8.81% منهم إلى الكسور والإعاقات الجسدية أو الحسية نتيجة للعنف الذي تعرضوا له. وأفادت الأقلية من الضحايا (4.60%) بالتعرض للوصمة الاجتماعية نتيجة للعنف، وخاصة في حالة الأشخاص المختفين المؤقتين السابقين وأقارب الأشخاص المفقودين. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه النسب المأوية تم إحصاؤها بناءً على الروايات العفوية للضحايا.

عواقب نفسية اجتماعية			
العواقب النفسية والجسدية	تأثير حيوي	العزل الاجتماعي	الحياة الجنسية والنوع الجنساني
الجروح والكسور والاستشفاء	انقطاع مشروع الحياة	الانفصال أو الإبعاد	الهوية الجنسانية
الألم المزمن. الإعاقة الجسدية أو الحسية			
اضطرابات في الأكل أو النوم	تدهور الظروف المعيشة	الوصمة الاجتماعية	الحياة الجنسية
48.5%	95.8%	30.7%	10.34%

وأفاد سكان الصحراء الغربية بمزيد من العواقب النفسية والجسدية والعواقب الصحية والتأثيرات على الحياة الجنسية والهوية الجنسانية، في حين أفاد سكان مخيمات تندوف بمزيد من العواقب الاجتماعية مثل العزلة أو الإبعاد أو الوصم، أي تأثير أكبر على فقدان الدعم الاجتماعي أو الاقتلاع أو الانفصال الأسري القسري. وتكون هذه التأثيرات أكبر أيضًا بالنسبة لأسر المفقودين.

الأثر النفسي والاجتماعي لانتهاكات حقوق الإنسان

أفاد 92.72% من المشاركين في البحث بأنهم تعرضوا لتأثير عاطفي قوي للغاية في وقت الأحداث، وما زال ما يقرب من ثمانية من كل عشرة ضحايا (78.16%) يتأثرون بالانتهاكات في الوقت الراهن، حيث نلاحظ أن هذا التأثير أكبر بين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات (83.61%) مقارنة بسكان الصحراء الغربية (73.38%). وتظهر هذه البيانات مستوى التأثير النفسي وأهمية برامج الرعاية النفسية والاجتماعية في دعم الضحايا في كلا الموقعين. وأفاد ما يقرب من ثمانية من كل عشرة ضحايا بتأثير قوي على المجتمع (77.4%)، وهو تأثير أكبر بكثير بالنسبة للأشخاص في المخيمات (89.3% مقابل 66.9%). إن الشعور باليأس والخسارة كشعب يظهر بقوة اليوم أيضًا، نظرًا لأن هذا صراع لم يتم حله بعد ويتفاقم منذ سنوات عديدة، مما يزيد من الشعور الفردي بالانزعاج.

وفي حالة الصحراء الغربية، فإن المعاناة كانت تحدث في صمت في أغلب الأحيان. لقد احتفظ كل شخص بتجاربه وألمه في قلبه لسنوات، وفي كثير من الأحيان بالكاد يشاركها مع عائلته. إن التعمق في هذه التجربة الحميمة والجماعية يساهم أيضًا في إعطاء معنى اجتماعي لتجربة الشعب الصحراوي. وقد أدى جمع الشهادات ومعالجة آثار انتهاكات حقوق الإنسان إلى تحريك العديد من تلك التجارب المؤلمة.

أنا آسف جدًا لأنني لم أتمكن من مواصلة شهادتي بسبب حالتي المعنوية. دموعي لم تسمح لي بالحديث؛ لقد تأثرت بشدة عندما تذكرت صورة أختي الصغيرة. لا نزال نعاني من الخوف والرعب. ماء العينين البوساتي.

ورغم القوة الهائلة التي أظهرها الضحايا والناجون الصحراويون، انطلاقا من قناعتهم بمطالبهم وظلم الانتهاكات، فإن هذا لا يعني عدم وجود الألم والتأثير.

هناك قمع كبير في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية، ولكننا على أرضنا ونستطيع أن نرى البحر، ونحن نناضل يوميا للحصول على حقوقنا. بينما نحن هنا في وضع خطير للغاية وصعب للغاية وقاسٍ للغاية. لعروسي عبدالله السالك.

وفي اللجوء، ومع مرور الوقت وعرقلة توقعات العودة وإجراء الاستفتاء، أصبح من الصعب للغاية من الناحية النفسية التعامل مع سياق الوضع المؤقت الذي استمر لعقود من الزمن. كما أن هذه السياسات تعيق محاولات إعادة بناء حياتهم ومشروعهم الجماعي، الذي أصبح تحت رحمة المفاوضات السياسية المتوقفة منذ سنوات من قبل المغرب ومبادرات الأمم المتحدة التي لا تزال مشلولة.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الانتهاكات التي تظهر في هذا البحث ليست أحداثا تجاوزها الزمن، بل هي انتهاكات لحقوق الإنسان وعواقبها لا تزال قائمة إلى يوم الناس هذا. وعلى وجه الخصوص، فإن التأثير النفسي للاختفاء القسري يعمل على تجديد الشعور بالخسارة.

محرومون من الحق في الهوية

لقد استندت انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية إلى فرض هوية لا يعتبر الضحايا أنها تمثلهم. وحتى ضحايا الاعتقال أو الاختفاء المؤقت تعرضوا للتعذيب في مناسبات عديدة، واتهموا بعدم الرغبة في أن يكونوا مغاربة، أو بعدم احترام المملكة المغربية، أو بالرغبة في أن يكونوا صحراويين، أو بأنهم من "البوليساريو". وكان التعذيب يُستخدم لكسر الهوية الاجتماعية للضحايا، وشعورهم بالانتماء، وفرض هوية جديدة بالقوة.

ويجد الصحراويون في مخيم اللاجئين أنفسهم في وضع مؤقت مستمر، حيث لا يعتبرون مواطنين لأي بلد. وفي أماكن أخرى، حصلوا على هويات البلدان المضيفة لهم، ولكنهم واجهوا أيضًا العديد من المشاكل في تسوية أوضاعهم أو الحصول على تصاريح العمل. وفي حالات أخرى تم اعتبارهم من عديمي الجنسية أو ما يسمى "بلا وطن". وتسلط هذه الأمثلة الضوء على الفراغ السياسي الذي يكتنف صراع الصحراء الغربية، ولكنها تسلط الضوء أيضا على كيفية ارتباط هذه المشكلة بالوضع اليومي لضحايا الصحراء الغربية.

التأثيرات عبر الأجيال والصدمات المتكررة

لقد كانت عواقب انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ذات تأثير ممتد عبر الأجيال. ومن ناحية أخرى، كانت للانتهاكات المستمرة عواقب وخيمة على الأجيال الثلاثة التي تعيش في سياق اللجوء أو الاحتلال. ومن ناحية أخرى، هناك انتهاكات مثل الاختفاء القسري التي لا تزال لها آثار ساطعة حتى يومنا هذا. كما أثّرت حالات جديدة من الاعتقالات التعسفية والتعذيب على الأجيال الشابة. لقد أدت عواقب الأحداث المؤلمة إلى تغيير عمليات التنشئة الاجتماعية للأجيال المتعاقبة وأنماط التواصل الأسري، مما أدى إلى تشكيل السرديات حول الماضي وتحديد خطط الحياة بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، فإن المناخ الاجتماعي والتهديدات ضد الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان لا تزال تؤثر على الحياة اليومية للصحراويين.

إنّنا دائمًا نفكر في استقلال بلادنا، ولكن لا شيء يحدث، لا سبيل إلى ذلك، وبدأتُ أُفكر أن نفس الذي حدث لي سوف يحدث لابني من بعدي. في بعض الأحيان تفكر في خطة تبرمجها، مثلاً أنك ستذهب اليوم إلى العيون، وأن وأنّك ستأخذ معك العائلة إلى الشاطئ، ثم إلى الصحراء، ولكن بعد ذلك تشعر بالاكتئاب. ربما لن يسمحوا لي بالمرور عبر المطار... هناك دائمًا شيء يمنعك من أن تكون سعيدًا. أحمد جدّو.

وعندما تتراكم التجارب المؤلمة فإن آثارها السلبية تشتد وتنتشر بمرور الوقت، كما هي الحال بالنسبة للأشخاص الذين سجنوا عدة مرات وعانوا من إجراءات تعسفية، أو بالنسبة لأقارب الأشخاص المفقودين الذين عانوا أيضاً من القصف والمنفى. وأفاد كل شخص تمت مقابلته بأنه تعرض لمتوسط 4.6 حالة انتهاك. إن هذه الصدمة المتكررة والشديدة لها تأثير نفسي هائل وتخلق سلسلة متواصلة من تجارب العنف التي لم يتمكن الناس من تركها وراءهم. وفي حالات أخرى، تكون التأثيرات ناجمة عن تجارب رعب شديدة، مثل التعذيب والإعدام في مقابر جماعية.

وما يدمرني أيضًا من الداخل هو ذكرى الأشخاص الذين كانوا في تلك الظروف، مع الحجارة التي تأخذ جزءًا منك هنا، بعين واحدة فقط، بلا أسنان، والجروح على رؤوسهم. كانت العظام مرئية، والمرفقين الخاليين من اللحم، وكذلك في الكتفين والعمود الفقري. ما رأيته لا يطاق ولا يمكن تصوره. كل مرة يخطر على بالي يجعلني أعاني من الكوابيس، نعم. البطل لحبيب.

ومن بين الأشخاص الأكثر تضرراً في وقت الإدلاء بشهاداتهم، نجد بعض الضحايا الذين فقدوا أبناءهم أو بناتهم أثناء احتجازهم في مراكز سرية، وهو ما ألحق في كثير من الأحيان ضرراً بالغاً ودائماً بصحتهم العقلية.

الحزن على الاختفاء القسري

تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى خسائر بشرية ومادية واجتماعية. وفي حالة الحزن والحداد، هناك اختلافات ثقافية وجنسانية يجب أخذها في الاعتبار، كما هو الحال في الثقافة الإسلامية، حيث يتمتع الرجال بموقف أكثر ثباتًا بينما تكون النساء أكثر تعبيرًا. ولا يزال هذا التأثير يوصف حتى يومنا هذا بأنه ألم جديد أو جرح مفتوح.

> لقد تأثرنا بشدة باختفاء والدهم، وأنا مثلهم. نحن دائمًا نشعر بالضيق بسبب مسألة عدم معرفة ما حدث بالضبط. يجب أن يكون لدينا اليقين لإنهاء حزننا الذي لا نهاية له. فاطمة البشير.

علاوة على ذلك، كانت تلك الانتهاكات هائلة، وأثرت على العديد من العائلات الصحراوية، وجرت في خضم العمليات العسكرية والاعتقالات والتعذيب في مراكز الاحتجاز السرية، مما زاد من شعور الناجين بالعجز والخوف والعزلة. تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من 200 شخص مفقود اعترفت السلطات المغربية بوفاتهم دون تقديم تفاصيل أخرى أو إعادة رفاتهم للتحقيق أو تحديد المسؤولية، في حين لا توجد أي معلومات على الإطلاق عن نحو 200 حالة أخرى. وفي صفوف السكان الصحراويين الصغار، يمثل ذلك مستوى هائلاً من التأثير الصادم، وهو أكبر عدة مرات من حيث النسبة المئوية من نسبة أولئك الذين اختفوا خلال الدكتاتوريات في تشيلي أو الأرجنتين.

الألم مستمر لأنه من الصعب جدًا فقدان شخص تحتاجه ومحبوب إليك للغاية ولا تستطيع حتى السؤال عنه. ويستمر التأثير لأن الوضع مستمر. من الصعب جدًا العيش مع هذا الألم بشكل يومي، خاصة عندما يتعلق الأمر بشخص تشتاق إليه كثيرًا. بعد هذا لا يمكنك التوقف عن تخيل ما يمكن أن يكون مصيره. أضف إلى ذلك أنك ترى رؤية العين المسؤولين عن الجريمة يسيرون في شوارعك، ويعيشون في إفلات من العقاب، والأسوأ من ذلك إنهم يكافؤون على ذلك. لحريطاني محمد سالم حمدي.

إعادة الإدماج الاجتماعي

أُطلق سراح ما يقرب من 370 من المعتقلين السابقين الذين اختفوا قسرياً، بما في ذلك أسرى الحرب في تسعينيات القرن العشرين، وفي كثير من الأحيان عانقوا الحرية بعد ما بين عشر أو خمس عشرة سنة من الاختفاء القسري. ولفترة طويلة، عانى المعتقلون السابقون من موقف عدائي من النظام المغربي، وانتشار وصمة عار حدت من أشكال التضامن والدعم لهم. وأصبح معظم المعتقلين السابقين بمثابة غرباء في وطنهم. علاوة على ذلك، أصيبوا بالمرض

نتيجة التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة التي تعرضوا لها لسنوات عديدة. ومن جانبهم، اضطر اللاجئون إلى إعادة الاندماج في بيئة محفوفة بالمخاطر والفقر المدقع والذي لم يتمكنوا بعد من الإفلات منه بسبب الظروف المعيشية في الصحراء، وتأثير خسائرهم، والمنفى المطول.

التأثيرات الصحية

كانت الآثار الصحية ناجمة، من ناحية، عن التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، والحرمان الذي عاشه العديد من ضحايا الاحتجاز لسنوات. علاوة على ذلك، فإن المعاناة النفسية الناجمة عن التهديد المستمر والاختفاء القسري قد أطالت أمد تأثير التوتر والضغط والحزن لعقود من الزمن، في حين عاش الضحايا كل هذا الوقت في ظروف من العزلة الاجتماعية وانعدام الاعتراف والدعم، باستثناء ما توفره لهم أسرهم وشبكات الدعم. إضافة إلى ذلك، لم تُقدم المساعدة الطبية والنفسية الكافية للمساهمة في تعافي الناجين.

يعاني جميع الأشخاص المفقودين تقريباً من مشاكل صحية منذ سنوات. وأصيب عدد كبير من المعتقلين بمرض السل نتيجة سوء التغذية والاكتظاظ، كما وقعت حالات عديدة من سوء التغذية الحاد والجوع أدت إلى وفاة العشرات من المعتقلين، وخاصة في سجن آكدز. وقد خلّفت هذه العمليات آثاراً جسدية كبيرة لدى معظمهم، وفي بعض الحالات آثاراً نفسية. وتكون العواقب الصحية متعددة وتستمر حتى يومنا هذا في معظم هذه الحالات. وتمتد هذه العلامات الجسدية والمشاكل الصحية إلى سنوات من تأثير التعذيب والشعور بالظلم وعدم استجابة الدولة المغربية.

ولا تزال الحالات الأخيرة من التعذيب والاحتجاز التعسفي والاستخدام المفرط للقوة في الاحتجاجات المنددة بالاعتداءات العنيفة لأجهزة الشرطة لها عواقب على صحة الضحايا حتى اليوم. كما أنها تمثل استمرارا للمعاملة السيئة والتهميش الذي يعاني منه الشعب الصحراوي. وتتمثل المشاكل في توفير الرعاية الصحية الكافية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هذه في: 1. يجب دفع تكاليف العلاج مثل أي شخص آخر في البلاد. 2. عدم وجود موظفين طبيين يثق بهم الضحايا الصحراويون. 3. عدم الاهتمام بالحالات التي تكون نتيجة سوء المعاملة أو تحت سيطرة الشرطة. 4. عدم وجود توثيق طبي للحالات بغرض الدفاع عن حقوقهم أو تقديم الشكاوى القانونية. 5. غالبًا ما يتم تقديم الرعاية داخل إطار الأسرة وباستخدام الطب التقليدي، بسبب الخوف ونقص المساعدة.

الفصل الثاني. العواقب العائلية

إذا وضعت نفسك في مكاني وفي مكان والدتي التي كانت تعتني بأطفالها الصغار... حيث أنه لم يكن هناك رجل في المنزل، ففرض عليه الحال مواجهة ذلك الوضع بمفردها وأعتقد أن ذلك هو المعنى الحقيقي للمعاناة.
أمبارك محمد

لقد كانت لانتهاكات حقوق الإنسان عواقب وخيمة على الأسرة على مدى عقود من الزمن، وحتى يومنا هذا تظل هذه العواقب قائمة. علاوة على ذلك، فإن مضايقة أسر الضحايا كانت جزءا من نمط انتهاكات حقوق الإنسان في حالة الصحراء الغربية.

ويشير تحليل الشهادات التي تم جمعها إلى أن ما يقرب من جميع الضحايا (95.4%) عانوا من تدهور خطير في ظروفهم المعيشية وشهدوا اختصار خطط حياتهم (89.66%). ولكلا النتيجتين آثار عائلية عميقة. ومن ناحية أخرى، أفاد 27.2% من المشاركين في الاستطلاع أنهم تعرضوا للانفصال العائلي والإبعاد عن الأسرة.

وعلاوة على ذلك، أفاد اثنان من كل عشرة ضحايا بوجود أكثر من حالة اختفاء قسري في أسرته. وتقيم أغلبية الضحايا غير المباشرين أو أفراد الأسرة الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة في مخيمات تندوف (64%) وهم في الغالب من النساء (60%). وتُعد هذه البيانات مهمة لأن الضحايا في المخيمات لم يتلقوا أي اعتراف بالانتهاكات التي تعرضوا لها، ولم يحصلوا حتى على إمكانية الوصول إلى المعلومات أو جهود البحث.

شعبٌ مقسم إلى قسمين

لقد انقسمت أغلب العائلات الصحراوية منذ غزو الصحراء الغربية عام 1975 والنزوح الذي تلاه، ولاسيما الانطلاقة إلى تندوف بالجزائر. وقد حدث هذا الانفصال فجأة منذ مغادرة اللاجئين خلال فترة العمليات العسكرية الكبرى. وقد تُرك العديد من الأطفال في رعاية الجدات عندما اختفى آباؤهم، بينما فر آخرون بحثاً عن ملجأ لهم أو، في حالة بعض الرجال على وجه الخصوص، انضموا إلى جبهة البوليساريو للدفاع عن أراضيهم. ويشكل انفصال الأسرة، في هذه الحالة، عامل ضغط هائل بالنسبة للاجئين والسكان الذين بقوا في أراضي الصحراء الغربية. وهو نوع من المعاناة الاجتماعية، نظراً لطبيعة الأسرة وأهميتها الجماعية.

لقد انفصلت العائلة بأكملها، أعتقد أنه ليس هناك حاجة لقول المزيد. إن فقدان طفل أو عائلة هو معاناة كبيرة. مولاي علي عجيل علي.

ومع ذلك، فإن فرص التغلب على هذا الانفصال القسري مرتبطة بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع. ومن خلال وسائلهم الخاصة، أو منذ عام 2004، من خلال برنامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[6]، سعى العديد من الأسر المنفصلة عن بعضها البعض إلى إيجاد طرق لإعادة الاجتماع مع أقاربها والتغلب على حواجز السيطرة والمنفى. ومع ذلك، لم تنتشر هذه العمليات على نطاق واسع إلا في العقد الماضي.

لم تستطع معظم العائلات إلا البكاء عندما لقاء بعضهم البعض. ربما لا يمكن فهم المشاعر والقصص التي تحتويها تلك الدموع إلا من قبل الأسر نفسها، ولكنها تظهر التأثير الهائل الذي تركه الانفصال القسري ولا يزال يتركه على الأسر.

لقد زارونا، احضرتهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعتقد قبل عامين. جاء الجميع، صرخنا، بكينا، بين الفرح والدموع. لقد كانوا معنا لمدة أربعة أيام، لكن هذا الوقت لم يكن كافيا. لقد ذهبوا وهم يبكون وظلينا هنا نبكي. المامية النن أبيه.

وفي حين أكد جميع الذين تمت مقابلتهم على أهمية هذه الزيارات التي تنظمها المفوضية وآثارها المفيدة على الأسر، إلا أنهم أشاروا أيضًا إلى محدوديتها بعد سنوات من الانفصال القسري.

الفقر والتهميش: العواقب على التنمية

ولم تقتصر آثار انتهاكات حقوق الإنسان على التأثير السلبي على التماسك الاجتماعي والمعاناة النفسية فحسب، بل كان لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المتضررة، مما أدى إلى زيادة فقرها وتهميشها.

[6] برنامج تدابير بناء الثقة الذي تم إنشاؤه بالتعاون بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودول الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو. ويهدف البرنامج إلى تسهيل التبادل بين العائلات الصحراوية المنفصلة، وإجراء زيارات متبادلة بين أفراد العائلات مدتها خمسة أيام سواء إلى مخيمات تندوف أو في أرض الصحراء الغربية. وفي الفترة ما بين عام 2004 و14 أبريل 2012، استفاد من هذا البرنامج 12.800 شخص. في أبريل 2012، بلغ عدد الأشخاص على قائمة الانتظار 42 ألف شخص. المعلومات متاحة على الرابط التالي: www.acnur.org/t3/noticias/noticia/mas-saharauis-se-benefician-del-programa-de-visitas-familiares.

وكانت المسارات التي أدت إلى إفقار العديد من الأسر مختلفة، وفي كثير من الحالات، كانت معقدة: عواقب حرمانهم من ممتلكاتهم، بما في ذلك ماشيتهم، ومنازلهم، وموت أو اختفاء أفراد الأسرة الذين كانوا المعيلين للأسرة، والتهميش الاجتماعية لهذه الأسر؛ الظروف المعيشية المتدهورة في الصحراء الغربية أو الوضع الهش والاعتماد على المساعدات الإنسانية للاجئين في تندوف.

ما حدث لنا كان كارثياً، لأننا لم تكن لدينا أي موارد، وكنا نعيش على تضامن عائلات أخرى كانت أيضًا في وضع هش. وكان لهذا الوضع تأثير مباشر على الأسرة بأكملها وخاصة على الأطفال. توفيت البنت نتيجة قلة التغذية والمرض وانعدام العلاج الطبي. النيتو سيد أحمد.

الفصل الثالث. تأثير انتهاكات حقوق الإنسان على المرأة

هناك جانب للدراما، وخاصة الدراما النسائية، والذي نعيشه في صمت، وهذا ليس جيدًا. لا تتحدث النساء عن ذلك، حتى عندما يُسألن عنه. الأمر الأكثر أهمية هو أن نتمكن من التحدث عنه ومشاركته، سواء كانت الدراما كبيرة أو صغيرة. الحديث عنه هو الطريقة الوحيدة التي ستساعدنا. السالكة البخاري.

لقد تحملت النساء الصحراويات العبء الأكبر من العنف، سواء بسبب التأثير المباشر على حياتهن أو لأن عواقب الخسارة أو النزوح وقعت عليهن في المقام الأول. وكذلك العواقب الاقتصادية والاجتماعية للدور الذي يتعين على المرأة أن تلعبه في أسرتها.

انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة

كانت شدة وحجم العنف في الصحراء الغربية موجهة صوب النساء أكثر بكثير من حالات الصراع أو القمع السياسي الأخرى. في حين أنه في حالة تشيلي، بلغت نسبة النساء المعتقلات خلال فترة الدكتاتورية 12.6% من إجمالي عدد المعتقلين السياسيين[7]، فإن نسبة النساء الصحراويات المعتقلات والمختفيات قسريا في حالة الصحراء الغربية كانت ضعف هذا الرقم[8]، (25%)، وهو ما يشبه حالة الأرجنتين حيث بلغت نسبة النساء 26% من إجمالي عدد الأشخاص المختفين. لكن على عكس تلك البلدان، فإن غالبية النساء الصحراويات المعتقلات والمختفيات قسريا لم يكنّ ناشطات سياسياً، على الرغم من أن بعضهن شاركن في المظاهرات العامة.

لقد كانت المرأة دائما في طليعة النضال، ولهذا السبب كانت المرأة الصحراوية دائما ضحية للاختفاء القسري والتعذيب والسجن وكل شيء. في العهد الإسباني لم تكن هناك حالات اعتقال للنساء، لكن بعد الاحتلال المغربي أصبح هذا الأمر شائعًا جدًا. أمينتو حيدر.

وأشارت الضحايا الإناث اللواتي تمت مقابلتهن بشكل رئيسي إلى الاعتداءات على الحق في الحياة (93.8%). وتعرضت ست نساء من أصل عشر من عواقب الاختفاء القسري، سواء كان مؤقتا في مراكز سرية أو كليا إلى حد اليوم والاحتجاز التعسفي (61.24%). وأفادت 40.31% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن بتعرضهن للتعذيب الجسدي خلال اعتقالهن التعسفي أو عند احتجازهن في المراكز السرية. وأفاد ثلث النساء اللواتي تمت مقابلتهن بتعرضهن للتعذيب

[7] البيانات الخاصة بتشيلي تتوافق مع تقرير عام 2004 بشأن الاعتقال السياسي والتعذيب، المعروف باسم تقرير فاليش. وتتوافق بيانات القضية الأرجنتينية مع السجل الموحد لضحايا الإرهاب الحكومي، التابع للمديرية الوطنية لإدارة الأموال الوثائقية. الأرشيف الوطني للذاكرة. أمانة حقوق الإنسان الأرجنتينية.

[8] هيئة الإنصاف والمصالحة (2009)، التقرير النهائي. العدالة للضحايا وجبر الأضرار، المجلد. 3، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط.

النفسي (34.88%)، في حين أشارت أكثر من واحدة من كل خمس نساء (21.71%) إلى التعذيب الجنسي، أي في نصف حالات التعذيب الجسدي. وأفادت أربع من كل عشر نساء أيضًا بتعرضها للتهجير القسري وتدمير الممتلكات (39.53%)، كما أثرت التفجيرات على أكثر من ثلث النساء اللاتي تمت مقابلتهن (34.88%). وأخيرا، أفادت واحدة من كل خمس نساء بتعرضها للمتابعة والمراقبة والتهديد (19.38%)، وتعرضت 13.18% منهن للاعتداء الجسدي، وخاصة أثناء المظاهرات والاحتجاجات. وإلى حد أقل، تذكرت النساء أيضًا المداهمات (5.43%)، وعمليات الإعدام الفردية خارج نطاق القضاء (4.65%)، وعمليات التفتيش (3.88%)، وعمليات الإعدام الجماعية خارج نطاق القضاء (0.78%).

وفيما يتعلق بالاختلافات بين الجنسين في دراستنا، فقد أثرت انتهاكات حقوق الإنسان على النساء والرجال على نحو مماثل، ولكن مع تأثيرات مختلفة. وأفاد الرجال بتعرضهم لمزيد من التعذيب الجسدي والنفسي، والمزيد من الإساءة، والملاحقة والمراقبة، والتهديدات مقارنة بالنساء. ومن جانبها، تشير النساء إلى التهجير القسري والتفجيرات وتدمير الممتلكات أكثر من الرجال. وتظهر هذه الاختلافات أن عدد الضحايا الإناث كان أكبر في عملية الانطلاقة، حيث أصبحن هدفاً مباشراً للاضطهاد، نظراً لأنهن يشكلن الغالبية العظمى من السكان النازحين.

وفيما يتعلق بالتعذيب، تظهر البيانات نمطاً من شدة العنف الجسدي ضد الرجال، على الرغم من تعرض النساء لنفس أشكال التعذيب، مثل الضرب، والشنق، واستخدام الكهرباء، والاختناق. وأشارت النساء أكثر لعواقب الانفصال والإبعاد.

وكانت النساء ضحايا لسبب واحد أو أكثر من الأسباب الأربعة التالية: أ) كجزء من الهجوم على المجتمعات، ب) كوسيلة لنشر التهديد، ج) لكونهن قائدات لمنظمات حقوق الإنسان، د) بسبب علاقاتهن العاطفية أو الأسرية.

النساء كأمهات وآباء

كان دور المرأة كمقدمة للرعاية وأم وداعمة للأسرة مثقلاً بشكل مؤلم بمتطلبات حالة العنف المنتشر التي تركتها وحدها لرعاية أسرها، سواء بسبب الوفاة أو الاختفاء أو المشاركة العسكرية للرجال في النزاع. وكانت أمهات وزوجات المفقودين من الفئات المتضررة بشكل خاص، على الرغم من أنهن أظهرن أيضًا القوة والقدرة على التعامل مع الشدائد الهائلة التي كانت تحيط بهن.

كانت والدتي تتمتع بقوة روحية كبيرة... المرأة الصحراوية شجاعة للغاية لأنها كانت قادرة على الحفاظ على علاقة بعد سبعة عشر عامًا من الانتظار، عانت فيها عدم وجود الإمكانيات المادية وغياب والزوج... النعمة الوالي.

أصبحت النساء اللاتي فقدن مصير أزواجهن أو أقاربهن عرّضت للهشاشة والخطر بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية في الصحراء الغربية، حيث أن المجتمع الصحراوي كان يعتمد على التجارة والرعي في البادية لكسب عيشه، غير أنهم فقدوا كل شيء بعد حدوث الاحتلال المغربي. كما تأثرت كذلك إمكانية التعافي من الخسائر في سياق معاد وكان للاختفاءات القسرية تأثير عاطفي بالغ. ولكن النساء لم يعانين فقط من عبء رعاية أسرهن بمفردهن، بل في معظم الحالات كان عليهن أيضًا التخلي عن خطط حياتهن الخاصة لتكريس أنفسهن لأسرهن.

لم أفعل أي شيء تقريبا في دراستي؛ لقد حاولت فقط أن أعتني ببقية أطفالي وكنت أعمل في التنظيم، لأن شخصية الأب كانت غائبة. النجمة امبارك بيلا.

العواقب على صحة المرأة والأمومة والصحة الجنسية والإنجابية

تتفاقم العواقب على أُسر النساء بسبب العواقب والآثار الفردية للعنف ضد المرأة. وتظهر العواقب على الصحة الجسدية والعاطفية للمرأة في جميع الأسر المتضررة. سواء من الأمهات أو الجدات اللاتي كان عليهن رعاية الأسرة أو من عائلات الضحايا المباشرين للاعتقالات. وتستمر العواقب على كل هؤلاء النساء، سواء كن في عداد المفقودين أو أقارب المفقودين، حتى يومنا هذا، مع العديد من المشاكل الصحية ودرجات متفاوتة من الإعاقة والشيخوخة المبكرة. وكانت العديد من النساء أيضًا ضحايا مباشرين للاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري لفترات زمنية مختلفة.

ربما يكون اختفاء الأطفال وفقدانهم من أصعب التجارب المؤلمة. وقد خلفت هذه الوفيات التي تعرض لها الأطفال بعد اعتقال أمهاتهم واختفائهم وانفصالهم لسنوات، آثاراً نفسية هائلة.

ونتيجة للصدمة النفسية أو الضغوط السلبية الشديدة، اضطرت العديد من النساء الحوامل أثناء القصف أو السجن إلى الإجهاض بسبب الضغوط النفسية أو الرعب. وفي مناسبات أخرى، ربما أنجبت النساء أطفالهن في ظروف قاسية، مع عواقب سلبية للغاية وغير مؤكدة على الأطفال أثناء الانطلاقة بحثا عن ملجأ آمن.

إنها معجزة أننا لا نزال على قيد الحياة، في الواقع، كانت الظروف رهيبة. النساء اللاتي ولدن في تلك الظروف، والنساء اللاتي تعرضنا للإجهاض لأنهن لم يكن لديهن ما يأكلنه. فؤادي محمد.

وفي حالات أخرى، حدثت حالات إجهاض نتيجة اختفاء أزواجهن أو أقارب آخرين. وعلاوة على ذلك، فإن النساء اللاتي يقضين فترات طويلة في هذه مراكز الاعتقال غالبا ما يفقدن فرصة الإنجاب وأن يصبحن أمهات. وبعضهن بسبب عواقب التعذيب وسوء التغذية. والبعض الآخر بسبب الوقت الذي أمضوه في هذه الظروف وحقيقة أنهم أصبحوا في سن كبيرة جدًا لإنجاب الأطفال. وأخريات، على الرغم من نجاتهن من هذا الوضع، اكتشفن أن أزواجهن قد ماتوا أو انفصلوا عنهن. وتؤثر هذه العواقب المترتبة على الأمومة على الصحة الجنسية والإنجابية، وخطط حياتهن الخاصة، وهويتهن كنساء.

لقد استغرق الأمر مني سنوات عديدة حتى تمكنت من الإنجاب وأصبحت أمًا، لكن الدورة الشهرية استمرت أيضًا لسنوات عديدة بعد خروجي من المعتقل. إنه أمر فظيع لأنني اعتقلت عندما كنت في الثامنة عشرة من عمري، وعشت في بؤس ومأساة لا يمكن وصفها. لقد فقدت الكثير بسبب سوء التغذية والإساءة. لقد خرجنا نحن أنفسنا مصابات بالعديد من العقد بسبب التعذيب، والأمراض النفسية التي تأكلنا في داخلنا، والمواقف التي مررنا بها. لقد حدثت لنا أشياء كثيرة قتلت رغبتنا في رؤية الرجال. أخلاقنا هي التي ساعدتنا في استعادة الرغبة في الرجال. هناك أشياء كثيرة فقدناها ولن نتمكن من استعادتها أبدًا، ولا يمكننا إنجاب أطفال. دماحة حميدات.

الفصل الرابع. العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب

خلال حقبة الاعتقالات والاختفاءات القسرية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، استخدمت قوات الأمن المغربية العنف الجنسي بشكل جماعي، وخاصة من خلال التعري القسري، والتهديد بالاغتصاب، وغير ذلك من أشكال التعذيب الجنسي. واستمر خطر الاغتصاب ضد النساء طيلة فترة اعتقالهن واختفائهن القسري. وبعد ذلك، خلال فترة الاعتقالات التعسفية والتعذيب في العقد الماضي، استمر العنف الجنسي ضد العديد من المعتقلين، بما في ذلك التعري القسري، والتهديد بالاغتصاب، وفي حالة الرجال، الاغتصاب، وهو ما تم الحصول على شهادات مباشرة عنه.

أتذكر جيداً تلك الليلة التي جاء فيها مسؤول كبير يدعى اليماني. جاء للتحقيق معنا، وأهاننا، وهددنا بالاغتصاب. أعتقد أنه كان في حالة سُكر وأجبر ضابط شرطة آخر، كان محتجزًا مثلنا، على اختيار امرأة لاغتصابها. لقد كانت

لحظة متوترة للغاية بالنسبة لنا. الكرامة شيء مهم جدًا للجميع وخاصة بالنسبة لنا كصحراويين، لكن الحمد لله في النهاية لم يحدث شيء. الرحمة أعلي ديلال.

ومن الناحية القانونية، تجدر الإشارة إلى أن العنف الجنسي يشكل انتهاكاً للسلامة الشخصية ويمكن تصنيفه كشكل خطير جداً من أشكال التعذيب. وعلاوة على ذلك، فإن العنف الجنسي قد يشكل جريمة حرب إذا ارتكب أثناء نزاع مسلح. كما يمكن تصنيف العنف الجنسي باعتباره جريمة ضد الإنسانية إذا ارتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين. وأخيرا، عندما يُرتكب العنف الجنسي بقصد تدمير جماعة وطنية أو عرقية أو عنصرية أو دينية كليا أو جزئيا، فإنّه يُصنّف على أنه إبادة جماعية.

لقد أصبح الاعتداء الجنسي والعنف ضد المرأة أمرا شائعا في سياق الاعتقالات والتعذيب من قبل ضباط الشرطة المغربية والجنود وأفراد قوات الأمن. وقد تعرّض أيضًا الرجال الصحراويون وبعض الأطفال لذلك.

وفي هذه الدراسة، وفي 112 حالة من المعتقلين الصحراويين، وقعت أشكال مختلفة من العنف الجنسي في نصف الحالات (53%). ومن بين هذه الحالات، كان التعري القسري (38%) والتهديد بالاغتصاب (12%) الأكثر شيوعاً بين أكثر من واحد من كل عشرة أشخاص تم القبض عليهم. ويرتبط العنف الجنسي بأشكال أخرى من التعذيب، مثل الضرب والشنق، ويُستخدم لزيادة ضعف الضحية، وهو في حد ذاته هجوم على كرامته وخصوصيته كإنسان. وأفادت نفس النسبة (12%) بتعرضها للتعذيب الجنسي بالصدمات الكهربائية على الأعضاء التناسلية، و5% بالضربات على الأعضاء التناسلية. وفي دراستنا، تم تقديم ثماني بلاغات صريحة عن حالات اغتصاب (7%). وفيما يتعلق بالأمومة، ففي خمس حالات، تعرضت النساء للتعذيب أثناء الحمل، وهو ما يعادل 18% من النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك في إحدى الحالات الإجهاض القسري.

وكانت النساء والرجال ضحايا للعنف الجنسي بأعداد متساوية تقريبا (53% من الرجال و47% من النساء)، وخاصة التعري القسري. وأفادت النساء بتعرضهن لتهديدات بالاغتصاب أكثر من الرجال. وعلى العكس من ذلك، وفيما يتعلق بالاغتصاب، أفاد الرجال أنهم تعرضوا لهذا التعذيب أكثر (سبع حالات) من النساء (حالة واحدة) أثناء احتجازهم. إن الوصمة المحيطة بالعنف الجنسي تعني أنه يتم الإبلاغ عنه بدرجة أقل من أنواع الاغتصاب الأخرى، وخاصة بين النساء، لذا يجب تحليل هذه البيانات من منظور عدم الإبلاغ المتكرر عن هذه الحوادث[9]. وفي حالة الصحراء الغربية، ربما يكون هذا النقص في الإبلاغ أكبر، بسبب الافتقار إلى المساحات والفرص لمناقشة هذه التجارب بشكل أكثر انفتاحًا، وفي ظل البيئة الاجتماعية المحافظة. خلال جمع الشهادات لهذا التحقيق، كان من الصعب التحدث والتعبير عن النفس بشأن العنف الجنسي في الحالات التي تم فيها التصريح بذلك صراحة. وعلاوة على ذلك، من المهم أن نلاحظ أن النساء عشن في وضع أكثر عرضة للعنف الجنسي في مراكز الاحتجاز السرية، حيث كان هذا الاحتمال حاضرا دائما في سياق تهيمن عليه سلطة رجال الجيش أو الشرطة المغربية الذين يحرسون هذه المراكز 24 ساعة في اليوم.

في حين أن الأشخاص الذين تعرضوا للقتل يعتبرون "شهداء" أو ضحايا للتعذيب قد يكون لديهم وضع المقاومين، لا يوجد وضع مماثل مخصص للنساء اللاتي تعرضن للاغتصاب. ولا ينطبق الأمر نفسه على الرجال، حيث يعتبر ذلك اعتداءً على رجولتهم. وبهذه الطريقة، لا يتم الاعتراف بمعاناة الشخص وأسرته ولا يمكن إقرارها اجتماعيا. كما أن القيم الثقافية أو الدينية المتعلقة بـ"الطهارة" الجنسية والحميمية قد تجعل النساء المتضررات أو أسرهن يشعرن بمزيد من التأثر بسبب هذا الانتهاك، كما هو الحال في الثقافة الإسلامية.

وفي حالة الصحراء الغربية، تظهر الشهادات التي تم تحليلها أن العنف الجنسي استخدم في ثلاث لحظات مختلفة على الأقل: أ) في حالات الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري، المرتبطة بأشكال أخرى من التعذيب أثناء الاستنطاق، ب) كجزء من العلاج والمخاطر الدائمة أثناء الإقامة في مراكز سرية أو سجون؛ ج) أثناء عمليات تفتيش المنازل أو مداهمتها، وخاصة عندما تكون النساء بمفردهن في منازلهن.

[9] منظمة الصحة العالمية (2005)، دراسة متعددة البلدان حول صحة المرأة والعنف المنزلي ضد المرأة، النتائج الأولية بشأن الانتشار والنتائج الصحية واستجابات المرأة، جنيف.

وفي كثير من الأحيان، لم تتم مناقشة العنف الجنسي أثناء المقابلات مع الضحايا الإناث إلا في ظروف سرية للغاية. في بعض الحالات، كانت النساء فقط حاضرات أثناء مشاركة هذه التجارب، أو الرجال في نفس الحالة، مما أثر حتى على الشخص الذي يقوم بالترجمة. وفي مناسبات أخرى، قدم الضحايا رواية غير مباشرة أو موجزة للأحداث، وهو ما يوضح الصعوبات المرتبطة بالتعبير عن التجارب التي تشكل وصمة عار وإعادة النظر فيها.

ومع ذلك، تحدث العديد من الضحايا الآخرين بشجاعة عن معنى العنف الجنسي الذي تعرضوا له أو عانوا منه. وفي بعض الحالات الأخرى، كان لا بد من إيقاف المقابلة، ومناقشة الحادث خارج سياقه، مما يتيح مساحة للتعبير العاطفي أو نقل رسالة مهدئة وتحفيزية من شأنها أن تساعد في تبرئة الضحية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار تكرار هذه المشاعر في حالات العنف الجنسي، نظراً لأهمية العنف والعواقب الاجتماعية أو العاطفية التي يمكن أن تترتب عليه، وخاصة في السياقات الثقافية حيث يُعتبر الاغتصاب جريمة ضد الشرف وحيث ترتبط مكانة المرأة بالأسرة. ورغم ذلك، فقد وفرت الهوية الصحراوية أيضًا بعض العناصر الجماعية التي ساعدت في إدارة تأثير العنف الجنسي كجزء من الهجوم على الهوية الجماعية.

وعلى نحو مماثل، تعرض الرجال للعنف الجنسي أثناء فترات الاستنطاق وخلال المراحل الأولى من احتجازهم، ولكن ليس بعد ذلك. وفي حالات الاعتقال التعسفي في العقد الماضي، وقع العنف الجنسي ضد النساء والرجال على حد سواء كشكل من أشكال التعذيب. وقد تم الإبلاغ عن بعض هذه التهديدات بالاغتصاب ضد شابات صحراويات، ولكن لا يوجد دليل على أنه تم التحقيق فيها.

كنت عاريةً تمامًا ورفعوني من قدمي ووضعوا زجاجة كوكاكولا سعة لتر واحد أمامي وأخبروني أنهم سوف يغتصبونني ثم غادروا. لم يسمحوا لي بالنوم، كنت مستقبلا الحائط، عارياً. ثم اغتصبوني بالزجاجة، كانوا يدخلونها ويخرجونها، كنت معلقًا من قدمي، كانوا مجموعة، ثم ألقوني على الأرض وضربوني بنفس الزجاجة. وكان أحدهم في أذني يطلب مني أن أخبره من كان معنا. لامادي عبد السلام.

أما بالنسبة للنساء، فإن الصور التي يلتقطها معذبوهن لها تأثيرات مختلفة، بسبب العواقب التي يمكن أن تخلفها على خصوصيتهن والمخاطر التي تهدد علاقاتهن المستقبلية، سواء كانت حميمية أو حتى عائلية. بالإضافة إلى التأثير الفردي، يمكن في كثير من الأحيان النظر إلى النساء على أنهن "غير طاهرات".

كما تم استخدام بعض تقنيات التعذيب الأكثر تطوراً على أشخاص عُصّبت أعينهم وجُرّدوا من ملابسهم بشكل مسبق لزيادة الشعور بالإذلال والضعف والاستسلام بشكل كامل لمعذبيهم. وتشير التقارير إلى أن أساليب التعذيب باستخدام أدوات مثل الطاولات والمقاعد والقضبان والبكرات وأجهزة التعليق الأخرى كانت تتم في الغالب عن طريق تجريد الضحية من ملابسه بالقوة. وتم تسجيل عدة حالات تعذيب ضد نساء حوامل، إما لأن الحمل كان واضحاً أو لأن النساء قد أخبرن خاطفيهن بأنهن حوامل على أمل أن يحميهن ذلك من الاعتداء. ورغم الخطورة البالغة لهذه الحالات، لم يتم التحقيق في العنف الجنسي ولم تتم مقاضاة مرتكبي هذه الحالات في الصحراء الغربية.

الفصل الخامس. الطفولة المضطهدة

منذ عام 1975، أصبح أطفال الأجيال المتعاقبة ضحايا مباشرين لانتهاكات حقوق الإنسان، وتعرضوا للاحتجاز، والاختفاء القسري، والتعذيب. وفقد آخرون والديهم واضطروا إلى النشأة أيتاماً في ظروف محفوفة بالمخاطر والهشاشة، وكان لفقدان أحبائهم تأثير شديد على نموهم الشخصي. وكان الأطفال أيضًا ضحايا مباشرين، خلال عملية الانطلاقة سنتي 1975 و1976، للقصف والاضطهاد في ظروف قاسية للغاية، مما أدى إلى وفاة العديد منهم نتيجة للعنف أو المجاعة أو المرض، وخاصة أثناء فرارهم من الاحتلال وخلال فترات الاستقرار الأولية في المخيمات اللاجئين بتندوف.

وفي أراضي الصحراء الغربية، كانت الظروف المعيشية في منطقة محتلة عسكريا من قبل دولة تعتبر الصحراويين أعداءً

لها صعبة للغاية بالنسبة للأطفال. وكثيرا ما أصبحت أماكن مثل المدارس مراكزاً للسيطرة والنزاع، وفي حالات أخرى، أسبابا جديدة للقمع والعنف ضد الأطفال والتهميش. لقد فقد العديد من الأطفال والشباب فرص التعليم نتيجة للعنف أو الطرد أو الخوف، وأصبحوا عرضةً للتهميش يواجهون صعوبة أكبر في التمتع بحقهم في التعليم في بيئة تحرم التعبير عن هويتهم.

النشأة في سياق يسوده الرعب

وصف معظم الناس السياق الذي يعيشون فيه بأنّه تسوده حالة من العزلة والرعب من أشياء لا يمكن التحدث عنها لأنها خطيرة، ومن القيود المفروضة على أماكن اللعب الخاصة بهم أو عند التواصل مع الأطفال الآخرين. لقد نشأت أجيال متعاقبة من الصحراويين في الصحراء الغربية مع تأثير العسكرة في الشوارع، مع خطر أن يعتقل أحد أفراد الأسرة أو المعارف، في عالم مهدد لا يستطيعون فهمه ويحاول الكبار حمايتهم منه.

وتعلمت العائلات ما هو المسموح به خارج المنزل وداخله، والمخاطر التي ينطوي عليها السؤال أو الحديث عن الأشياء التي كانت تحدث حولهم: لماذا اعتقلوا عمي؟ لماذا يوجد هذا العدد الكبير من رجال الشرطة في الشوارع؟ لماذا ضربني المعلم؟ إن الأسئلة التي يطرحها أي طفل لفهم ما يراه حوله تصبح أيضًا تهديدًا. وفي ظل هذه البيئة من السيطرة، بدأ العديد من الأطفال يستوعبون بشكل داخلي حقيقة العنف والتمييز الذي تعرضوا له، والحاجة إلى حماية أنفسهم من العالم الخارجي، وخاصة من الأجهزة العسكرية أو الشرطة.

وكانت الحاجة إلى فهم تجربتهم أكثر صعوبة بالنسبة للأطفال المعتقلين والمختفين قسراً، وأولئك الذين كان أفراد أسرهم المباشرون في مخيمات اللاجئين في تندوف أو حتى أعضاء في جبهة البوليساريو.

على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود، نشأ الأطفال الصحراويون في سياق ساده شبح الاختفاء القسري، والإفلات من العقاب، والعزلة الاجتماعية والدولية، وغياب آليات الإبلاغ عن الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية أو عدم الرقابة عليها، كل ذلك أدى إلى شعور دائم بالضعف. ومن المهم أن نضع في الاعتبار أن هذه ليست مجرد قصة أثرت بشكل مباشر على البالغين، بل إن الأطفال كانوا أيضًا من بين الضحايا المباشرين.

وتوفي أطفال آخرون بسبب الأمراض أثناء الانطلاقة وسط القصف. وكان العديد منهم، ممن لا اسم لهم، لا يزالون في أرحام أمهاتهم.

لقد تعرضت العديد من النساء للإجهاض، ومات أطفالهن، ولم أكن أعرف أحدًا لأنه كان هناك أشخاص من كل مكان. أتذكر ابن محمد أعلي الذي توفي هناك، وكان اسم أمه لبيبة البشير. عانى الأطفال كثيرًا لأنه لم يكن لدينا مما نغذيهم ونسدّ به رمقهم أو نكسوهم، سوى جسد أمهم لحمايتهم من البرد. لقد كانوا يبكون طوال الوقت. أمباركة أعلينا إبراهيم مصطفى.

وتُرك أطفال آخرون بمفردهم وسط القصف، وهو ما يدل على مستوى الرعب الذي عانى منه السكان المدنيون. كما توفي العديد من الأطفال خلال الأشهر الأولى من اللجوء، وسط نقص الغذاء والرعاية الطبية، وفي ظروف صحية سيئة، والفقر المدقع في وسط صحراء الحمادة. ولا توجد تقديرات لعدد الأطفال الذين لقوا حتفهم عند وصولهم إلى المخيمات، على الرغم من أن مصدراً مباشراً، وهو حفيد الرجل الذي دفن العديد منهم، يشهد بأن ما لا يقل عن أربعة إلى ستة أطفال ماتوا يومياً في فترة معينة [10]، وخاصة بسبب داء الحصبة وسوء التغذية.

[10] تجدر الإشارة إلى أن المعدل المقبول لتحديد حالة الطوارئ الصحية في مجال المساعدات الإنسانية هو وفاة واحدة في كل 10 آلاف نسمة في اليوم الواحد. مع الأخذ في الاعتبار أن عدد السكان يمكن تقديره بين 20 و30 ألف شخص، والرقم يشير فقط إلى عدد الأطفال، ومعدل الوفيات وفقاً لهذه البيانات يشكل حالة طوارئ صحية.

أطفال وفتيات معتقلين بين المختفين

أُحتجز العديد من الأطفال بشكل تعسفي في مراكز سرية، وعانوا من نفس المعاملة التي تلقتها عائلاتهم خلال الفترة الممتدة بين 1975 و1991. ولم يعترف النظام المغربي قط بمعظم هذه الاعتقالات للأطفال. وتتضمن قوائم هيئة الإنصاف والمصالحة حالات تسعة عشر قاصراً مفقوداً (أربع فتيات وخمسة عشر فتى) لقوا حتفهم في هذه المراكز، ولكن لم يتم تقديم أي قائمة رسمية أو اعتراف بالعشرات أو المئات من الأطفال الذين تم احتجازهم بشكل غير قانوني في ظروف مزرية وتعرضوا للإساءة والتعذيب.

ويعني هذا أن مجموعة تضم عشرات الأطفال على الأقل ربما فُقد مصيرها خلال تلك السنوات، وأُلقي القبض على المئات منهم في عمليات اعتقال واسعة في ذلك الوقت. على سبيل المثال، في قضية القبور الجماعية في لمسيد، وهو منشأة عسكرية تعمل كمركز اعتقال سري، تم احتجاز امرأة وأطفالها لأسابيع، حيث تعرضوا لسوء المعاملة وشهدوا التعذيب، في حين قُتل طفل آخر واختفى[11].

وكانت حالات اعتقال القاصرين تتكرر كثيرا في أراضي الصحراء الغربية، حيث تم احتجاز الأطفال مع عائلاتهم، في أغلب الأحيان مع أمهاتهم، ولكن في بعض الأحيان مع عدد من أفراد عائلاتهم. وفي عامي 1976 و1977، تم اعتقال عدد كبير من الأطفال في حملات اعتقال جماعية واسعة نفذتها قوات الجيش والأمن المغربية. وقد تم اقتياد بعضهم إلى مراكز اعتقال سرية كانت بمثابة مراكز تعذيب وإبادة في ذلك الوقت، مثل مركز الاعتقال السري PCCMI، ودرب مولاي الشريف، وآكدز، حيث توفي العديد من المعتقلين نتيجة الجوع والمرض وسوء المعاملة.

في عام 1993، قررت مجموعة من الأطفال والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وسبعة عشر عامًا مغادرة الصحراء الغربية عبر الجدار للهروب من الاضطهاد والخوف الذي كانوا يعيشونه تحت وطأة الاحتلال المغربي، وفي بعض الحالات للالتقاء بأقاربهم في مخيمات اللاجئين بتندوف، كما كانوا يحاولون الهروب من برنامج وضعه النظام المغربي يعرف باسم "أشبال الحسن"، وهي حملة لاقتلاع القاصرين الصحراويين الذين يبلغون من العمر سبعة عشر عامًا من الصحراء الغربية ونقلهم إلى مواقع مختلفة في المغرب. وقد تسبب هذا البرنامج في دفع العديد من الشباب، وبعدهم البالغين، إلى محاولة الهروب إلى المخيمات من خلال عبور الجدار العازل. قرر سعيد سلمى عبد الله ورفاقه حمودي محمد عمار، وغالي أولاد عبدي، وتويج أعلي، وكذلك فاطمة ومريم لحمادي، الفرار إلى مخيمات تندوف بعد أن علموا أن الشرطة تبحث عن بعضهم بسبب كتابة شعارات حول تقرير المصير على جدران الشوارع. تمكن بعضهم من العبور، وتم اعتقال اثنين منهم وثمّ اختفيا قسريا في مركز الاحتجاز السري PCCMIلمدة سبعة أشهر. ولا تزال واحدة منهن، فاطمة لحمادي، مفقودة المصير إلى يومنا هذا، وأعلنت السلطات المغربية مؤخرا عن وفاتها دون مزيد من التوضيح أو الاتصال بعائلتها بعد سبع سنوات من إنكار الحقائق.

العودة إلى منزل العائلة، وحدي بدون أختي، كان بمثابة دراما في عائلتنا، ولاسيما بالنسبة لأمي، ولأختي الأخرى التي أصيبت منذ ذلك الحين بمرض السكري بسبب التفكير في مكان وجود أختها. إننا نتأثر حتى الآن. مريم لحمادي.

الاعتقالات التعسفية والتعذيب

لقد أدى العنف المستمر والواسع النطاق ضد الصحراويين منذ فترة طويلة إلى تعزيز الشعور بالحتمية وتصور الاغتصاب باعتباره شيئًا "لا بد أن يحدث". ووصف العديد من الأطفال كيف أن اعتقالهم الأول سبب لهم رعباً هائلاً وكان له تأثير نفسي كبير. لكنهم بعد ذلك قاموا تدريجيا بدمج هذه التجارب في عملية التنشئة الاجتماعية لأولئك الذين يريدون التعبير عن معارضتهم للاحتلال المغربي، أو إظهار هويتهم الصحراوية أو تعاطفهم مع جبهة البوليساريو، أو

[11] حمدي إبراهيم سالم مولاي الحناني (حمدي إبراهيم سالم مولاي)، من مواليد 1961 بطانطان، اعتقل في يناير 1976 اجديرية، بحسب جمعية أفابراديسا. إلا أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يشير إلى أنه تم اعتقاله في 12 يونيو 1975، واحتجازه في ثكنة لمسيد العسكرية قرب طانطان، حيث ظل أسيراً "وتوفي بسبب هذه الظروف" على حد قولهم.

ببساطة التعبير عن دعمهم لاستفتاء تقرير المصير.

على سبيل المثال، كان عبد الناصر لمويسي يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً عندما ألقي القبض عليه بعد مشاركته في مظاهرة سلمية مؤيدة للاستقلال في ديسمبر 2006 في العيون. تم القبض عليه في مركز الشرطة وتعرض للتعذيب مع والدته مما أدى إلى صمم جزئي. لقد فقد عامًا دراسيا كاملا وواجه صعوبات هائلة في مواصلة دراستها بسبب الرعب وضعف السمع.

حسنًا، لكن هذا لا يمنعني من الشعور بالإحباط بشأن كل ما حدث لي. الشيء الأول هو أن المسؤولين يجب ألا يفلتوا من العقاب. كل من فعل هذا بي لا ينبغي أن يفلت من العقاب. لقد فقدت عامًا دراسيًا ثم فاتتني الدروس لأنني فقد قدرة السمع جيدًا. لقد فهم جميع زملائي ومعلميّ ذلك، لكنني أشعر وكأنني أفتقد شيئًا ما. رأيت زملائي في الفصل يشاركون دائمًا وكنت أبدو وكأنني أحمق. وكان لذلك تأثير كبير على تعليمي. عبد الناصر لمويسي.

علاوة على ذلك، تم التنديد بعلاقة المدارس بقوات الأمن المغربية في أوقات مختلفة، وهذه علاقة قائمة حتى يومنا هذا. وفي بعض الحالات كانت هذه العلاقة مباشرة، كجزء من سياق عسكرة الحياة اليومية. وفي حالات أخرى، كانت التهديدات باستدعاء الشرطة في حالة وقوع نزاعات في المدرسة أو الخوف من الإبلاغ للسلطات جزءًا من سلوك المعلمين المغاربة تجاه الطلاب الصحراويين. ولا يمكن أن يُعزى تكرار مثل هذه التعبيرات في العديد من الشهادات إلى تصرفات معلم أو اثنين، لأنها أثرت على العديد من الأطفال في مراكز مختلفة وفي مراحل مختلفة.

إن إحدى المشاكل الشائعة بشكل خاص كمصدر للصراع والعنف والتمييز ضد الأطفال الصحراويين في المدارس تتعلق بتجريم أشكال التعبير عن هويتهم. إن مقاومتهم للمشاركة في الأنشطة الرمزية للنظام أو الاحتفالات المغربية، والتي تعد أمراً طبيعياً بين أطفال مجتمع تعرّض للقمع سياسياً من قبل النظام المغربي، يتم التعامل معها بمزيد من القمع الممنهج ومنذ المراحل الدراسية الأولى. وكان لهذا القمع عواقب على سلامة الأطفال، وكذلك على مناهجهم الدراسية وفرصهم المدرسية. وأصبحت المدرسة بذلك وسيلة للضغط على الهوية الصحراوية، ومحاولة منع التعبير عنها لدى الأجيال الجديدة.

عانى العديد من الأطفال في سن الدراسة من بين الذين لديهم أشخاص مفقودون من تأثير أكاديمي كبير بسبب المعاملة في المدرسة أو الاضطرابات النفسية الناتجة عن فقدان أمهاتهم أو آبائهم. وتمثل تجارب العنف في المدرسة نوعًا من استمرار القمع الذي يعاني منه والديهم. وبدلاً من توفير آليات لدمج الأطفال الذين كانوا ضحايا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فإنهم يعرّضوهم بدلاً من ذلك لأشكال جديدة من العنف والإقصاء، كجزء من ديناميكية تهدف لممارسة العنف الجماعي.

إن العواقب التعليمية لأولئك الذين تم اعتقالهم أو اختفوا في أوقات مختلفة تعني أن الاحتجاز والتعذيب غالباً ما يكونان مقدمة للإقصاء الاجتماعي. اعتقلت الفتاة فدح أغالا واختفت لمدة ستة أشهر، ابتداء من 16 أكتوبر 1992، عندما كانت تبلغ من العمر ستة عشر عامًا فقط، بعد مشاركتها في مظاهرة سلمية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وكان معها آنذاك أطفال وشباب آخرون. خلال الأشهر الستة التي قضتها فدح في الاعتقال، تعرض شابان، هما سعيد القيرواني والقطب الحافظ، للتعذيب ثم اختفيا في مركز الاحتجاز السري PCCMI. ولم تعلم عائلة فدح ولا عائلات المعتقلين الآخرين بمكان وجودهم. وظل المعتقلون يرتدون نفس الملابس لمدة أربعة أشهر دون أن يتمكنوا من الاستحمام أو التمتع بشروط النظافة الأساسية. وأُبلغت عائلة فدح باعتقالها في اليوم السابق لإطلاق سراحها في 10 أبريل 1993.

عانت فدح من مشاكل صحية خطيرة نتيجة الضرب والتعذيب الذي تلقته، وخاصة وجود ورم في الجزء السفلي من رقبتها. لقد اضطرت إلى الخضوع لعملية جراحية بعد ثماني سنوات. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تعاني أيضًا من مشاكل في الرؤية نتيجة لعصب عينيها لمدة ستة أشهر. وقد تبين أن درجاتها المدرسية كانت مزورة خلال فترة غيابها، كما لو كانت قد أجرت امتحانات ورسبت. لم تجدي شكواه لدى الجهات التعليمية نفعاً، فاضطرت إلى الانقطاع عن الدراسة.

يعيش الجلاد معي في نفس الشارع، وبما أن هذا الجلاد حر، لا أستطيع أن أذهب إلى القاضي لأخبره أن هذا الشخص موجود في الشارع. لم تكن صحتي جيدة منذ أن غادرت ذلك السجن أو بالأحرى المعتقل السري، أعني العملية الجراحية، وبسبب عصب عيناي خلال كل تلك الفترة فقدت الكثير من بصري. أنا أعرف المجموعة التي شاركت في اعتقالي واخفائي قسريا، وأعرف أسماء ثلاثة منهم. الأول يسمى العربي حريز والثاني يسمى إبراهيم بن سامي والثالث يسمى لعطيفي وهو موجود في العيون، أمّا الأول فهو في الداخلة والثاني في الدار البيضاء. وهم أعضاء في الشرطة القضائية. فدح أغالا.

وقد خسر العديد من الأطفال والبنات الصحراويين الآخرين الذين تم اعتقالهم وتعرضوا للاعتداء والتعذيب فرص الدراسة ومنعهم ذلك من بناء قدراتهم ومن حقهم في التعليم.

الأجيال الجديدة في الصحراء الغربية

كما أن التغيرات التي طرأت على السكان الصحراويين منذ انتفاضة عام 2005 أدت إلى توليد قدر أكبر من الحركية والتعبئة. إن الحفاظ على وضع العسكرة والمراقبة، أو الضغط المستمر الذي يتعرض له العديد من الصحراويين الأكثر نشاطا في الميدان السياسي، له آثار متناقضة. ومن ناحية، فإنه يخلق المزيد من الخوف بين الأطفال والشباب، ولكنه من ناحية أخرى، فإنهم يرون أيضاً أن القمع هو جزء من حياتهم، وأن خوفهم من عواقبه أقل.

إن النهج التربوي للعديد من المدافعين والقادة الصحراويين فيما يتعلق بالاختلافات بين أجهزة نظام الدولة المغربية والشعب المغربي هو أيضًا جزء من مساهمتهم في التنمية الشخصية لأطفالهم، بما يتماشى أكثر مع خطط حياتهم الخاصة، وكذلك التعايش في الصحراء، على الرغم من ظروف العنف التي لا يزال يعاني منها جزء كبير من السكان الصحراويين.

ومع ذلك، فإن دور الأجيال الجديدة يشكل أيضا مصدر قلق بين المدافعين عن حقوق الإنسان. لقد نشأ الأطفال الصحراويون لأجيال في ظل القمع والخوف، مع العلم بوجود أشخاص مفقودين ومراكز سرية للاعتقال، وفي ظل وجود تجارب مباشرة مرّ بها عدد كبير من أفراد أسرهم أو أصدقائهم الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب. نشأ هؤلاء الأطفال في بلد منقسم إلى جزأين، حيث لا تتاح لهم أية فرص. لقد شهدنا خلال السنوات الماضية كيف أن الاستجابة السلمية التي انتهجها السكان الصحراويون على نطاق واسع في تصرفاتهم المعارضة للاحتلال المغربي والمؤيدة لإجراء استفتاء تقرير المصير، والذي تم إنكاره في كثير من الأحيان، قوبلت بنفس الاستجابة المتمثلة في إنكار حقوقهم أو القمع العنيف، كما هو الحال في الرمزية الأخيرة التي مثلها مخيم أكديم إزيك.

إننا نشعر بالقلق من أن مقاومتنا السلمية سوف تفشل لأن هذا الجيل الجديد، جيل أطفالنا، لم يعد يؤمن بالمقاومة السلمية. إنهم يضغطون علينا، ويقولون إن المقاومة دون عنف لن توصلنا إلى أي مكان. نحن نخصص الكثير من الوقت للحفاظ على المقاومة السلمية، ولكن إلى متى؟ على سبيل المثال، أنا أعلّم ابني دائمًا أننا لا نملك شيئًا ضد الشعب المغربي، وأن لدينا مشاكل مع نظام المخزن، وليس مع الشعب. أحيي رجال الشرطة الذين عذبوني. نحن نسعى إلى تحقيق العدالة الدولية، لكنّ النظام المغربي يزعم ألّا أحد يصغي إلينا. أمينتو حيدر.

الفصل السادس. مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان

إن الضحايا الذين تمت مقابلتهم ليسوا سلبيين؛ لقد فعلوا أشياء كثيرة لمحاولة مواجهة العنف، وحماية هويتهم، أو إدارة العواقب العاطفية والاجتماعية للانتهاكات. وتتضمن هذه الأشكال من المقاومة أيضًا دروسًا وتحديات للمستقبل.

لقد تعلمنا عدة دروس، مثل اختلاف العقليات؛ الوحشية التي يمكن أن يرتكبها البشر؛ ماذا تعني الكرامة الإنسانية؛ لقد أدركت أيضًا أن الأنظمة هي المسؤولة؛ إنهم ينفرون الناس ويخلقون مشاكل ليست حقيقية، ولا ينبغي لهم أن يكونوا كذلك. رغم القساوة التي تعرضنا لها، فإننا لا نشعر بالاستياء، ولا نرغب حتى في الانتقام، ولكننا لن ننسى ذلك أبدًا. محمد فاضل مسعود بوجمعة فريطيس.

إن هذه القناعة هي جزء مما تم تناقله، على مدى هذه الأعوام السبعة والثلاثين من الصراع، بين ثلاثة أجيال على الأقل ممن عايشوا الاحتلال والمنفى.

التكيف، والمقاومة، والتحوّل

يبين تحليل الشهادات التي تم جمعها أنه في حالة الصحراويين، تحدث أشكال التكيف هذه في سياقات مختلفة واستجابة لتجارب مختلفة. ومن ناحية أخرى، هناك أشكال مقاومة الشدائد والظروف اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز السرية أو السجون. نجد من ناحية طرق مقاومة الشدائد والظروف اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز السرية أو السجون. ومن ناحية أخرى، نجد طرق التنظيم والمقاومة في ظروف اللجوء. وأخيرا، هناك إجراءات تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، والدفاع عن مطالباتهم بأراضيهم والثروات الطبيعية، واحترام حقوق الإنسان كمساهمة في السلام. وفي كل هذا السياق، نجد أن هناك أشكال فردية للتكيّف، وأخرى تتعلق بالدعم الأسري، وأنشطة تتسم أكثر بصفة الجماعية.

وكان الشكل الأكثر شيوعاً مما ذكره الضحايا الصحراويون هو إعطاء معنى للمقاومة كشكل من أشكال التكيف والتأقلم مع الواقع الذي يعيشونه. ومن بين الذين ذكروا التكيّف، أشار 36% إلى الجهود الرامية إلى إعطاء معنى سياسي لتجربه الكفاحية. ورفع ربع المشاركين في الاستطلاع (25.3%) شكوى على ما حدث لهم من انتهاكات، ولاسيما بين ضحايا الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة، في حين أشار 18% إلى أنهم ركزوا على أسرهم كوسيلة للتعامل والتكيف مع الواقع. وفي الوقت نفسه، أفاد 13.4% من الذين تمت مقابلتهم بأنهم لجأوا إلى الدين كمخرج لهم، وأفاد 12% بأنهم تولوا مسؤولية الدعم العاطفي والمالي لأسرهم، في حين أفاد 4.2% بأنهم قاموا بتحويل دورهم داخل الأسرة. وأفاد 9 أشخاص فقط (3.5%) بأنهم فضلوا عدم الحديث عما حدث كنوع من التكيف والتجنب في سياق يتميز بمعاداته، على الرغم من أن عدم الحديث كان يستخدم بشكل أكثر تكرارا في المجال الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب المأوية تشير إلى ما أعرب عنه الضحايا صراحةً عندما سئلوا عن كيفية تعاملهم مع الوضع؛ ولم يتم سؤالهم بشكل محدد عن أي فئة.

العائلة والدِين	المشاركة الاجتماعية وتحويل الدول العائلي	رفع شكاوى والدفاع عن الحقوق
الدعم العاطفي والاقتصادي للأسرة	المحادثة والمشاركة مع الآخرين	تنظيم للدفاع عن الحقوق
التركيز على العائلة		
التكيف الديني	تحول الدور الذي ألعبه داخل الأسرة	تقديم الشكاوى
أعطها معنى		
24.36%	15.14%	14.38%

العقل كأساس للمقاومة

أشار جميع الضحايا تقريبا إلى شرعية قضيتهم وإيمانهم بحق الشعب الصحراوي في أرضه وتقرير مصيره باعتباره العنصر الأساسي لمقاومتهم.

أنا مقتنعة بأنني لم أستخدم الحجارة أو الرصاص أبدًا، ولم أكن عنيفة أبدًا، وأدافع عن قضيتي سلميًا وشرعيًا. سأستمر في الكفاح طالما لدي القدرة على ذلك. لقد كان لدينا إيمان ويقين بأننا لم نرتكب أي جريمة، وذلك بفضل الله وصبرنا. كل ما بقي لي هو الأمل في الاستفتاء الذي كان قريبا، وهو الذي من شأنه أن يمحو كل الجراح. إن اللقاء مع الناس من شأنه أن يساعد على التعافي. سكينة جدأهلو السيد.

وإلى جانب الشعور بشرعية قضيتهم يضاف أيضاً الظلم الذي تعرضوا له بسبب المعاملة التي تلقوها. الذاكرة الجماعية الصحراوية متشابكة مع ذاكرة الأحياء والذين رحلوا. وتشير قصص الضحايا إلى شخصيات رمزية لنضالهم، مثل الوالي، وإلى الأشخاص الذين قاوموا القصف، وإلى أولئك الذين ماتوا دون أسماء لأنهم كانوا على وشك الولادة، وإلى الأطفال الذين ماتوا في مراكز الاحتجاز السرية، أو خارجها عندما تم اعتقال أمهاتهم، وإلى المفقودين الذين لا تزال قصصهم قيد التجميع، ولا يزال البحث جارياً عن جثثهم. بالنسبة لشعب من أصل بدوي، فإن رواية القصص هي جزء من أراضيهم المشتركة.

لقد شهدت كل عائلة صحراوية على الأقل اختفاء شخص واحد، أو اعتقاله، أو تعذيبه، أو نفيه، أو اضطهاده سياسيا. لقد أدى هذا البعد الجماعي للمعاناة إلى توليد وعي لدى جزء كبير من المجتمع الصحراوي بالتضحية من أجل شعبهم، ومن أجل أطفالهم، ومن أجل الحق في مستقبل مختلف عن القمع والعنف الذي تعرضوا له. وقد حاول العديد من الضحايا مواجهة الظلم الناجم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها بإحساس بالمسؤولية الفردية كمساهمة في حرية شعبهم.

إن العامل الآخر الذي ساعد المعتقلين المختفين قسريا، وكذلك السجناء في أوقات مختلفة، على البقاء على قيد الحياة هو، ولا يزال، الإيمان بالله. وأشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وخاصة الناجين من معسكرات الاعتقال تلك، إلى الإيمان وعدالة قضيتهم باعتبارهما الأمرَيْن الوحيدين الذين ساعدوهم على البقاء على قيد الحياة في أسوأ الأوقات والظروف التي مروا بها.

لقد كان هناك أشخاص نجوا بفضل إيمانهم الديني، كان ذلك هو القدر المكتوب أو مشيئة الله... داود الخضير.

ولكن هذا القبول بـ"القضاء والقدر" لم يكن منبثقا من ارادة سلبية، بل إنه العامل الذي ساعد المعتقلين على الحفاظ على ديناميكية جماعية، والتركيز على المقاومة اليومية، واستعادة الأنفاس والتحلي بروح المقاومة من خلال تعزيز معتقداتهم الدينية وإيمانهم بالقضية التي دافعوا عنها.

المقاومة في مراكز الاعتقال السرية

لم يكن المعتقلون والمعتقلات ضحايا سلبيين لقمع النظام المغربي. وقد طوروا أشكالاً عديدة من المقاومة والتضامن والدعم المتبادل. وساعدت هذه الأشكال من المقاومة أيضًا العديد منهم على البقاء على قيد الحياة على الرغم من التأثير الهائل للتعذيب، حيث ساهم السجناء أنفسهم في رعاية المرضى أو المضربين، وإطعام أولئك الذين كانوا في ظروف أكثر قسوة من سوء التغذية.

ورغم الظروف المعيشية المقيدة، فإن الثقافة الشفوية للشعب الصحراوي لعبت دورا أساسيا في إنقاذ قصص شعبه كوسيلة لإعادة خلق مواقف جديدة، وتوليد مساحات ترفيهية، ونقل القصص والدروس المستفادة من كبار السن.

وفي ظل الظروف الأكثر تطرفاً، لجأ العديد من المعتقلين إلى قراءة وحفظ القرآن الكريم، وأصبحوا قادرين على القراءة والكتابة باللغة العربية، أو درسوا لغات أخرى. كانت قطع من الورق المقوى، وقطعة من الملحفة أو القماش، وقطعة من الصابون أو الصندل هي السبورة التي يستعملها المعلمون، وكان بإمكان الجميع أن يعلّموا ويتعلموا شيئًا ما. كما طورت النساء المحتجزات في هذه المراكز مهارات واستراتيجيات مماثلة للبقاء نشيطات والتواصل والدراسة. وكان هذا التضامن بين النساء هو أساس مقاومتهن وتعلّمهن المشترك.

ولولا مقاومتنا لكان من الممكن أن نخضع لسيطرتهم واضطهادهم علينا، وبالتالي لكان معظمنا قد مات من المعاناة والعزلة. لقد أدركنا أن مصيرنا هو أن نكون هناك من أجل قضية نبيلة وكان علينا أن نقاوم، وكان ذلك في البداية وقد نجح الأمر. يجب علينا دائمًا أن نتمسك بالأمل ونرافقه بالمقاومة؛ بهذه الطريقة نتغلب على المعضلات ونتجنب العزلة والحرمان والهزيمة. إبراهيم بلاغ.

وكانت هذه المساحات للتنظيم أو المقاومة من بين الإنجازات التي حققها تنظيم المعتقلين أنفسهم، على الرغم من أنها أعقبتها أيضًا فترات من القمع المتجدد، خاصة عندما تحدى المعتقلين بعض القواعد المفروضة التي شكلت أشكالًا من التعذيب. واعتمدت الأنشطة وأشكال المقاومة المتنوعة في المراكز السرية على قدرة الصحراويين على التنظيم الجماعي. سواء في التعليم أو نقل الرسائل أو النظافة أو عبر المناقشات السياسية، قام المعتقلون بتشكيل مجموعات عمل مختلفة أو أشخاص مسؤولين عن مهام معينة. وهكذا أصبحت الخلايا بمثابة مجتمع جنيني صغير لما أراد الصحراويون أن يكونوا عليه لأنفسهم.

إن الحفاظ على قواعد الاحترام والتواصل في مثل هذا السياق العدائي يعني التعايش بين عالمين في مكان صغير. عالم السيطرة والتهديد والتعذيب، والعالم الصغير للمجتمع الصغير من الاحترام والحماية، بما في ذلك تطوير طرق حل النزاعات أو حتى العقوبات ذات المعنى الإصلاحي.

الشيء الآخر الذي ساعدني على البقاء وعدم الشعور بالهزيمة في مواجهة هؤلاء المجرمين هو أنني قررت أن أتذكر الأوقات الجميلة طوال فترات حياتي. التذكر يعني البقاء على قيد الحياة. كنت أتذكر اللحظات الجميلة مع العائلة والأصدقاء والصديقات، والعمل مع رفقائي من العمال. أعطاني ذلك التذكر القوة... أصيب كثيرون بالجنون، وبعضهم كانوا أصغر مني. البشير عثمان الحسين.

كما شكلت القدرة على البقاء نشطاء، وقضاء وقت ممتع في مثل هذه البيئة المعادية، أو على الأقل تجاهل ذلك الواقع المزري طرقاً مختلفة للمقاومة. إن الأنشطة المشتتة للانتباه أعادت خلق واقع يستطيعون العيش فيه. وهكذا أصبحت الثقافة الشفوية الصحراوية عنصرا مركزيا، بفضل قدرتها على سرد وحكاية القصص التي ساعدت المعتقلين على تجربة حقائق أخرى. وفي مكان لم تكن فيه روايات أو أدب، كانت هذه السرديات والأدب الشفوي بمثابة وسائل لتحفيز الخيال وإعادة خلق الواقع في مواجهة الرعب، وشكلت حاجزاً نفسياً وجماعيا، وخلقت شكلاً من أشكال الإبداع.

كان أول إبداع أدبي عبارة عن مسرح اجتماعي حول التاريخ، وكان مقسمًا إلى ثلاثة أجزاء: الأول يتكون من الضمير، والثاني من النضال، والثالث من النصر. وكنت أكتب بالإبرة على كل قطع الورق التي كنت أجدها. إبراهيم الصبار.

تحمل المنفى في مخيمات اللاجئين

أمّا في المخيمات، فقد حاول اللاجئون إعادة بناء مجتمعهم في ظل ظروف صعبة للغاية، وتأثير مناخي حاد، ومواجهة فقدان أراضيهم وأحبائهم في المنفى.

ولكن هذه القدرة على الصمود تتعرض أيضاً لضغوط شديدة بسبب السبعة والثلاثين عاماً التي قضاها اللاجئون في الصحراء، حيث تُركوا لمصير يتحدد بسبب غياب الالتزام الدولي بتطبيق الحل القائم على قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ بما في ذلك احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وحقوق اللاجئين عند عودتهم.

نواجه هذا الواقع بإرادة قوية مثل جميع المواطنين الصحراويين. لقد جاء الناس بعد مغادرة منازلهم، وهم يعلمون أنهم سوف يعانون. لقد أعد الناس أنفسهم ذهنيا واستجمعوا الشجاعة لتحمل هذه الحياة، ولكن الجزء الأسوأ هو أن الرأي العام الدولي صامت ولم يفعل الكثير لحل هذه القضية. العالية جدأهلو بداح السيد.

ولعبت النساء على وجه الخصوص دورا رئيسيا في الحفاظ على المقاومة الصحراوية في اللجوء. كانت النساء تركز من ناحية على منازلهن وأسرهن، ولكن أيضًا على التكوين والدراسة وتحمل المسؤوليات الرئيسية في تنظيم مخيمات اللاجئين. ومن ثم، فإن القدرة على التنظيم الذاتي في حياة اللجوء وإمكانية الحصول على الدعم الخارجي ساعدت في دعم اللاجئين لعقود من الزمن على الرغم من حالتهم الطارئة التي استمرت لمدة سبعة وثلاثين عامًا.

لقد تحقق كل هذا بفضل عمل المرأة، والتضامن بين النساء: كانت النساء تنسج الزرابي، وتبني المدارس والمستشفيات، وتطعم أطفالهن، وتعالجهم، وبفضل الدعم بين النساء، استطعنا أن نحافظ على تنظيم للحياة كان لكل شخص دور فيه. إن المرأة المسنة لا تفعل إلا ما تستطيع، حيثما يصل جهدها، تماماً مثل المرأة الشابة، وبهذه الطريقة استطاعت التغلب على المنفى. فاطمة امبارك.

الدفاع عن حقوق الإنسان

إن نشأة منظمات حقوق الإنسان وجمعيات الضحايا الصحراويين أمر حديث نسبيا، نتيجة لعقود من العزلة وانعدام الظروف الملائمة لتنظيمها. وقد تم بناء مخيمات اللاجئين في ظل صعوبات هائلة، ونقص في الدعم والسيطرة والعسكرة في أراضي الصحراء الغربية، وفي سياق من الهشاشة والطوارئ المزمنة.

وفي حالة الصحراء الغربية، فإن معظم المدافعين عن حقوق الإنسان كانوا ضحايا للاختفاء القسري أو أقارب للمختفين. بالنسبة لهم، كان العمل في مجال حقوق الإنسان شكلاً من أشكال التضامن مع الآخرين والنضال من أجل تحسين وضع الشعب الصحراوي، ولكن في بعض الأحيان كان أيضًا وسيلة لفهم تجربتهم، وتوجيه الغضب والسخط، ومعالجة آلامهم وتجاربهم المؤلمة. وقد دفعهم هذا الوعي بالانتهاكات التي تعرضوا لها إلى المشاركة في جمعيات مختلفة سعت إلى التغلب على القمع والقيود المفروضة في الصحراء الغربية المحتلة على الحق في تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

وفي هذا السياق الزمني، أصبح الدفاع عن حقوق الإنسان بمثابة وعي جماعي وأساس لتعبئته. ورغم أن المطالبة بتقرير المصير كانت محورية في المظاهرات السلمية منذ بدايتها، فإنّ المطالب توسعت لتشمل التضامن مع أولئك الذين تعرضوا للقمع ظلماً، مثل المعتقلين السياسيين، واحترام حقوق الإنسان.

إن مستقبل الصحراء الغربية يعتمد على قدرة منظمات حقوق الإنسان على القيام بعملها، والتغلب على القيود المفروضة على ممارسة حقوقها، ووضع حد للانتهاكات مثل الاعتقالات التعسفية والتعذيب بدوافع سياسية التي لا تزال تحدث في يوم الناس هذا، ودعم جهود المنظمات الصحراوية نفسها للدفاع عن مساحة الحرية.

الانفتاح نحو الخارج؛ والتغيرات السياسية في الصحراء الغربية مقارنة بالوضع السابق في عهد دكتاتورية الحسن الثاني؛ والمسؤولية الجزئية على الأقل التي تتحملها الدولة المغربية عن حالات الاختفاء القسري من خلال سياسة التعويض المحدودة التي تنتهجها؛ وعلى وجه الخصوص عمل النشطاء والضحايا الذين ينددون بالانتهاكات واستمروا في التعبئة السلمية في الشوارع، كل ذلك ساهم في إحداث تغييرات في الظروف الداخلية للمجتمع الصحراوي.

كما عرفت القضية الصحراء الغربية دفعاً جديداً من خلال عمل الشباب واستخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي وما إلى ذلك من أنشطة. إن الأجيال الصحراوية الجديدة، التي تشعر بعدم الرضا عن الوضع وتسعى إلى أشكال جديدة من التعبئة والدعم، تتغلب على حواجز العزلة والإقصاء العملي الذي لا يزال يعيش فيه شعبهم. ويحظى هذا الحراك الشبابي أيضًا بدعم مجموعات جديدة وتعبئة في الخارج.

الذاكرة الجماعية

في كثير من الأحيان، تظل الذاكرة محصورة في إطار الأسرة، كوسيلة للتعامل مع حزن الشخص. ومع ذلك، فإن الذاكرة الجماعية تشكل جزءاً من آليات التكيّف الاجتماعي والدفاع عن الحقوق. وتعتبر الذاكرة عنصرا أساسيا في دعم الضحايا وإثبات تجارب الضحايا والناجين، وهو أمر يجب أن يكون في قلب الجهود الرامية إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي وإيجاد حلول سياسية للصراع. ولكن أيضًا بناء هوية جماعية مبنية على المقاومة واحترام حقوق الإنسان.

أعتقد أنه علينا أن نفعل شيئاً ما. مع ضحايا القصف ومع الشيخ المسن الداه. لقد بذل محمد امبارك فاكّلا كل ما في وسعه ولم ينل أي تقدير. ينبغي علينا أن نفعل شيئا ما. أود أن أفعل شيئًا في ذكراه، وأعرف مكان وجوده، وأن نضع له نصباً تذكارياً. لا أعرف كيف يمكنني إعادة رفاته، أو أن أفعل شيئاً في ذكرى كل هؤلاء الأشخاص الذين لقوا حتفهم هناك. علينا واجب الذاكرة تجاههم. إبراهيم باربيرو.

الفصل السابع. المطالبة بتقصي الحقيقة وإحقاق العدالة وجبر الضرر في الصحراء الغربية

ما دامت العدالة والحقيقة غير موجودة، فلن يكون هناك مصالحة. داود الخضير.

إنّ النزاع في الصحراء الغربية يجب أن ينظر إليه أيضاً في ضوء المطالب والمعايير الدولية في السعي إلى الحقيقة والعدالة وتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومساهمتها في ثقافة السلام والانتقال الديمقراطي وإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

احتياجات جبر الضرر والمطالبة به

وعلى الرغم من أن انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب والقصف والاختفاء القسري تشكل عواقب لا يمكن إصلاحها، فإن حق الضحايا في التعويض يجب أن يعتبر التزاماً على الدولة.

لجمع مطالب الضحايا وتصوراتهم، تم طرح سؤال مفتوح في المقابلات حول ما يمكن أن يكون تعويضا لهم. وقد أجرينا تحليلاً عاملياً للأجوبة على هذا السؤال، حيث جُمّعت في 5 عوامل أو مجموعات من الأجوبة[12].

[12] وهو ما يفسر وجود نسبة 61.15% من التباين.

العناية بالضحايا	إعادة التأهيل وإعادة الإدماج	تقرير المصير وأرض الوطن	معرفة الحقيقة وإحقاق العدالة	الممتلكات والتعويضات
الرعاية النفسية والاجتماعية	تدابير إعادة التأهيل القانوني	الرجوع إلى أرض الوطن	معرفة الحقيقة	تدابير التعويض
إحياء ذاكرة الضحايا	التدابير التعليمية لها أو لأطفالها		التحقيق في مكان وجود الضحية أو معرفة مصيره	
حماية الضحايا	الدعم في التوظيف	الحق في تقرير المصير	محاكمة الجناة المسؤولين	إعادة الممتلكات إلى أهلها
الرعاية الصحية				
11.1%	4.6%	48.9%	51.1%	13.5%

لقد أولى السكان المقيمون في المخيمات أهمية أكبر بكثير للعودة إلى أراضيهم وحق تقرير المصير مقارنة بسكان الصحراء الغربية، وربما يرجع ذلك إلى أن وضعهم مرتبط بالاقتلاع والتهجير القسري، وأن النزوح المستمر منذ ما يقرب من أربعة عقود يعتمد على حقهم في العودة والحل السياسي للنزاع. وعلى العكس من ذلك، أعرب سكان الصحراء الغربية عن تقديرهم الأكبر للإجراءات مثل الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، ومحاكمة الجناة، وحماية الضحايا، وتنفيذ التغييرات القانونية لمنع وقوع ذلك. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أنه في حالة الضحايا في الصحراء الغربية، فإنهم يعانون حتى اليوم من عواقب انتهاكات حقوق الإنسان والعسكرة واضطهاد أجهزة الشرطة بطريقة أبشع.

ومن ناحية أخرى، كانت النساء أكثر اصرارا من الرجال في تعزيز تدابير استعادة الأراضي وتقرير المصير. وأشار أقارب المختفين إلى تدابير مثل إعادة الأراضي المصادرة، والكشف عن الحقيقة، ومعرفة أماكن تواجد الضحايا، ومحاكمة المسؤولين عن العنف بشكل أكثر تكرارا من الضحايا الآخرين.

الحق في جبر الضرر والمعايير الدولية

في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، يُعتبر الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض جزءًا من نقاش متزايد ويشهد تطوير المزيد من الوثائق والمعايير الدولية. ومن خلال تجربة العديد من لجان الحقيقة في مختلف أنحاء العالم[13] إلى المبادئ التي وضعها الخبير جوانيه في عام 1997 في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والتي وافقت عليها أخيرا لجنة حقوق الإنسان في 21 أبريل 2005[14]، فقد أحرز النقاش الدولي وتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان تقدماً في المبادئ والمعايير والممارسات الجيدة المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض[15].

[13] أنظر HAYNER, P. (2009), *Verdades innombrables,* Fondo de Cultura Económica, México.

[14] أنظر CONSEJO ECONOMICO Y SOCIAL, *Conjunto de Principios actualizado para la protección de los derechos humanos mediante la lucha contra la impunidad*, E/CN.4/2005/102/Add., 8 de febrero de 2005.

[15] أنظر GREIFF, P. (2006), *The Handbook of reparations*, Oxford University Press, Oxford. ORENTLICHER (2004), "Mejores prácticas para ayudar a los Estados a reforzar su capacidad nacional con miras a combatir todos los aspectos de la impunidad"قدمه الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان عملاً بالقرار 72/2003، E/CN.4/2004/88، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة: "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تعاني من الصراعات أو ما بعد الصراعات" (2004 و2011).

وفي 16 ديسمبر 2005، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 60/147، الذي اعتمد "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي". تشكل هذه المبادئ والإرشادات جزءًا من القانون غير الملزم وتعتبر مراجع دولية لتنفيذ تدابير الحقيقة والعدالة والتعويض في سياقات التغيير السياسي، أو الانتقال من الأنظمة القمعية، أو المواقف التي أصبحت فيها انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة واسعة النطاق. إن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، مثل اتفاقيات مناهضة التعذيب والاختفاء القسري، ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، يعزز مبادئ التعويض هذه، التي تسعى إلى استعادة الوضع السابق للضحية. يشير مفهوم التعويض إلى التعويض النقدي عن الأضرار. ويشير مفهوم إعادة التأهيل إلى التدابير مثل الرعاية الطبية والنفسية، فضلاً عن الخدمات القانونية والاجتماعية التي تساعد الضحايا على إعادة الاندماج في المجتمع. ويشير مفهوم تدابير الرضا إلى معرفة الحقيقة وأعمال الإنصاف؛ والعقوبات ضد مرتكبي الجرائم؛ وإحياء ذكرى الضحايا وتكريمهم؛ والبحث عن المفقودين واستخراج رفاتهم؛ وضمانات عدم التكرار، مثل الإصلاحات القضائية والمؤسسية والقانونية، والتغييرات في أجهزة قوات الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان والتحسيس بها، لمنع تكرار مثل تلك الانتهاكات.

الشمولية والتسلسل الهرمي والمشاركة

تظهر التجربة الدولية أن التعويض يصبح ذا معنى عندما يتم تنفيذ مجموعة من التدابير المذكورة أعلاه. في كثير من الأحيان، يقتصر معنى التعويض على ربطه بدفع تعويضات نقدية فردية أو جماعية. ولكن عادة ما يكون والحديث عن مفهوم "الشمولية" أو "التكامل الداخلي"، الذي يشير إلى حقيقة أن المعايير والطريقة التي يتم بها التعويض ينبغي أن تكون متماسكة مع بعضها البعض. وأمّا "الشمولية الخارجية"[16]، فتشير إلى العلاقة بين التدابير ومجموعة سياسات العدالة الانتقالية المتمثلة في الاعتراف والعدالة والإصلاحات المؤسسية أو الجزائية.

إن سياسة الحقيقة والعدالة والتعويض يجب أن تعزز التحول في وضع الضحايا وفي علاقات الدولة معهم، والانتقال من انتهاكات حقوق الإنسان إلى الاعتراف بحقوقهم وكرامتهم. ولكن ليست كل تدابير التعويض متساوية في الأهمية بالنسبة للضحايا. وتعتبر مشاركة الضحايا في العملية أمراً أساسياً لإعطاء التدابير معنى إصلاحياً.

ردود الدولة المغربية على انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية: إنكار الحقيقة

كان العنصر المركزي الذي استمر لعقود من الزمن هو إنكار الحقيقة، والتقليل من أهمية القضايا أو تأثيرها، وإخفاء المعلومات المتاحة. البيانات التي يقدمها النظام المغربي تدريجيا تظهر تقدما في الاعتراف الجزئي، من ناحية، ولكن من ناحية أخرى، تظل الدولة المغربية تتعامل والوضع بتعنت، حيث أنها لا تقدم إلاّ أقل قدر ممكن من المعلومات للعائلات وتعمل على إخفاء ما حدث دوليا. بعد أكثر من 15 عاما من إنكار وجود 370 شخصا مفقودا محتجزين في مراكز اعتقال سرية، اعترف النظام المغربي أخيرا باعتقالهم وأطلق سراحهم بي 1991 و1996، على الرغم من إطلاق سراح ما لا يقل عن 120 آخرين في وقت سابق.

وفي عام 1999، زعمت وزارة حقوق الإنسان والمجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان أن الحالات الأربعمائة الأخرى لأشخاص مفقودين قسريا، التي قدمتها لهم في ذلك الوقت منظمات صحراوية أو منظمة العفو الدولية، ليست ذات مصداقية لأنها حدثت أثناء سنوات الصراع العسكري في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين في تندوف. وكما أشارت منظمة العفو الدولية، فإن التدابير التي اتخذتها السلطات المغربية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي لم تكن بمثابة "إغلاق هذا الملف"، بل كانت بمثابة تجاهل لضحايا الاختفاء القسري. وحتى اليوم، لا تزال الاستجابة

[16] أنظر INTERNATIONAL CENTER OF TRANSITIONAL JUSTICE-APRODEH (2002), "Parámetros para el diseño de un programa de reparaciones en el Perú", ICTJ, Lima. 1

لأسر الأشخاص المفقودين معلقة، وتظل القضية ملحة.

لجنة التحكيم وهيئة الإنصاف والمصالحة

في 16 أغسطس 1999، أنشأت المملكة المغربية مؤسسة تسمى لجنة التحكيم المستقلة (CAI). وقد اقتصرت مهمتها على منح تعويضات مالية عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت ببعض ضحايا الاختفاء المؤقت والاعتقال التعسفي حتى عام 1999. وركزت لجنة التحكيم على مسألة التعويضات، في حين عبر الضحايا عن مطالبهم بالتحقيق في الوقائع والمسؤوليات، وكذلك اعتراف الدولة المغربية بالانتهاكات المرتكبة.

علاوة على ذلك، أشارت لجنة التحكيم المستقلة إلى أن القرارات المتعلقة بالتعويضات نهائية، ولا يمكن الاستئناف عليها. وكانت هذه اللجنة تفتقر إلى الاستقلالية اللازمة، حيث كانت تتألف من ممثلين للحكومة، ولم تحدد صراحة معاييرها لاعتبارها لجنة تحكيم مستقلة بين طرفين.

في 7 يناير 2004، أُنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة من قبل الدولة المغربية، والتي قدمت نفسها كلجنة وطنية مستقلة للحقيقة والإنصاف والمصالحة من أجل (1) إثبات الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بين 1956 و1999؛ 2) تعويض الضحايا أو أسرهم؛ (3) إعداد توصيات بشأن الإصلاحات لضمان عدم التكرار. وقدمت هيئة الإنصاف والمصالحة تقريرها النهائي إلى الملك المغربي في 30 نوفمبر 2005[17].

ورغم أن هيئة الإنصاف والمصالحة أثارت آمالا كثيرة في المغرب، وحتى بين السكان الصحراويين، في حل قضاياهم في نهاية المطاف وفقا للمعايير الدولية، إلا أن الهيئة لم تتمتع بالاستقلال اللازم فيما يتصل بقضية الصحراء الغربية؛ ولم تكن هناك عملية تشاور مع الضحايا الصحراويين، ولم يكن هناك أي أعضاء صحراويين[18] في هيئة الإنصاف والمصالحة، كما لم تقم الهيئة بإجراء تحقيق مماثل لما قامت به لجان الحقيقة الأخرى. ولم تعقد أي جلسات استماع عامة في الصحراء الغربية، مستشهدة بأسباب أمنية، ولم يتم إدراج الصحراء الغربية ضمن المناطق المؤهلة للتعويضات الجماعية، على الرغم من كونها المنطقة الأكثر تضررا. ويشير التقرير إلى الصحراء الغربية باعتبارها "الأقاليم الجنوبية" ولا يقدم أي تحليل محدد للانتهاكات ضد الشعب الصحراوي.

وقد اعترفت أيضاً مجموعة العمل المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي قامت بزيارة إلى المغرب في يونيو 2009[19]، أو منظمة العفو الدولية، بمحدودية عمل هيئة الإنصاف والمصالحة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى نتائج عكسية. وعلى وجه الخصوص، بسبب فشلها في إجبار الأشخاص الذين لديهم معلومات عن الجرائم على الإدلاء بشهاداتهم، وبشكل عام، بسبب إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب والفشل في حل حالات الاختفاء القسري.

وهُمشت المنظمات الصحراوية من العملية، إلى درجة أنها أصبحت محظورة من قبل الدولة نفسها، حتى في نفس الوقت الذي تم فيه إطلاق هيئة الإنصاف والمصالحة. وبحسب منظمة هيومن رايتس ووتش (2008)، قامت السلطات الحكومية بتقييد أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، وهو ما يتعارض مع أي عمل تقوم به لجنة الحقيقة. وينص قانون العقوبات، الذي تم إصلاحه في عام 2003، على إدانة الاعتداءات ضد "الدين الإسلامي

---

[17] بعد انتهاء ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، كُلّف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمراقبة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، بما في ذلك في مجال التعويضات. أنظر: IER, (2009), *Informe Final. Equidad para las víctimas*

[18] أنظر: IER (2009), *Informe Final. La verdad, la equidad y la reconciliación*, vol. 1, CCDH, Rabat. Recommandation du CCDH relative à la création de l'Instance Équité et Réconciliation". Disponible en: www.ier.ma/article.php3?id_article=24).

[19] أنظر:GTDFI, *Informe sobre la visita a Marruecos,* A/HRC/13/31/Add.1, 9 de febrero de 2010

والنظام الملكي والوحدة الترابية"[20]. لقد تم تطبيق جريمة "الاعتداء على الوحدة الترابية" بشكل ممنهج ضد الصحراويين الذين يطالبون بحق تقرير المصير الذي أقرته قرارات الأمم المتحدة.

النضال من أجل الحقيقة

إن البحث عن الحقيقة يشكل عنصرا أساسيا في عمليات إعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد النزاعات المسلحة. وتظهر التجربة الدولية أهمية البحث والإعلان العلني عن الحقيقة حتى تتمكن الدولة من المضي قدمًا. ولكن في حالة الصحراء الغربية، فإن الحقيقة بشأن ما حدث لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يعترف بها النظام المغربي بعد، وفقا للمعايير الدولية الدنيا التي تشكل أساسا لاستعادة الحقوق والتعايش. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن العديد من الضحايا أيضًا تم تجريمهم أو إلقاء اللوم عليهم فيما حدث.

إن أولئك الذين فقدوا أقاربهم يحتاجون إلى معرفة ما حدث لهم، ومكان رفاتهم[21]. وإلاّ فإنّ الدولة المغربية تعرضهم لمسار حداد وحزن شاقين، وسيتم منعهم من تحقيق مشاريعهم الشخصية والجماعية المستقبلية. وينتشر هذا المطلب على نطاق واسع بين عائلات المفقودين، سواء في الصحراء الغربية أو في مخيمات اللاجئين في الجزائر. إن حرمان أُسر المفقودين من الوصول إلى المعلومات المتوفرة بشأن الحالات ذويهم يعد شكلاً من أشكال التعذيب. ووفقاً للنظام الأمريكي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن عدم تقديم معلومات عن أسباب الاحتجاز أو مصير المعتقلين يشكل معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة[22].

تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة والقائمة منشورة على الإنترنت

صدر تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة في عام 2006. وهو لا يتضمن ملخصاً للقضايا التي تم التحقيق فيها، كما هو الحال مع لجان الحقيقة الأخرى، ولا تحليلاً للظروف التي أدت إلى الأحداث والمؤسسات المسؤولة عنها، ولا تحقيقاً معمقاً في الحالات الرمزية التي توضح أسلوب القمع ضد السكان المدنيين الصحراويين. أي أنّ التقرير لا يفي بالمعايير الأساسية لفهم حقيقة الوقائع وأوضاع الضحايا. وينطبق هذا التحليل أيضا على أغلبية الضحايا المغاربة.

وفي عام 2010، نشر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تقريراً على الإنترنت يتضمن معلومات رسمية عن حالات الاختفاء القسري، دون أي اتصال مع عائلات المختفين الذين يطالبون بالبحث عن ذويهم منذ عقود. ولم يعلم العديد من الضحايا الذين تمت مقابلتهم بنشر هذه القائمة في نهاية عام 2010[23] إلا بعد مرور عام على ذلك. ولم يتم إجراء أي اتصال رسمي مع العائلات، على الرغم من أن النظام المغربي كان لديه كل المعلومات التي قدمها العديد منهم في السابق إلى هيئة الإنصاف والمصالحة، أو في حالات أخرى، كان بإمكانه تقديم معلومات للاجئين من خلال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

المعلومات المقدمة في هذه القائمة شحيحة ومحدودة، وغير محايدة ومجزأة، حيث يتم التبليغ عن وفاة الشخص المفقود في كثير من الحالات دون تحديد التواريخ. وفي حالات أخرى، يذكرون أن الضحية توفيت وسط معاناة شديدة،

---

[20] المادة 179 التي تشير إلى القانون التالي: الظهير رقم 02-1-207 المؤرخ في 25 رجب 1423.

[21] المادة 24، الفقرة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

[22] أنظر: 1 CIDH, *caso Riebe Star (México),* párrs. 89-90 y 91 (1999). Véase también, entre otros, CIDH, *Caso González Medina y otros v. República Dominicana*, 27 de febrero de 2012, párr. 263 y 270-275

[23] عقدت اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان مؤتمرا صحفيا في 14 يناير 2010 لتقديم "تقرير المتابعة بشأن تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة". لقد تم نشر التقرير نفسه ولكن الملاحق الأربعة (1 بشأن حالات الاختفاء / 2 بشأن التعويضات الفردية / 3 بشأن التعويضات الجماعية / 4 بشأن الإصلاحات) لم يتم نشرها بعد. ولم يتم نشر ثلاثة من الملاحق الأربعة إلا في ديسمبر 2010، وهذه المرة من خلال إعلان على شبكة الإنترنت فقط.

ولكن دون الإشارة إلى التعذيب الذي تعرضت له، وسوء التغذية المتعمد وعدم العلاج، ودون الافصاح عن هوية المسؤولين عن ذلك. وفي حالات أخرى، تتجنب الروايات الواردة في التقرير الرسمي أي تفاصيل حول الأحداث، وهو ما يثير التساؤلات حول مصداقيتها ونيتها.

توضيحات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول أسباب وظروف الوفاة في حالة المواطنين الصحراويين

وينص تقرير اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان بشكل نمطي بالنسبة للعديد من المعتقلين المختفين على أن "هناك أدلة قوية على أنه توفي أثناء اختطافه"؛ "تم نقله إلى ثكنة عسكرية بفم لحسن حيث توفي يوم 8 يناير 1976"؛ "تم اختطافه في ظروف صعبة وتوفي نتيجة لذلك"؛ "هناك أدلة قوية ومتسقة على أنه توفي أثناء اختطافه"؛ "اقتيد إلى مركز الدرك في السمارة ثم إلى السجن المدني في العيون حيث احتجز في ظروف قاسية للغاية، مما أدى إلى وفاته في عام 1977."[24]

ولم يتمكن أي ضحية من الضحايا الصحراويين الموجودين في مخيمات اللاجئين من تقديم شكاوى إلى هيئة الإنصاف والمصالحة لأنه يتعين تقديمها على التراب المغربي. ولم يتلق أي من الضحايا اللاجئين أي معلومات رسمية حول ما حدث لهم أو لذويهم. وقد نظر العديد من الضحايا إلى هيئة الإنصاف والمصالحة باعتبارها هيئة غير موثوقة، ولم يكن هناك أي طلب رسمي من جبهة البوليساريو بأن يقدم المغرب تعويضات للضحايا الصحراويين؛ وقد تُرك هذا الأمر لمبادرة الضحايا أنفسهم.

وكان لظهور قائمة الأشخاص المفقودين الذين تعتبرهم الدولة المغربية أمواتا، تأثير نفسي سلبي كبير على عائلاتهم. أولاً، بسبب الطريقة التي نشرت بها هذه المعلومات دون أي اتصال مسبق أو التحقق من المعلومات التي قدموها بأنفسهم، وبسبب المعلومات القليلة أو غير الموجودة المقدمة على النقيض من بيان واضح. إن عدم مراعاة عائلات ضحايا الاختفاء القسري أدى إلى فقدان الكثيرين لأي مظهر من مظاهر الثقة، وتفتقر هيئات الدولة المغربية إلى المصداقية اللازمة لإجراء التحقيقات الواجبة في الأحداث أو الاستجابة لمطالب العائلات.

استخراج الرفات والحق في الحداد

كانت لهذه الإجراءات آثار مؤلمة أخرى على العائلات، حيث اضطرت إلى "قتل" أقاربها رمزياً وقبول الحقائق دون أي معلومات أو تفسير أو دليل من الدولة المسؤولة عن حالات الاختفاء القسري. وفي سياق هذا التحقيق، روى العديد من أفراد الأسر تجارب تعرضهم للضغوط من قبل السلطات لقبول الموت مقابل الحصول على تعويض مالي عن فقدان أقاربهم. ويتعارض هذا الإجراء مع المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان.

لضمان أن تساعد عمليات استخراج الجثث وإعادة الرفات في عملية الحداد والحزن الشخص المفقود، هناك حاجة إلى ما يلي:

أ) أن يكون لدى الضحايا معلومات كافية عن الإجراءات التي تم تنفيذها، أو المواقع التي تم التنقيب فيها أو افتراض الضحايا.

ب) إنشاء قناة اتصال سهلة الولوج وملائمة ثقافيا حتى تتمكن الأسر من اتخاذ قرارات مستنيرة.

ج) أخذ مشاركتهم في العمليات بعين الاعتبار من خلال تسهيل وصولهم إليها إذا أمكن، وتوفير المعلومات

[24] ما يعني أن هذه حالات تعذيب أدت إلى الموت. ويقع على عاتق الدول التزام بالتحقيق الكامل وتوثيق حالات التعذيب وفقاً للمعايير الدولية، من أجل توضيح الحقائق وتحديد والاعتراف بمسؤولية الأفراد تجاه الضحايا وأسرهم.

لهم وجمع سجلات ما قبل الوفاة.

د) جمع توقعاتهم وتوفير الدعم العاطفي والجماعي اللازم أثناء عمليات استخراج الجثث وبعدها.

و) في حالة وجود مشاكل أمنية أو صعوبة وصول أفراد الأسرة، القيام بأنشطة جمع المعلومات وتسجيل الإجراءات التي تسمح بمراقبة لاحقة من قبل الأقارب لعمليات استخراج الجثث التي تم إجراؤها.

ز) توفير الاتصال اللاحق بأفراد الأسرة الذين قد يتأثرون باستخراج الجثث، وإجراء المعلومات اللازمة، والبحث عن الأدلة، أو إجراءات الدعم العاطفي، فضلاً عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ عملية تحديد الهوية.

وفي حالة الضحايا الصحراويين، هناك عدة مقابر، معظمها في الأراضي المغربية، تم دفن الأشخاص المفقودين فيها. وتقع اثنتان من هذه المقابر بالقرب من مركزين سريين في قلعة مكونة وآكدز، حيث توفي 16 و29 شخصا على التوالي، وفقاً لمصادر صحراوية وقائمة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل أشخاص آخرون في مركز قوات التدخل السريع وفي المركز الاحتجاز السري PCCMI في العيون، حيث من المرجح أن توجد مواقع دفن قريبة. ومن ناحية أخرى، يوجد على الأقل قبر جماعي واحد في لمسيد، حيث دفن فيه أشخاص تعرضوا للتعذيب حتى الموت في عام 1976. ويجب التحقيق في هذه المقابر وحمايتها، واستخراج الرفات منها، وتحديد هويتها، وإعادتها إلى عائلاتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التحقيق في ظروف الدفن، وأسباب وفاة الجثث التي تم العثور عليها، وغير ذلك من الأدلة التي يمكن أن تساعد في تحديد طريقة عمل الجناة. لم يعد من الممكن تأجيل الحاجة إلى إنشاء بنك جيني لتحديد الهوية في الصحراء الغربية.

علاوة على ذلك، توجد حفر دفن على الطريق التي سلكها ضحايا القصف المغربي على مناطق أم دريكة وتفاريتي والكلتة. هناك ناجون وموظفون قاموا بجمع الجثث التي خلفها ذلك القصف وشاركوا في دفنها. وفي حالة أم دريكة والكلتة، من بين مواقع أخرى، تقع هذه المواقع في منطقة الصحراء الغربية على الجانب المحتل من قبل المغرب، أما في تفاريتي فهي تقع في المنطقة التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو. ويجب أن تخضع المنطقتان للتدقيق من قبل فرق مستقلة، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتنفيذ عمليات استخراج الرفات وتحديد الهوية التي تم تنفيذها في العديد من البلدان. ومن الضروري تنفيذ برنامج للبحث والتعريف والإرجاع بمشاركة كوادر مستقلة وتدريب على هذا النوع من الأبحاث في بلدان أخرى حول العالم.

الاعتراف بالضرر: المسؤولية واحترام الكرامة

بالنسبة للصحراويين الذين أدلوا بشهاداتهم، فإن الاعتراف بالمسؤولية هو الخطوة الأولى نحو الاعتراف بواقعهم كشعب. وقد أدى كل هذا، إلى جانب استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على أراضيهم، إلى شعور هائل بالظلم بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الصحراويين. وفي الوقت نفسه، لم يتم الاعتراف أيضًا بمسؤولية الدولة عن النزوح القسري لنصف سكان الصحراء الغربية الأصليين إلى اللجوء. وبدون تغيير في موقف النظام تجاه الاعتراف بالانتهاكات ضد هذا الشعب، لن يتلقى الضحايا الصحراويون أي إشارة على استعداد الدولة المغربية لتغيير موقفها تجاههم.

إن الإشارة، كما فعلت قرارات هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن الضحايا الصحراويين، إلى أن الاعتراف بالحقائق ومسؤولية الدولة تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان قد تم أخذها في الاعتبار بالفعل عند نشر تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، هو طريقة لتقليل الاعتراف ويدل على عدم وجود إرادة سياسية لتنفيذ هذه الإجراءات.

الحاجة إلى العدالة

إن البحث عن العدالة هو رغبة عالمية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. لقد انتهى نظام الحسن الثاني في المغرب دون أية عقوبات أو قطيعة مع الماضي فيما يتعلق بالعدالة أو العقاب للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. إن ترسيخ الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى كونه ضربة أخرى يتلقاها الضحايا، يشكل تهديدًا لأي عملية ديمقراطية ويؤدي إلى استمرار حالات العنف والسيطرة والخوف في الصحراء الغربية. وظل الجناة الرئيسيون، وهم أعضاء الجهاز القمعي في عهد الحسن الثاني، في الصحراء الغربية طيلة السنوات الأخيرة. ولا يزال أفراد من الشرطة والدرك، الذين وصفهم العديد من الضحايا بأنهم مسؤولون عن أفظع أعمال التعذيب والمشاركة في الاعتقالات والاختفاء القسري خلال ذلك النظام، يُطلق عليهم أيضًا اسم المسؤولين عن الاعتقالات التعسفية والتعذيب، وفقًا لادعاءات العديد من الضحايا، ويشغلون مناصب رفيعة المستوى، مثل حكام العديد من المدن في منطقة الصحراء الغربية أو مناصب سياسية في المغرب. إن هذا الافتقار إلى العدالة والانتهاكات المستمرة يعززان القناعة بين العديد من الصحراويين بأنه لا توجد إمكانية للتغيير داخل النظام وأن البديل الوحيد الممكن هو تقرير المصير.

المغرب دولة طرف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التالية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[25]؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[26]؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[27]؛ واتفاقية حقوق الطفل[28]. وعلاوة على ذلك، في 6 فبراير 2007، وقعت المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهو ما يعني أنها تعهدت منذ ذلك التاريخ بالامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تتعارض مع هدف وغرض المعاهدة. وإلى يومنا هذا، لم تشكل أي من الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه أساسا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الصحراء الغربية من قبل النظام القضائي المغربي. وقد استمرت هذه المطالب في الظهور بشكل متواصل من قبل مجموعة العمل المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن منظمات حقوق الإنسان المستقلة مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، ولكن سلطات المملكة المغربية تجاهلتها أيضاً.

وفي حالة الصحراء الغربية، فإن المطالبة بالعدالة تشكل شرطا أساسيا ليس فقط لإنصاف الانتهاكات الماضية فحسب، بل أيضا لإنصاف الانتهاكات التي ترتكب اليوم. إن هذا الافتقار إلى الاستجابة من جانب السلطات القضائية والسياسية المغربية فيما يتعلق بالصحراء الغربية هو ما دفع العديد من الضحايا الصحراويين ومنظمات حقوق الإنسان إلى رفع قضاياهم أمام المحكمة الوطنية في إسبانيا، نظرا لأن العديد من ضحايا الاختفاء القسري يحملون أيضا الجنسية الإسبانية، وتطبيق مبادئ الولاية القضائية العالمية، نظرا لأن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب لا تسقط بالتقادم.

إقصاء المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان

ومن بين الطرق التي أصبحت بها ظاهرة الإفلات من العقاب راسخة في الوضع في الصحراء الغربية هو الاحتفاظ بمسؤولي الأمن أو القادة أو السياسيين الذين شاركوا بشكل مباشر في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، في الماضي والحاضر، في نفس المناصب التي كانوا يتقلدونها أو ترقيتهم. إن أسماءهم معروفة جيداً لدى الضحايا الصحراويين، وقد تم تكرارها بشكل منهجي مع تفاصيل دقيقة عن تورطهم في حالات الاختفاء والتعذيب والعنف الجنسي منذ عهد الحسن الثاني، فضلاً عن الانتهاكات التي استمرت إلى يومنا هذا في حملات القمع التي تحدث في الأراضي الصحراوية، أو من خلال الرقابة الشديدة على نشاط احتجاجي، أو عبر العمل الاستخباراتي. وينبغي أن تؤدي الإجراءات التأديبية إلى القضاء على سلطة الجناة، ومنعهم من الترشح لمناصب أخرى أو تولي مناصب المسؤولية السياسية، أو الخدمة في الجيش أو الشرطة أو الخدمة المدنية. وتشكل هذه التدابير الإدارية والتأديبية أشكالاً تكميلية للعدالة الجنائية.

---

[25] صادق عليها المغرب في 3 مايو 1979.

[26] انضم إليها المغرب في 21 يونيو 1993

[27] صادق عليها المغرب في 21 يونيو 1993.

[28] صادق عليها المغرب في 21 يونيو 1993.

تعويض الخسائر في الأراضي والحق في العودة

يقتضي حق الاسترداد إعادة الممتلكات المصادرة والوضع المادي الذي كانت عليه الضحية قبل الانتهاك، أو تقديم مبلغ من التعويض يتناسب مع الخسارة في ظروف المعيشة أو في السكن أو في الممتلكات أو في الماشية. ولا تزال عمليات النهب والسلب التي تعرضت لها الإبل والماعز والخيام من سكان الصحراء، والتي أنهت نمط حياتهم البدوي، تشكل جزءًا من مطالب استعادة حقوق كل من اللاجئين وأولئك الذين بقوا في أراضي الصحراء الغربية.

بالنسبة للاجئين، فإن الاسترداد يعني الحق في العودة واستعادة الممتلكات والوظائف المفقودة. ولم يتم إجراء أي تقييم لهذه الخسائر في حالة الصحراء الغربية بعد سبعة وثلاثين عامًا، ولم يتم النظر في أي من هذه القضايا في مِنح التعويض التي قدمتها لجنة التحكيم أو هيئة الإنصاف والمصالحة. وتعتبر إمكانية العودة جزءاً من الحل السياسي للصراع وإجراء الاستفتاء المزمع. وفي مناسبتين على الأقل، في أوائل تسعينيات القرن العشرين، أبدى اللاجئون استعدادهم للعودة، ولكن في المرتين أحبطتهما المعارضة المغربية وعدم وجود اتفاق على شروط إجراء الاستفتاء.

وعلى المستوى الدولي، تنص ما يسمى بمبادئ بينهيرو (Pinheiro) بشأن إعادة المساكن والممتلكات للاجئين والنازحين، التي أقرتها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان[29]، على أن "لجميع اللاجئين والنازحين الحق في استعادة مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم التي حرموا منها بشكل تعسفي أو غير قانوني، أو الحصول على تعويض". إن الحق في استرداد الممتلكات هو وسيلة تفضيلية للتعويض وهو حق لا يعتمد على عودة النازحين واللاجئين (المبدأ 2.2). بالنسبة للاجئين، لا ينبغي ربط عودة ممتلكاتهم بعودتهم إلى مواطنهم الأصلية، بل هي جزء من سياسة التعويض عن عواقب اللجوء. في حين شهدت بلدان أخرى في العالم العربي التحولات السياسية لأنظمتها الاستبدادية وشروط التحول الديمقراطي في المغرب العربي تصبح جزءاً من أجندة الأمم المتحدة أو مصدر قلق أوروبا والولايات المتحدة، فإن الأمر فيما يخص القضية الصحراوية لا يزال يُقلل من شأنه أو يُنكر، باستثناء اعتبار مخيمات اللاجئين مصدراً للصراع يبرر سيطرة المغرب على الصحراء الغربية.

إن هذه الطرق الجديدة لتمثيل الواقع قد تؤدي إلى خلق الظروف المناسبة لأشكال جديدة من العنف، حيث يسيطر الاستياء والهجمات على الكرامة واليأس على الطريق المسدود الذي يتبعه الناس بين الصبر والمثابرة والتفاوض.

جبر الضرر الاقتصادي والتعويض المادي

يُقصد بالتعويض التعويض المالي عن الأضرار التي لحقت بالضحايا وعواقب فقدان أحبائهم أو تدهور حالتهم أو فقدان مشاريع حياتهم. وفي حالة الصحراء الغربية، كان التعويض المالي هو الإجراء الوحيد الذي نفذته الدولة المغربية لصالح بعض الضحايا الصحراويين. وفي حالة الضحايا الذين لجأوا إلى مخيمات تندوف في الجزائر أو بلدان أخرى منذ عام 1976 أو بعده، لم تمنح السلطات المغربية أي تعويض، ولم يتم إجراء أي اتصال مع هؤلاء الضحايا، وفي حالات أخرى، فُرضت شروط جعلت التعويض مستحيلاً بالنسبة للاجئين الذين أجبروا على الفرار من اضطهاد الاحتلال المغربي، حيث كان يفرض عليهم تقديم طلب التعويض في الأراضي المغربية، حيث لا يمكن للعديد من الضحايا الذهاب إلى المغرب دون وجود حل سياسي للنزاع.

وتعتبر التعويضات المالية إحدى الطرق التي تتحقق بها مسؤولية الدولة، ولها عنصر رمزي وعملي قوي بالنسبة للضحايا وأسرهم. ومع ذلك، فإن قيمة مثل هذا التعويض تعتمد على عدة عوامل، مثل الاتساق مع التدابير الأخرى، والتناسب والإنصاف، والمعاملة العادلة عند تنفيذها. وقد قبلت العديد من العائلات التعويضات كخطوة أولى في نضالها الأوسع من أجل الحصول على تعويضات كاملة، والعدالة، والبحث عن المختفين. لكن آخرين رفضوا ذلك

[29] أنظر: www.ohchr.org/Documents/Publications/pinheiro_principles_sp.pdf

رفضاً قاطعاً باعتباره اعتداءً على كرامتهم دون التحقيق في الحقيقة أو معرفة مصير الأشخاص المفقودين.

ولم تكشف لجنة التحكيم (1999) عن المعايير المتبعة في منح التعويضات. وفي وقت لاحق، نشرت هيئة الإنصاف والمصالحة (2006) عملاً موسعاً حول المعايير التي تستخدمها كل من اللجنة والهيئة في تقييم منح التعويضات، ولكن من المستحيل معرفة التفاصيل المحددة للقضايا أو أسباب الاختلافات بين القضايا المتشابهة. يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالتعويضات ومعاييرها متاحة للرأي العام. ويقع على عاتق المغرب التزام بتقديم معلومات عن هذه المعايير، وفي حالة التقييمات التمييزية، الحق في اللجوء إلى سبل انتصاف قضائية ومقاييس واضحة لا تولد مظالم مقارنةً بين مختلف أنواع الضحايا، كما هو الحال هنا.

تعويض الضحايا الصحراويين

1. وجود قضايا تعويض بمبالغ مختلفة جداً تم تحديدها لنفس الانتهاكات. إنّ الفرق يتراوح بين 205 ألف درهم و300 ألف و420 ألف درهم[30] في حالات الأشخاص المفقودين قسريا.

2. اختلاف معايير التعويض من هيئة رسمية إلى أخرى. وكانت معايير هيئة الإنصاف والمصالحة أفضل في تحديد التعويضات من معايير لجنة التحكيم المستقلة، سواء من حيث مبلغ التعويض أو من حيث تقييم معايير النوع الاجتماعي، لجنة التحكيم كانت أكثر خضوعاً لمنطق الشريعة الإسلامية، الذي يمنح حقوقاً أقل للنساء.

3. هناك تعليقات مضمنة في الردود تقلل من قيمة الشخص، أو من تأثير الأحداث، أو العواقب على الضحايا. على سبيل المثال، يتم الإشارة إلى التعليقات العامة حول عمر الضحية والحياة النشطة المفترضة أو متوسط العمر المتوقع كمعايير لتقليل قيمة التعويض أو تحديدها[31].

4. التمييز بين الضحايا المغاربة والصحراويين عند التعرض لانتهاكات مماثلة. وتظهر المقارنة بين مبالغ التعويضات المنشورة للمحتجزين في تازممارت (مغاربة) والمعتقلين في آكدز أو قلعة مكونة (صحراويين) أنه لا يوجد معيار للتناسب فيما يتصل بطول مدة الاحتجاز. يساوي حجم التعويض بين 80% إلى 100% زيادةً، أي في بعض الحالات يصل إلى ضعف المبلغ تقريبا في الحالة المحتجز المغربي مقارنة بالمعتقل الصحراوي، استنادا إلى معيار سنوات الاعتقال. وتنطبق نفس الاختلافات على الأشخاص المفقودين، الذين أفادت السلطات المغربية أنهم ماتوا في مراكز سرية مختلفة. وتتضمن القضايا المغربية مبالغ تعويضات تعادل ضعف أو ثلاثة أضعاف تلك المقدمة للصحراويين.

العناية الصحية: برامج إعادة التأهيل

وتشكل البرامج الصحية جزءًا من إجراءات إعادة التأهيل وهي مهمة جدًا للضحايا وأسرهم. وينبغي لهذه البرامج أن تعالج المشاكل الصحية الجسدية وتساعد الضحايا على التعافي من التأثير العاطفي للعنف، وتعزيز قدراتهم الشخصية والمجتمعية. وفي حالة الصحراء الغربية، لم يتم تنفيذ أي برنامج صحي حتى الآن، بعد ست سنوات من انتهاء عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، على الرغم من توصياتها النهائية التي تنص على أن مثل هذه الرعاية يجب أن تكون ذات أولوية. بالنسبة للضحايا الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة، ورغم أن بعضهم حصل على بطاقة ائتمان صحي،

[30] قيمة الصرف هي 12 درهمًا لـ1 يورو تقريبًا.

[31] نجد نفس التعليق في الرد على قضية المفقود امربيه محمد مبارك سيد أحمد (16093/716)، حيث جاء فيه أنه عند تحديد التعويض، تم النظر في المعاناة وتأثير الخسارة وتم أخذ السن المتقدم للشخص المفقود ومتوسط العمر المتوقع المتبقي في الاعتبار. تجدر الإشارة إلى أن السيد امربيه محمد مبارك سيد أحمد كان يبلغ من العمر 23 سنة عندما اختفى على يد الدرك المغربي.

إلا أنها لم يتم تفعيلها منذ البداية، ولا يوجد برنامج محدد يقدم فوائد يمكن اعتبارها تعويضات في المجال الصحي لهؤلاء الضحايا. علاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية لا يحصلون على الدعم النفسي في المستشفيات.

إن تجريم منظمات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان وعدم الاعتراف بها أعاق إمكانية الدعم المتبادل أو التنظيم الذاتي للمشاريع التي يمكن أن تساعد الضحايا على استئناف حياتهم ومعالجة عواقب الانتهاكات التي تعرضوا لها. ويعد غياب الضمانات المتعلقة بالرعاية الطبية أمرا مثيرا للقلق بشكل خاص في الصحراء الغربية بالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ويشكل هذا الافتقار إلى الضمانات جزءاً من مسؤولية الدولة المغربية، بغض النظر عن وجود إجراءات قضائية أو جنائية مفتوحة. تجدر الإشارة إلى أن الإصابات الخطيرة والأشخاص الذين يعانون من درجة أكبر من الإعاقة يجب أن يحصلوا على الرعاية الصحية ذات الأولوية. ويجب أن تكون هذه الرعاية مجانية، ولا يجوز تحميل الضحايا عبء العواقب التي يعانون منها، نظراً لأنها نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان تتحمل الدولة مسؤوليتها.

اجراء استفتاء كوسيلة لجبر الضرر

إن إجراء الاستفتاء لا يمثل فرصة للتوصل إلى حل سياسي للصراع فحسب، بل يشكل أيضاً، من منظور الحق في التعويض، ضمانة لعدم التكرار، وتعويضهم عن خسائرهم كشعب، وأساساً لممارسة حقهم في العودة الحرة والآمنة. وبمعنى أوسع، أشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن هذا سيكون أفضل تعويض فردي وجماعي.

ومن منظور إنساني، وليس مجرد منظور سياسي، لا بد من فهم أن سبب الانتهاكات التي تعرض لها الصحراويون الذين كانوا ضحايا للنظام المغربي كان مرتبطا بمعتقداتهم الخاصة. إن التعويض كإجراء لعدم التكرار يتعلق أيضًا بشرعية مطالبهم السياسية والثقافية، وهويتهم الصحراوية، التي أصبحت في كثير من الحالات سببًا للاعتقال أو التعذيب أو الاتهام بالانتماء إلى جبهة البوليساريو أو التعاطف مع هذه الحركة. وهذا يشكل أيضًا إمكانية إقامة علاقة جديدة من الاحترام المتبادل مع السكان المغاربة الذين احتلوا أرضهم أو عاشوا معهم في الصحراء الغربية، دون الالتزام بقبول الاحتلال كشرط مسبق للحق في الحديث.

بالنسبة للضحايا الصحراويين الموجودين في تندوف واللاجئين بشكل عام فإن إجراء استفتاء تقرير المصير يوفر فرصة للعودة. لا يمكن للضحايا أن يرتاحوا في بلد لم يتم فيه الاعتراف بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وحيث لا تتمتع منظماتهم بالحرية في القيام بعملها، وحيث تستمر الهجمات على حرية التعبير والسلامة الجسدية والنفسية للعديد من الصحراويين.

الذاكرة الجماعية كأداة للوقاية

في الصحراء الغربية لا تزال رموز القمع واضحة للعيان. ويظل اسم أعلى سلطة سابقة في الدولة، الملك الحسن الثاني، موجوداً في الشوارع والنصب التذكارية الرسمية. وبالنسبة لضحايا نظامه، فإن تمجيد أسماء الجناة الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات المرتكبة لا يزال يشكل جريمة.

في المدارس، لا يدرس الطلاب الصحراويون أي مواد تتعلق بتاريخ الصحراء؛ إنهم يدرسون فقط تاريخ المغرب. الغالية دجيمي.

لا توجد مواقع تذكارية أو نصب تذكارية أو أعمال تكريمية يمكن أن تعكس ذكرى الضحايا الصحراويين. وعلى العكس

من ذلك، فإن كل الرموز والإجراءات الرسمية تهدف إلى تجاهل الرموز أو الذكريات الصحراوية أو التغاضي عنها، وربطها بتهديد من "العدو".

الخاتمة. حقوق الإنسان وجدول تحويل الصراع في الصحراء الغربية

إن نتائج هذه الدراسة، بما في ذلك مستوى تأثير انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الشعب الصحراوي فرديا وجماعيا، والآليات التي جعلت هذه الانتهاكات ممكنة، والعواقب الهائلة التي لا يزال يعاني منها حتى اليوم، تسلط الضوء على أهمية الأخذ بعين الاعتبار دور الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان في البحث عن حلول سياسية والديمقراطية في المنطقة. إن حل النزاع في الصحراء الغربية على أساس القانون الدولي وحقوق الشعب الصحراوي لا يمكن أن يكون مستقلا عن تطوير سياسة واضحة لإحقاق الحقيقة والعدالة والتعويض في تلك المنطقة. ورغم أن هذه القضايا لم ترتبط ببعضها البعض على مر السنين، فإن الخبرة الدولية في المفاوضات في النزاعات المسلحة أو سقوط الدكتاتوريات تظهر أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يكون في قلب الحلول السياسية للصراعات.

إن تاريخ محاولات تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو خطط المبعوثين الأمميين المتعاقبين، مثل خطة بيكر، يظهر أن العلاقات غير المتكافئة تماماً بين ما يسمى "الطرفين" لا تسمح بإجراء مفاوضات سياسية تقليدية، من دون عوامل ضغط على طاولة المفاوضات، للتوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية المختلفة. وعلاوة على ذلك، تعلمنا الخبرة الدولية أيضاً أن ممثلي المجتمع المدني يجب أن يشاركوا في أجندات المناقشات والمفاوضات السياسية، وأن المناقشات حول الشروط والسياسات الرامية إلى تسهيل عودة اللاجئين يجب أن تتم أيضاً بالتشاور معهم. وقد ظل كل هذا معطلا طيلة العقدين الماضيين من النزاع في الصحراء الغربية.

إن النزاعات الجيوسياسية بين بلدان ومناطق مختلفة (المغرب، جبهة البوليساريو، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، أو الجزائر) لا يمكن أن تتغلب على حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتطوير أجندة تحويل الصراع، واحترام حقوق الإنسان. إن النظر في تأثير مثل هذه الانتهاكات يعد عنصرا أساسيا في إعادة بناء العلاقات المتضررة بسبب العنف، واستعادة التعايش السلمي، ومنع العنف في المستقبل.

1. دور المجتمع الدولي

ويشكل الدعم الدولي لعمليات إعادة الإعمار بعد الصراع مصدراً مهماً للموارد والخبرة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار تجارب لجان الحقيقة، وبرامج التعويضات، وأجندات التحول الديمقراطي والانتقال السياسي نحو بناء الديمقراطية التشاركية في الصحراء الغربية. لا يمكن لأي مبادرة من هذا النوع أن تحظى بمصداقية بين السكان الصحراويين المتضررين من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والسكان اللاجئين دون حدوث تغيير في موقف المغرب تجاه الاعتراف بهذه المشكلة وتنفيذ آليات فعالة تولد المصداقية اللازمة. إن دور ما يسمى بالدول الصديقة في النزاعات المختلفة يجب أن يتجه نحو بناء آليات فعّالة لإعادة الإعمار بدلاً من إقناع الأطراف بحل يقوم على علاقة غير متكافئة تماماً ويفتقر إلى ثقافة حقوق الإنسان. إن الصراع الصحراوي ليس مجرد نزاع إقليمي بين طرفين متعارضين؛ إنها قضية تتعلق بحقوق الإنسان ولا يمكن أن نستمر في اعتبارها، في عام 2012، مشكلة هامشية على الساحة العالمية. ويجب على الوكالات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الإنساني، أن تلعب دوراً رئيسياً في رصد حالة حقوق الإنسان، والمساعدة في كسر الجمود وخلق ثقافة الاحترام.

نحن نسعى إلى العدالة الدولية، لكن ابني يقول إن لا أحد يصغي إلينا. هو ابن شخصين مفقودين قسريا. في عام 2005، عندما كان عمره 9 سنوات، كان ينتظر هدية نهاية العام مني، لكنه ظل يبكي لأنني اعتقلت حينها.

وهذه حالة تعكس حالة جميع الأطفال. وهذا أمر يثير قلق الناشطين. نحن نطالب بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بتوسيع صلاحياتها لحماية ومراقبة وإنفاذ حقوق الإنسان لأطفالنا، الذين هم مستقبلنا، ومنع المقاومة العنيفة. أمينتو حيدر.

2. التَحَقّق من وضع الحقوق المدنية والسياسية

وكما هو الحال في الصراعات المسلحة الأخرى في مختلف أنحاء العالم، فإن الرصد والتحقق المستقل من حالة حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق المدنية والسياسية، في مناطق الصراع يشكل شرطاً أساسياً لضمان حصول السكان على ضمانات الحماية وآليات الرقابة المستقلة التي تولد الثقة. ومن شأن هذا أن يعزز الضمانات المتعلقة بالإبلاغ عن الانتهاكات أو التحقيق فيها، ويزيد من مصداقيتها، ويسهل الحصول على رؤية غير متحيزة وموضوعية لما يحدث في المنطقة، وهو أمر ضروري لتحريك الوضع إلى الأمام واتخاذ قرارات أخرى بشأن هذه العملية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا من شأنه أن يساهم في تعزيز الديمقراطية في المنطقة وثقافة حقوق الإنسان. ويجب على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تحديث ولايتها بما يتماشى مع احتياجات الصراع الصحراوي وثقافة حقوق الإنسان الأوسع حيث أن إخفاء ما يحدث في تلك المنطقة أمر غير مقبول.

منذ عام 1991 إلى الآن لم تعد بعثة المينورسو موجودة بالنسبة لنا. إن تفويض حقوق الإنسان ضروري. ويجب أن يكون هذا لحماية الصحراويين، وهي مهمة الأمم المتحدة. سعدي محمد ب.

3. الرصد المستقل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الصحراويين

بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية، التي تركز على ضمانات الأمن والحماية للسكان في الصحراء الغربية، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة تشكل جوانب أساسية مرتبطة بالصراع والتهميش الذي يندد به الضحايا والمنظمات الصحراوية. ولا توجد مؤشرات أو دراسات تنموية مثل تلك التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان أخرى حول العالم بمعلومات تتعلق بالصحراء الغربية على وجه التحديد. لقد أظهرت تجربة مخيم أكديم إزيك في أواخر عام 2010 المطالب الاجتماعية للسكان الصحراويين وحالة الإقصاء الاجتماعي التي يعيشها جزء كبير منهم. إن شروط الاتفاقيات التجارية مع المغرب أصبحت تفرض بشكل متزايد ضمان أن يستفيد السكان الصحراويون الأصليون من استغلال مواردهم الطبيعية في الأراضي المتنازع عليها. وينبغي أن تأخذ آليات التحقق هذه في الاعتبار أيضًا السكان الصحراويين في مخيمات اللاجئين، الذين ما زالوا يعانون من المنفى وانعدام الوصول إلى ثروات أرضهم بسبب العنف الذي تعرضوا له وعدم قدرتهم على العودة.

4. تحفيز إجراءات تساهم في تحسين التعايش في الصحراء الغربية

إن وجود المغاربة في الصحراء الغربية كان أمرا واقعا منذ الاحتلال العسكري وحدوث المسيرة الخضراء في عام 1975 وفي الفترات اللاحقة عندما شجعت السلطات المغربية الاستيطان في المنطقة. ورغم أن التعايش بين السكان الصحراويين، وكثير منهم ضحايا الاغتصاب، والسكان المغاربة لم يكن سهلاً خلال هذه الفترة، فقد أفادت المنظمات الصحراوية في السنوات الأخيرة بتزايد مشاركة السكان المغاربة في الهجمات ضد الصحراويين في أجزاء مختلفة من البلاد. ورغم أن هذه المواقف غريبة على معظم السكان المغاربة في المنطقة، إلا أن هناك خطر تصاعد الصراع المدني إذا استخدمت الدولة السكان المغاربة لأغراض السيطرة على الصحراويين. وعلاوة على ذلك، فإن الإحباط المتزايد بين السكان الصحراويين، وخاصة الشباب، قد يؤدي إلى صدامات أو أعمال عنف متفرقة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع المعقد بالفعل.

ويجب على المجتمع الدولي أن يسهل مساحات الحوار والتقييم، وكذلك المشاريع التي تفيد التكامل الاجتماعي للسكان، وتجنب السياسات التمييزية ضد السكان الصحراويين التي تزيد من مشاعر الظلم، واستخدام المدنيين في أعمال الشرطة التي يجب عليها، في جميع الأحوال، أن تلتزم بالمعايير الدولية فيما يتعلق بالاستخدام المتناسب للقوة.

الآن لم نعد نخاف من الشرطة، التي يمكن أن تأخذك إلى السجن وتحتجزك لمدة عشرين عامًا. والآن أصبحت المشكلة تتعلق بالسكان المغاربة المدنيين، لأنها قد تؤدي إلى اندلاع حرب بين المدنيين. المغاربة لا يفهمون ما يحدث هنا، رغم أن هناك أقلية تفهمه. نحن نعلم وضعية السكان المدنيين في ظل هذا النظام الكارثي الديكتاتوري، لكن هذا لا يعطي المغاربة الحق في أن يكونوا ضدنا. البشير عثمان الحسين.

5. تطوير الزيارات المتبادلة وبناء الجسور بين السكان في الصحراء الغربية

وفي حالة الصحراء الغربية، لا بد من أخذ وجود دولة مقسمة في الاعتبار في جميع الإجراءات التي سيتم اتخاذها. إن وضع اللاجئين في تندوف يجب أن يتوقف عن النظر إليه باعتباره مسألة مساعدات إنسانية للاجئين فقط، ويجب بدلاً من ذلك النظر إليه باعتباره قضية حقوق إنسان، مع الأخذ في الاعتبار حقوق اللاجئين في الاسترداد والجبر والتعويض والعودة إلى أماكنهم الأصلية. يتعين المضي قدماً في تصميم هذه السياسات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات في المستقبل. وتواجه عملية العودة وإعادة الإدماج سيناريوهات مستقبلية محتملة مختلفة، ولكن المجتمع الدولي يمكن أن يسهل المقاربات والمعايير وتصميم العملية وفق ما تم استخلاصه من دروس حول هذا النوع من العمليات في العقود الأخيرة.

6. إنشاء آليات محددة لتحقيق العدالة الانتقالية في الصحراء الغربية

كما حللنا في هذه الدراسة، وكما اقترحت منظمات مثل منظمة العفو الدولية، فإن هيئة الإنصاف والمصالحة مثلت فرصة ضائعة لإرساء أسس جديدة للديمقراطية وسياسات كشف الحقيقة أو التعويض في حالة الصحراء الغربية.

ومع ذلك، هناك خبرة واسعة على مدى السنوات العشرين الماضية في تصميم عمليات العدالة الانتقالية، والتي شملت تنفيذ آليات خارج نطاق القضاء مثل لجان الحقيقة، والبحث عن الأشخاص المفقودين، واستخراج الجثث الرفات من القبور الجماعية وإعادة الرفات إلى ذوي الضحايا، وإنشاء بنك جيني، وآليات مستقلة للتحقيق والتحديد الهوية، أو تفعيل التحقيقات القضائية في الأحداث.

سيكون من المهم جدًا بالنسبة لي أن أعرف مكان دفن والدي. لم يشرح لي أحد أي شيء عن هذا. ولا أعرف عنه شيئا. لم أتحدث عن هذا منذ وقت طويل وهذا يؤلمني. أتمنى أن يتم ذلك. معرفة مكانه سيكون مهمًا جدًا بالنسبة لي .زوبنانا أبوه.

ومن بين التدابير الأخرى التي لا تزال عالقة في حالة الصحراء الغربية تطوير مبادرات الذاكرة الجماعية؛ - إشارات رمزية للقطيعة مع الماضي والالتزام بمنع الانتهاكات في المستقبل، والدعم الحازم لمنظمات حقوق الإنسان والضحايا في الصحراء الغربية، وتطوير برامج الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، وإحياء ذكرى الانتهاكات، والمساحات والأماكن المتعلقة بذاكرة الضحايا، وفتح الأرشيفات العسكرية أو الشرطية للضحايا وعائلاتهم وباحثي حقوق الإنسان، أو تعزيز التغييرات السياسية والمؤسسية التي تسمح بالسيطرة الفعلية للسلطة المدنية على السلطة العسكرية.

لا توجد لجنة للحقيقة كما هو الحال في أميركا اللاتينية. لا يوجد انتقال. ينبغي ألاّ تتكرر هذه الانتهاكات، ولكن لا يوجد لدينا ضمان. يجب أن تكون هناك لجنة للحقيقة والذاكرة، وهي هيئة تطالب بالحقيقة حول ما حدث. الدحّا الدحموني.

7. تطوير برامج للعناية بالضحايا من قبل منظمات مستقلة

وتظهر نتائج هذه الدراسة الأثر الهائل الذي خلفته انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وعلى اللاجئين في تندوف. لم تتقدم أي من العمليات التي جرت في مختلف أنحاء العالم دون أن يكون لها أنصارها في البلدان المختلفة، والذين كانوا، بشكل عام، منظمات الضحايا وجماعات حقوق الإنسان. وتشكل مشاركة هذه المنظمات في تدابير إعادة الإعمار، مثل برامج الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، فضلاً عن إعادة الممتلكات أو العودة، جزءاً من أي أجندة لتحويل الصراع. وتعمل شبكات المعلومات والمنظمات غير الحكومية الدولية على دعم البلدان في أنشطة إعادة البناء الاجتماعي من خلال ورش العمل الإقليمية وتقديم المشورة؛ ويقدم خبراء الطب الشرعي الدعم للجان التحقيق والمنظمات العائلية؛ كما عملت منظمات الأسرة وحقوق الإنسان على تعزيز التحقيقات القضائية في الجرائم ضد الإنسانية في العديد من البلدان، كمساهمة في تحقيق العدالة العالمية وثقافة السلام.

وتشكل برامج حماية الشهود ومساعدتهم جزءاً من الخبرة الدولية التي قد تكون مهمة في قضية الصحراء الغربية. إن التنسيق بين الدول المانحة ومنظمات حقوق الإنسان ضروري لتحقيق الفعالية في المساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي.

8. تسهيل عمل الفاعلين الدوليين: وسائل الإعلام، ووكالات التعاون أو منظمات المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان

ومن بين المشاكل التي جعلت من الصعب الحصول على صورة حقيقية لما يحدث في الصحراء الغربية هو عدم وجود آليات إعلامية مستقلة وغياب منظمات حقوق الإنسان أو وكالات للتعاون في المنطقة التي من شأنها أن تسمح بوجود وسائل إعلامية في سياق اجتماعي أكثر انفتاحا. في حين تعتقد الدولة المغربية أن الصحراويين يبالغون في وصف وضعهم في شكاواهم، يحاول السكان الصحراويون استخدام وسائل الإعلام المتاحة لديهم لنشر شكاواهم بشأن وضعهم. ويجب على الدولة المغربية أن تعمل على تعزيز الحضور الدولي الذي يسمح بتدفق المعلومات بشكل أكثر انفتاحا وصدقا. يجب كسر الحصار الإعلامي المفروض على الصحراء الغربية الذي يجعلها منطقة مغلقة خاضعة للسيطرة العسكرية كما هو الحال حاليا.

حسنًا، أطلب من المجتمع الدولي الضغط على الحكومة المغربية لاحترام الحقوق الأساسية للمواطنين الصحراويين، وأطلب منهم إرسال لجنة دائمة لضمان احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. أطالب الحكومة المغربية برفع التعتيم الإعلامي عن الصحراء الغربية. محمود لويعدي أهويدي.

9. نزع الطابع العسكري للحياة اليومية

لا ينبغي أن تقتصر الحياة اليومية في الصحراء الغربية على السيطرة العسكرية أو الشرطية. إن الوجود الشرطي أو العسكري في الشوارع، أو السيطرة على الحركة، لا يمكن أن يتحكم في الحياة اليومية، مما يعتاد أجيالاً من الصحراويين على التحكم في حياتهم منذ الولادة إلى المدرسة، إلى الرعاية الصحية، وإلى الموت حتى، أو اعتبارهم أعداء مندسين

داخل أراضيهم. إن التعبير عن الرموز الصحراوية، بما في ذلك تلك المرتبطة بجبهة البوليساريو، لا يمكن أن يشكل سببا للاعتقال أو التعذيب كما هو الحال إلى حد الآن.

إن تغيير ظروف الحياة اليومية يعني توفير سياق من الاسترخاء وإظهار حسن النية، وهو أمر ضروري لإرساء أسس جديدة للتعايش واحترام الهويات المختلفة التي تتعايش في المنطقة اليوم. تتمتع أراضي الصحراء الغربية بأكبر تركيز لقوات الأمن في المنطقة بأكملها. ويقسمها جدار عسكري يبلغ طوله 2700 كيلومتر. ويشكل الإنفاق العسكري في المنطقة نسبة كبيرة من الميزانية المغربية، في حين ينبغي استثمار كل هذه الموارد في التعليم، وتعزيز المساواة، والتكافل الاجتماعي. يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات الحكومية المشاركة في تطوير المبادئ التوجيهية التي تدعم وتضفي الشرعية على مبادرات الزعماء السياسيين المحليين وجماعات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

10. تطبيق القانون الدولي

وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة وجميع البلدان المعنية مؤخرا، فإن الإطار للحلول السياسية للصراع في الصحراء الغربية لا يمكن أن يكون غير تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولكن التاريخ أظهر أن كيفية تحقيق ذلك سوف تعتمد ليس فقط على محتوى هذه القرارات، بل أيضاً على قوة الأطراف المختلفة.

إن الصراع في الصحراء الغربية، على الرغم من تعقيداته، يعتبر بسيطا نسبيا. إن تحول هذا النزاع يعتمد على الإرادة السياسية وتنمية ثقافة حقوق الإنسان التي كانت غائبة حتى الآن عن السياسة المتعلقة بالصحراء الغربية. إن نفاق ما يسمى بالمجتمع الدولي لا يزال يتسبب في إحباط هائل واستياء متزايد مما تمثله الأمم المتحدة.

لقد أظهر الشعب الصحراوي، وخاصة الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان، التزاما هائلا بالدفاع عن الحياة وخلق ثقافة السلام. لقد حان الوقت لأن تترجم هذه العقود من الخبرات المتراكمة إلى تغيير في ظروف الصراع. من رؤية هذه العملية باعتبارها إنكارًا للآخر، إلى رؤية أن حل النزاع يعتبر فوزًا لجميع الأطراف. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان جزءا أساسيا من نهجنا، وما تهدف هذه الدراسة إلاّ إلى المساهمة في ذلك.

أكثر ما يحز في النفس هو أن مشكلة الصحراء الغربية واضحة. يجب تطبيق هذه القوانين الدولية حتى يتمكن الشعب الصحراوي من تحديد مستقبله. نحن نحاول التخفيف من معاناة عمليات الاختطاف والقتل. نحن نحاول غرس ثقافة حقوق الإنسان وآليات تخفيف الضغوط على الناس، وكل هذا على أمل أن تنتهي هذه المعاناة يومًا ما. أرجو أن يتمكن ابني من العيش بسلام وأن يحقق أحلامه. إبراهيم دحان.

المراجع المعتمدة في البحث الأصلي المؤلف باللغة الإسبانية

الكتب والمقالات

AMNESTY INTERNATIONAL (2010), *Morocco/Western Sahara: Broken Promises: The Equity And Reconciliation Commission And Its Follow-Up*, AI: MDE 29/001/2010.

AMNISTÍA INTERNACIONAL (1993), *Rompiendo el muro de silencio. El Fenómeno de las "Desapariciones" en Marruecos*, AI: MDE 29/01/93/s.

AMNISTÍA INTERNACIONAL (1996), *Marruecos y El Sahara Occidental. Kelthoum Ahmed Labid El-Ouanat*. AI: MDE 29/03/96.

AMNISTÍA INTERNACIONAL (1999), *Marruecos y el Sáhara Occidental*. *Anexo del documento Cerrar capítulo: los logros, las dificultades,* AI: MDE 29/05/99/s.

AMNISTIA INTERNACIONAL (2010), *Derechos Pisoteados. Protestas, violencia y Represión en el Sáhara Occidental*, AI: MDE 29/019/2010.

ASVDH (2011), *Informe ASVDH sobre el campamento de Gdeim Izik y los acontecimientos que siguieron a su desmantelamiento*.

BADÍA, A. *et al* (1999), *La cuestión del Sáhara Occidental ante la Organización de las Naciones Unidas,* Universidad Carlos III de Madrid, Madrid.

BALTA, P. (1990), *Le Gran Maghreb, des indépendances à l'an 2000*, La Découverte, París.

BARBIER, M. (1988), "L'évolution du Conflit Saharaien en 1988", en *Bulletin de l'Association des Amies de la RASD.*

BERGER, J. (2012), *Cuaderno de Bento*, Alfaguara, Madrid.

BOUKHARI, A. (2004), *Las dimensiones internacionales del conflicto del Sahara Occidental y sus repercusiones para una alternativa marroquí*, Real Instituto Elcano de Estudios internacionales y estratégicos, Documento de trabajo 16/2004.

CHOUKI BENYUB, A. (2004), *Instancia Independiente de Arbitraje. Trayecto del enfoque marroquí para la regularización del pasado de las graves violaciones de los derechos humanos*, Centro de Archivos, Información y Formación en Materia de Derechos Humanos, Rabat.

CODAPSO (2011), *Informe sobre el desmantelamiento del campamento de Gdeim Izik,* p. 5. Disponible en: http://www.nodo50.org/mujeresconectandoluchas/files/Informe%20Codapso%20 2011.pdf CODESA (2007), *Informe sobre las violaciones de los derechos humanos en el Sáhara Occidental*, El Aaiún.

CODESA (2011), *Campamento de Gdeim Izik: éxodo y protesta pacífica, violento desalojo de miles de saharauis*, p. 5. Disponible en: http://es.scribd.com/doc/47819960/Informe-de-CO- DESA-sobre-Gdeim-Izik.

COMISIÓN ESPAÑOLA DE AYUDA AL REFUGIADO (2012), *La situación de las personas refugiadas en España*, Catarata, Madrid.

CRIADO, R. (1977), *Pasión y muerte de un sueño colonial*, Ruedo Ibérico.

DARÍO PÁEZ, J.L., GONZÁLEZ y M. BERISTAIN, C. (2011), *Superar la violencia colectiva y construir una cultura de paz*, Fundamentos, Madrid.

FREIRE, P. (1995), *Pedagogía del Oprimido*, Siglo XXI, Madrid. FRENTE POLISARIO (1979), *Sahara Libre,* núm. 88.

GÓMEZ LÓPEZ, E., de (1992), *Del Sahara Español a la República Saharaui. Un siglo de lucha,* Instituto del Tercer Mundo*,* Montevideo, Uruguay.

GREIFF, P. (2006), *The Handbook of reparations*, Oxford Press, Nueva York.

HAMBER, B., (2011), *Transformar las sociedades después de la violencia política*, Ed. Bellaterra, Barcelona.

HAYNER, P. (2009). *Verdades innombrables,* Fondo de Cultura Económica, México. HENKAERTS, J. M. y DOSWALD-BECK, L. (2007), *El Derecho Internacional Humanitario*

Consuetudinario, vol. I, normas, CICR.

HUMAN RIGHTS WATCH (2005), *La Commission de vérité marocaine. Le devoir de mémoire honoré à une époque incertaine*, vol. 17, núm. 11.

HUMAN RIGHTS WATCH (2008), *Human Rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps. Marocco/Western Sahara/Algeria*, Nueva York.

HUMAN RIGHTS WATCH (2009), Freedom *to Create Associations. A Declarative Regimen in Name Only*, Nueva York.

IGNATIEFF, M. (1999), *El honor del guerrero. Guerra étnica y conciencia moderna,* Taurus, Madrid. INSTITUTO DE ESTUDIOS SOBRE DESARROLLO Y COOPERACIÓN INTERNACIO-

NAL-HEGOA (2002), *Ni Guerra Ni Paz. Esperanza y Desafíos de la cooperación con el Sáhara,* Bilbao.

INSTITUTO DE ESTUDIOS SOBRE DESARROLLO Y COOPERACIÓN INTERNACIO-NAL-HEGOA (2010), *Boletín electrónico de Hegoa, vol. 1.*

INSTITUTO INTERAMERICANO DE DERECHOS HUMANOS (2005), *Verdad, justicia y reparación. Desafíos para la democracia en la convivencia social*, San José.

INSTITUTO INTERAMERICANO DE DERECHOS HUMANOS (2009), *Diálogos sobre la Reparación, Experiencias en el sistema interamericano*, San José.

INTERNATIONAL CENTER OF TRANSITIONAL JUSTICE-APRODEH (2002), *Parámetrospara el diseño de un programa de reparaciones en el Perú*, ICTJ, Lima.

INTERNATIONAL CENTER FOR TRANSITIONAL JUSTICE (2005), *Transitional Justice in Morocco: A Progress Report*, ICTJ, Nueva York.

INTERNATIONAL CRISIS GROUP (2007), *Western Sahara: The Cost Of The Conflict*. Middle East/North Africa Report, núm. 65.

INTERNATIONAL CENTER FOR TRANSITIONAL JUSTICE (2011), *Morocco: Gender and the transitional Justice Process,* ICTJ, Nueva York.

LÓPEZ BELLOSO, M. (2008), *Los recursos naturales del Sáhara Occidental como factor geoestratégico del conflicto*, VI Congreso de Estudios Africanos del Mundo Ibérico, Gran Canarias, 7-9 de mayo.

LOZANO, I. y MARTÍN BERISTAIN, C. (2001), *Ni Guerra ni Paz. Desarrollo en el refugio*, Bilbao.

MARTÍN BERISTAIN. C. y PÁEZ ROVIRA, D. (2000), *Violencia, Apoyo a las víctimas y reconstrucción social. Experiencias internacionales y el desafío vasco*. Ed. Fundamentos, Madrid.

MARTINEZ A. e HIDALGO, M.A. (2012), *Informe de derechos humanos. Casos evaluados en el Sáhara Occidental*, Sevilla.

MASSIMO, A. y SCOVAZZI, T. (2012), "Diritto internazionale e bombardamenti aerei", Giuffrè, Milano.

MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES (2001), *Repertorio de tratados bilaterales en vigor*, Madrid.

OLIVER, P. (1987), *Sahara, Drama de una descolonización,* Edit. Miquel Font, Mallorca.

PALACIOS ROMERO, F. J. (2001), "Derechos Humanos y Autodeterminación vs. Razón del Estado. Elementos para una teoría del Estado sobre el Sáhara Occidental", en *El Vuelo del Ícaro*, núm.1.

PARLEMENT EUROPEEN (2009), *Délégation ad-hoc pour le Sahara occidental*, CR/77460FR.

RFK. CENTER FOR JUSTICE AND HUMAN RIGTHS (2011), *Sahara Occidental. Persisten los relatos de abusos a los derechos humanos en el despertar de los disturbios de noviembre,* Washington. Disponible en: http://rfkcenter.org/images/stories/attachments/rfk_center_western_sahara_report_spanish.pdf

RUIZ MIGUEL, C. (2005), "El Largo Camino jurídico y político al Plan Baker II. ¿Estación de término?", en *Anuario Mexicano de Derecho Internacional*, vol. V, pp. 445-498.

SEGURA I MAS, A. (1996), "Las dificultades del Plan de Paz para el Sahara Occidental, 19881995", en *Cuadernos BAKEAZ*, núm. 16, agosto.

SEGURA, A. (2001), "A propósito de la regionalización en Marruecos y la Cuestión del Sáhara Occidental", en *Quaders de la Mediterránea,* núm. 2-3.

SOROETA J. (2001), *El conflicto del Sáhara Occidental, reflejo de las contradicciones y carencias del Derecho Internacional*, Universidad del País Vasco, Bilbao.

SVEASS, N. (1995). *The psychological effects of impunity. En An Encounter at the crossroads of human rigths violations and mental health,* Centre for Refugees, University of Oslo, Oslo.

USA STATE DEPARTAMENT (2011) *Country Reports on Human Rights Practices. Western Sahara,* Bureau of Democracy, Human Rights and Labour. Disponible en: www.state.gov/documents/organiza tion/186653.pdf.

VV. AA. (1997), *Memoria Colectiva de Procesos Culturales y Politicos* Universidad del País Vasco/Euskal Herriko Unibertsitatea, Lejona.

VILLAR, F. (1987), *El Proceso de Autodeterminación del Sáhara,* Editorial Fernando Torres, Valencia.

VOUTE, M. (1997), *Supporting air operations, an army team admits France´s African Strategy,* USAUCW, Carlisle.

WORLD HEALTH ORGANIZATION (2005), *Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women Initial results on prevalence, health outcomes and women's responses*, Ginebra.

ZALAQUETT, J. (2007), "Conceptualización del terrorismo desde un punto de vista normativo", citado en Valencia Villa, A. *Derecho Internacional Humanitario, conceptos básicos, infracciones en el conflicto armado colombiano*, Oficina en Colombia del Alto Comisionado de Naciones Unidas para los Derechos Humanos, Bogotá.

وثائق أخرى أُعتمدت في المراجع

اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1997، الوثيقة 98.OAS/Ser.L/V/II، الوثيقة. 6، 1998.

اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان 1993، 85.OEA/SER.L/V/II، الوثيقة. 9 مراجعة، 1994.

اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، 53.OEA/Ser.L/V/II، الوثيقة. 22 و30 يونيو 1981.

اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في تشيلي، 66.OEA/Ser.L/V/II، الوثيقة. 17، 1985.

فقه المحاكم الدولية

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية أيدن ضد تركيا، حكم صادر في 25 سبتمبر/أيلول 1997. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية أيدر وآخرون ضد تركيا، حكم صادر في 8 يناير/كانون الثاني 1997.

2004.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية باساييفا وآخرين ضد روسيا، حكم 28 مايو/أيار 2009.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية جافجن ضد ألمانيا، حكم 1 يونيو/حزيران 2010.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية كاديروفا وآخرين ضد روسيا، حكم 27 مارس/آذار 2012.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية إير وآخرون ضد تركيا، حكم 31 يوليو/تموز 2012. المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية كيراندیرو ضد البرازيل، 2000.

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية ريبي ستار ضد المكسيك، 1999.

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية مذبحة بويبلو بيلو ضد كولومبيا، حكم 31 يناير/كانون الثاني 2006.

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية مذابح إيتوانجو ضد كولومبيا، حكم صادر في الأول من يوليو/تموز 2006.

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية ميغيل كاسترو ضد سجن بيرو، حكم صادر في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية راديلا باتشيكو ضد الولايات المتحدة المكسيكية، حكم 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، جوميز لوند وآخرون. قضية ("حرب أراغوايا(")

ضد البرازيل، حكم صادر بتاريخ 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية غونزاليس ميدينا وآخرون. ضد جمهورية الدومينيكان، 2012.

قضية المحكمة الجنائية الدولية إيسايفا ويوسوبوفا وبازاييفا ضد روسيا، حكم 24 فبراير/شباط 2005.

محكمة العدل الدولية، قضية الصحراء الغربية، الرأي الاستشاري، التقارير، 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية المدعي العام ضد غالي. حكم بتاريخ 5 ديسمبر 2003.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية المدعي العام ضد أنتو فوروندزيا، حكم صادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1998.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية المدعي العام ضد زينيل ديلاليتش، حكم صادر في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1998.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المدعي العام ضد جان بول أكايسو، الحكم الصادر في 2 أيلول/سبتمبر 1998.

لوائح دولية

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، 1949

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، 1949.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، 1977.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، 1977.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، 1979.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1984. الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري،

2006.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979.

اتفاقية حقوق الطفل، 1989. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 2002.

وثائق الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

الجمعية العامة، إعلان حقوق الطفل، 1386 (د-14)، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1959. الجمعية العامة، القرار 2229 (د-21) 20 ديسمبر/كانون الأول 1966.

الجمعية العامة، القرار 3292 (XXIX)، 13 ديسمبر/كانون الأول 1974.

الجمعية العامة، إعلان بشأن حماية المرأة والطفل في حالات الطوارئ أو النزاع المسلح، القرار 3318 (XXIX)، 14 كانون الأول/ديسمبر 1974.

الجمعية العامة، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة قضاء الأحداث، القرار 33/40، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1985.

الجمعية العامة، قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المحرومين من حريتهم، القرار 113/45، 14 كانون الأول/ديسمبر 1990.

الجمعية العامة، إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، القرار 104/48، 20 كانون الأول/ديسمبر 1993.

الجمعية العامة، المبادئ المتعلقة بالتحقيق والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو

اللاإنسانية أو المهينة، القرار 89/55، 4 كانون الأول/ديسمبر 2000.

الجمعية العامة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، القرار 147/60، 16 كانون الأول/ديسمبر 2005.

الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون. البند 60 من جدول الأعمال المؤقت. تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مسألة الصحراء الغربية تقرير الأمين العام، 366/67/A، 12 سبتمبر/أيلول 2012.

مجلس حقوق الإنسان، الوثيقة 2/6/A/HRC/AC، 22 كانون الأول/ديسمبر 2010. مجلس الأمن، القرار 377، 26 تشرين الأول/أكتوبر 1975.

مجلس الأمن، القرار 380، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 1975.

مجلس الأمن، خطة التسوية، القرار 690، 29 أبريل/نيسان 1991. مجلس الأمن، القرار 1429، 30 يوليو/تموز 2002.

مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2002 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني، 161/2002/S، 12 شباط/فبراير 2002.

مجلس الأمن، القرار 1495 لسنة 2003.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القرار 65/1989، 24 مايو/أيار 1989. لجنة حقوق الإنسان، الوثيقة 1.E/CN.4/826/Rev، 1962.

لجنة حقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، الوثيقة 2.E/CN.4/1998/53/Add، 1998.

لجنة حقوق الإنسان، قرار بشأن الحق في الاسترداد والتعويض وإعادة التأهيل لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، الوثيقة 44/2002/E/CN.4/RES، 2002.

لجنة حقوق الإنسان، الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وثيقة رقم 59/2005/4.E/CN، 21 ديسمبر 2004.

لجنة حقوق الإنسان، قرار بشأن الحق في معرفة الحقيقة، الوثيقة 66/2005/E/CN.4/RES، 2005

لجنة حقوق الإنسان، قرار بشأن الإفلات من العقاب، 81/2005/E/CN.4/RES، 2005.

اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، تقرير عن أفضل الممارسات بشأن قضية الأشخاص المفقودين، 42/14/A/HRC، 22 آذار/مارس 2010.

اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، تقرير بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بقضية الأشخاص المفقودين، 2/6/A/HRC/AC، 22 كانون الأول/ديسمبر 2010.

لجنة حقوق الإنسان، قضية مكالوم ضد جنوب أفريقيا، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

لجنة حقوق الإنسان، قضية جيزوت ورقيق ضد الجزائر، مداولات 19 يوليو/تموز 2012.

لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية بشأن الجزائر، 3/CAT/C/DZA/CO، 26 مايو/أيار 2008. لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية بشأن المغرب، 4/CAT/C/MAR/CO، 21 ديسمبر/كانون الأول 2008.

سبتمبر 2011.

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية بشأن الجزائر، 3/CCPR/C/DZA/CO، 12 ديسمبر/كانون الأول 2007.

الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري، التقرير السنوي لعام 1982، الوثيقة 14/1983/4.E/CN، 21 يناير 1983.

الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري، التقرير السنوي لعام 2008، الوثيقة 9/10/A/HRC، 25 فبراير/شباط 2009.

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، الوثيقة 1.A/HRC/13/31/Add، 9 فبراير/شباط 2010.

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، التعليق العام بشأن الحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري، الوثيقة أ/مجلس حقوق الإنسان/48/16، 2010.

الأمم المتحدة، دليل الوقاية والتحقيق الفعالين في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، الوثيقة. E/ST/CSDHA/.12، 1991.

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2001)، دليل التحقيق والتوثيق الفعال للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: بروتوكول اسطنبول.

المقرر الخاص لمناهضة التعذيب، التقرير المؤقت لعام 2011، الوثيقة 156/56/A، 3 يوليو/تموز 2011. الأمين العام، تقرير

الأمين العام، 131/2000/S، 17 فبراير/شباط 2000.

الأمين العام، تقرير الأمين العام، 613/2001/S، 2001. الأمين العام، تقرير الأمين العام، 565/2003/S، 2003.

الأمين العام، أفضل الممارسات لمساعدة الدول في تعزيز قدراتها الوطنية لمكافحة جميع جوانب الإفلات من العقاب، الوثيقة 88/2004/4.E/CN، 2004.

الأمين العام، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات المرتبطة بالصراع وما بعد الصراع، الوثيقة س/616/2004، 2004.

اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمكافحة التدابير التمييزية وحماية الأقليات، الوثيقة 296/2.E/CN.4/Sub، 10 يونيو 1969.

المملكة المغربية

قانون العقوبات للمملكة المغربية ظهير شريف رقم 59-1-413 بتاريخ 28 جمادى الثانية 1382 (26 نوفمبر 1962). الجريدة الرسمية رقم 2640 مكرر، 5 يونيو 1963.

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (2006)، العدالة للضحايا وجبر الأضرار والتحيز، المجلد. ثالثا، المغرب.

دستور المملكة المغربية.

القانون رقم 58-1-377 المؤرخ في 15 نوفمبر 1958 بشأن الاجتماعات العامة (المعدل والمكمل بالقانون رقم 76-00 الصادر بالقانون رقم 1-02-200 المؤرخ في 23 يوليو 2002).

هيئة الإنصاف والمصالحة، (2009)، التقرير النهائي. الحقيقة والإنصاف والمصالحة، المجلد 1، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط.

هيئة الإنصاف والمصالحة، (2009)، التقرير النهائي. الحرية والمسؤولية في الانتهاكات، المجلد 2، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط.

هيئة الإنصاف والمصالحة (2009)، التقرير النهائي. العدالة للضحايا وجبر الأضرار، المجلد. 3، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط.

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

بلاغ وزارة الدفاع للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، 17 ديسمبر 1977.

ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير

1. عالي سالك الفاضل
2. عبد الله شويج
3. عبد العزيز داي
4. أحمد بداد
5. أحمد حمد
6. أحمد محمد عبد القادر الطيب
7. أحمد محمد فاضل محمد (بدعم من أحمد موسى زاوي)
8. أحمد سالم عبد الحي علال
9. أحمد سالم محمد صالح حمادي.
10. أحمد جدو سالم لكويرع
11. أحمدناه بخته ديه يوسف
12. عيشتو سيدي
13. عيشتو ودادي إبراهيم
14. أعلي عمار بوزيد
15. العالية جدأهلو بداح السيد
16. عالين عمار أحمد
17. أمينتو حيدر
18. أمينتو عمار بوزيد
19. آنا غاسبارت
20. عجينة حمة بلالي
21. باهيدا أحمد سويلم
22. البشير عثمان الحسين
23. بازيد لحمان
24. بازيد السالك
25. بسم الله أعليها الطالب حمادي
26. بيجة امبارك السالك
27. إبراهيم عبد الله سيد إبراهيم لوشاعة
28. إبراهيم بلاغ
29. إبراهيم باريرو
30. إبراهيم دحان
31. إبراهيم الصبار
32. ابراهيم محمد سالم عمار.
33. إبراهيم محمد سيد أحمد
34. إبراهيم سليمة عمار
35. لبتيلة سلمى محمد
36. بوبكر بناني عبدالله
37. الداه مصطفى علي البشير
38. دافا سيد أحمد يوماني
39. الداه محمد لمين محمد فاضل
40. دحا الحسيني
41. دحا الطانجي
42. الذهبة الجماني
43. دحا دحموني
44. دلاهي منصور
45. الدكجة لشكر
46. دماحة حميدات
47. الذهيب السويلمة إبراهيم
48. ديدا سيدي عبد الهادي زيناها
49. داود الخضر
50. بشرنا لعروسي
51. البطل حمة
52. البطل لحبيب
53. الغالية بابا سيدي
54. الغالية دجيمي عبدالله محمد
55. الحمدو بوشايب امبارك البطل
56. الحسين محمد ماء العينين
57. الحسين ندور
58. عيلالا لحسن بنان
59. الغالي أحمد لحسن
60. لحريطاني محمد سالم حمدي
61. امباركة دادا علال جدو
62. امباركاعلينا إبراهيم مصطفى
63. امبارك محمد عبد الله
64. أنحبوها إبراهيم سيدي
65. إنزاتا حمادي لوالي
66. فدح أغالا
67. الفاراجي سيدي حسين
68. فاطمتو أبو نيني
69. فاطمتو المعطي بيبة
70. فاطمتو بوهية اميريك
71. فاطمتو دهوار
72. فاطمتو محمد عبد الرحمن
73. فاطمتو محمد لحسن
74. فاطمتو مصطفى
75. م. س. م.
76. فاطمة السالك
77. فاطمتو سلمى محمد لمين
78. فاطمتو سيدي
79. فاطمة عياش
80. فاطمة البشير الوالي
81. فاطمة امبارك
82. فاطمة حسين امبارك إدبي
83. فاطمة جادم محمد محمد سيد أحمد
84. فاطمة محمد سعيد لعبيد
85. ف. م.
86. افيلة محمد فاضل
87. فؤادي محمد بنيني
88. كبل محمد محمود الخليل
89. الغالية سعد أعلي
90. الكاودي محمد فاضل

91. كبيلة حمدي عبد الله
92. غلانة برهاه وابنها عبد الناصر لميسي
93. كوروتي إريزار (فاطمة كوروتي)
94. هبلا لحبيب عبدالله المبارك
95. هادينا محمود أحمد
96. حمدي لخليفة
97. حمة القطب
98. حانون سلمى محمد
99. حسان سعد أعلي
100. حسينة مسعود أحمد
101. حسنة دويهي
102. حياة الركيبي
103. الامامية وفاطمة السالك
104. إهديها سلام حيموده
105. إحظيه حسنة
106. الزانة آميدان
107. خديتو محمد مكي
108. خديتو سيدي
109. خديتو الدوهة زين الكوري
110. خيدوم سلمى داف
111. خندود الحافظ
112. خنائة لعبيد بارا
113. خولة مصطفى اليوماني
114. كينتي سيدي بلا
115. خديتو هادية عمار بورحيم
116. العمادي عبد السلام
117. لمباركة محمود
118. العربي محمد
119. لعروسي عبدالله السالك
120. لبيلة أحديد مبارك بورحيم
121. لحبيب ولد حمدي ولد الفراجي
122. ليهديا أعلي بويا ميارا
123. ليلي السالكة
124. لمعظم عالين عمار بوزيد
125. لمعيلمة حسين محمد
126. لمعيلمة الوالي آحمد
127. لمجد بلال الرابح
128. لفقير كزيزة
129. لمام سيدي بابا مبارك دادا
130. ليمام بليلة عمار
131. لويلا عبد الرحمن عمار الحسين
132. لوالي حمادي لوالي
133. الوينا سيدي الشيخ
134. ماء العينين محمد عبد الله البوساتي
135. محجوبة منت عيسى
136. محجوب النعمة
137. محجوب محمد فاضل بيدا
138. محمود سيد آحمد ببيه ابهية
139. محمود لويعدي
140. ميمونة منت آحمد سالم عبدي
141. آمعيزيزة الناجم محمد
142. ملك خيخ آميدان
143. المامية محمد فاضل
144. المامية النن آبيه
145. مريم آحمد
146. مريم لحمادي آحمد عبدي
147. مريم محمد الحسن
148. مريم آحمد سويلم
149. مريم السالك
150. امباركأعلينا محمد أعلي لميني
151. المهدي النافع
152. مكفولة وواطفيلوهة بوندار
153. ميناء مبروك
154. مينتو محمد يحظيه
155. مينتو سيد آحمد باهية
156. منينونات سيدي ولد لعبيد ولد غريميش
157. محمد آحمد العابد
158. محمد آحمد سيدي
159. محمد عالي محمد لمين
160. محمد عالي سيدي البشير
161. محمد الشيخ أعلي عبيدي
162. محمد ددش
163. محمد الوالي ماء العينين لعروسي
164. محمد السابق عبدالله
165. محمد فاضل عبدالله رمضان
166. محمد فاضل ليلي
167. محمد فاضل مسعود بوجمعة فريطيس
168. محمد لمين عبد الله علال
169. محمد لمين السالك البرناوي
170. محمد لعروسي اعلي سالم
171. محمد لحويمض
172. محمد مختار امبارك
173. م. ن. ب.
174. محمد سالم عبدالله ولد محمد لمين
175. محمد سالم بوعامود
176. محمد سالم آميليد
177. محمد سالم محمد لحسن لميلس
178. محمد ولد سالم الأيوبي
179. اميلمنين البشير
180. مولى محمد بنجه
181. منينا محمد عبدالله مصطفى
182. مونتسي أثتوربي (حرية)
183. مولاي آحمد عمار بوزيد
184. مربّيه بتاح
185. مولاي اعلي آدخيل اعلي

186. مؤمن محمد امبارك زيدان
187. منى حافظ الحاج
188. مصطفى آحمد بابا
189. مصطفى حسين امبارك
190. النعمة الوالي
191. النجاة خنيبيله
192. الناهة سيد محمد الشك
193. ن .م. ل.
194. النجمة امبارك بيالا
195. النيتو سيد آحمد
196. النكية الحواصي
197. عمار الهيبة ميارا
198. عمار ندور
199. عمار الزريباعي
200. آومي مومن (بوتا)
201. رالرحمة آعلي دلال
202. السعد عالي آبا الحيسن
203. سعداني إبراهيم محمد
204. سعدي محمد السالك امبارك
205. صفية امبارك
206. صفية امربيه محمد بنو
207. الساهل إبراهيم سالم
208. سعيد عمو إبراهيم
209. س. م. ا.
210. سعيد محمد فاضل اعلي
211. سعيد محمد فاضل
212. سعيد سلمى عبد الله
213. صلاح حمودي محمد لحبيب بيري
214. سلامة دلال مامو
215. السالك ماني الحاكي
216. السالك ولد غلا
217. الصالحة بوتنكيزا
218. السالكة البخاري
219. السالكة عياش
220. السالكة محمد آحمد
221. سلمى خطري محمد لمين آبيار
222. آساس محمد عمار باهية
223. سيد آحمد بابا الشيخ
224. سيد آحمد عبد الفتاح علي سالم بودناني
225. سيد آحمد الرقيبي محمد لمين سيد آحمد
226. س. م. م. م., ف. ل. و ج. س. ب.
227. سيد ابراهيم سلامة اجدود
228. سيدي البشير ولد غلا ولد الحسين
229. سيدي اليسع لبصير
230. سيدي محمد علي إبراهيم
231. سيدي محمد بلة
232. سعيد سيدآمو إبراهيم سعيد
233. سلامة السعد آعلي
234. سكينة منت الحسان
235. سكينة محمد عبد الله منصور
236. السويلمة آعلي البشير
237. س. ب. م.
238. سكينة بوجمعة خنيبيلا
239. س. ل. م.
240. سكينة جدآهلو السيد والشيخ الداه
241. سلطانة سيدي ابراهيم محمد خيا
242. التارشة محمد ماء العينين
243. توفة آحمد سالم
244. يداشي محمد
245. يحظيه عزيز الرقيبي
246. ييلا محمد الحرمة
247. زيدان سيدي محمد سالم
248. زينبو بوركريم
249. زوينة آماه بدادي
250. زوينانا بوه آحمد.

إن هذا الملخص للتقرير "واحة الذاكرة" يواجه مهمة صعبة تتمثل في تلخيص وثيقة تزيد عن ألف صفحة، نُشرت في مجلدين، وتتضمن تحليلاً لانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية منذ عام 1975، استناداً إلى مقابلات معمقة وشهادات 261 ضحية. ويتم أيضًا تحليل تأثيرها على الأفراد والأسر والنساء؛ وأشكال مقاومة الضحايا؛ وأخيرا، المطالبات بالحقيقة والعدالة والتعويض، فضلا عن ردود الدولة المغربية.

كما يشير الحائز على جائزة نوبل للسلام أدولفو بيريز إسكيبيل: "في العمل البحثي الموجز في تقرير "واحة الذاكرة"، يحاول الدكتور كارلوس م. بيريستاين استعادة الذاكرة التاريخية وحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وتطوير نهج يتبع منهجية لجان الحقيقة التي نشط فيها والنهج النفسي الاجتماعي الذي اتبعه مشروع استعادة الذاكرة التاريخية (REMHI) في غواتيمالا، مع أهمية جمع المعلومات المباشرة وتجربة الضحايا".

قيمة الذاكرة هي تحويل الحياة. هذا التقرير مخصص للضحايا والناجين الصحراويين، الذين جعلوا هذا ممكنا بشجاعتهم وكرمهم.

كارلوس مارتن بيريستاين هو طبيب ودكتور في علم النفس الاجتماعي عمِل من 24 عاماً مع ضحايا العنف ومنظمات حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية وإقليم الباسك. كان منسقًا لتقرير "غواتيمالا لن تتكرر أبدًا"، وعمل مستشارًا في لجان الحقيقة في بيرو وباراغواي والإكوادور. وقد أجرى العديد من التقارير الخبيرة لصالح المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وعمل مستشاراً للمحكمة الجنائية الدولية في العديد من البلدان الأفريقية.

إلويسا غونثاليث هيدالغو حاصلة على درجة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة كارلوس الثالث في مدريد. وقد أكملت إقامات بحثية في جامعة إسيكس (المملكة المتحدة)، وجامعة أوتاوا (كندا)، وجامعة دوستو (إقليم الباسك). عملت مع منظمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان في الجزائر وكولومبيا والمكسيك.

EUSKAL FONDOA

LANKIDETZARAKO ETA ELKARTASUNERAKO EUSKAL AGENTZIA
AGENCIA VASCA DE COOPERACIÓN Y SOLIDARIDAD

EUSKO JAURLARITZA
JUSTIZIA ETA GIZA ESKUBIDEEN SAILA

GOBIERNO VASCO
DEPARTAMENTO DE JUSTICIA Y DERECHOS HUMANOS